دراسة السياق السياسي والاجتماعي والسياساتي والقانوني الحالي والتي تؤثر على مشاركة النساء في صنع القرار

أعدتها لصالح طاقم شؤون المرأة

الباحثة: ايمان عساف

مساعدة بحث: دنيا الأمل اسماعيل

قائمة المحتويات – الفهرس

قائمة المحتويات	أ
قائمة الجداول	ت
قائمة الأشكال البيانية	ث
قائمة الأطر	ث
قائمة الملاحق	ث
تقديم طاقم شؤون المرأة	ج
ملخص تنفيذي	خ
الفصل الأول: المقدمة الأهداف المنهجية العينة المفاهيم	2
مقدمة	2
مشكلة الدراسة	3
أهداف الدراسة	3
أهمية الدراسة	4
النطاق الجغرافي	4
أخلاقيات البحث	4
منهجية الدراسة	5
عينة الدراسة	7
المفاهيم الرئيسية	12
الفصل الثالث: الإطار النظري – تحديد السياق	15
الفصل الثالث: واقع المشاركة السياسية للنساء من منظور المشاركات	35
تعريف المشاركة السياسية من منظور المشاركات	35
مستويات ومراحل المشاركة السياسية	38
السياسات التشريعية معيقة للمشاركة السياسية للمرأة	39
مشاركة النساء السياسية تحدث فرقا	40
الدوافع المبكرة لاهتمام النساء بالمشاركة السياسية: محطات المشاركة السياسية	42

تقييم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية من منظور المشاركات	54
المرأة والانتخابات الرئاسية	55
المرأة في المجلس التشريعي	53
المرأة في الهيئات المحلية	62
قصص النجاح من منظور المشاركات	64
المرأة في المنظمات والاتحادات النقابية	65
المرأة في المؤسسات الرسمية (السلطة الفلسطينية)	68
مؤشرات المرأة في قطاع الاعمال	70
دور النساء في جهود الوحدة الفلسطينية وإنهاء الانقسام الفلسطيني	66
الشباب/ات والمشاركة السياسية	73
مؤشرات الشباب والمشاركة الاجتماعية والسياسية	75
المجالات التي يمكن ان يشارك بها الشباب	77
طرق زيادة مشاركة الشباب السياسية	77
الفصل الرابع: واقع مشاركة المرأة في الأحزاب والقوى السياسية، ومنظور المؤسسات السياساتية لمشاركة المرأة السياسية	79
المرأة في هيئات منظمة التحرير	78
المرأة في الأحزاب السياسية	77
سياسات الأحزاب السياسية اتجاه المشاركة السياسية للنساء	81
مدى جدية الاحزاب تجاه دعم وصول النساء لمواقع صناعة القرار ومؤشرات الجدية	82
مؤشرات مشاركة النساء في الهيئات العليا في الأحزاب	83
نسب تمثيل النساء في الهيئات القيادية للأحزاب السياسية التي لم يتسنى مقابلتها	80
مدى التزام الأحزاب السياسية بميثاق الشرف لتعزيز مشاركة النساء في صنع القرار	85
السياسات والتوجهات والتدابير التي اتخذتها الاحزاب لزيادة نسبة المشاركة السياسية للنساء	85
مدى الرضا عن تقلد النساء لمواقع قيادية داخل الأحزاب السياسية	87
مغادرة النساء الأحزاب السياسية الى فضاء المجتمع المدني	87
تجارب وخبرات الاحزاب في مجال المشاركة السياسية للنساء	88
السياقات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية تحد من مشاركة النساء السياسية	89

الواقع العشائري والموروث الاجتماعي في فلسطين يحد من مشاركة المرأة السياسية	89
عزوف النساء عن المشاركة السياسية	90
منظور المؤسسات السياساتية للمشاركة السياسية للمرأة	90
السياسات والاجراءات المؤسسية اتجاه المشاركة السياسية للمرأة	90
مدى الالتزام بميثاق الشرف الذي تم توقيعه لتعزيز مشاركة النساء في صنع القرار	94
السياسات والتوجهات لزيادة نسبة المشاركة السياسية للنساء	94
السياقات القانونية والاجتماعية والاقتصادية معيقة لمشاركة النساء	95
الواقع العشائري والموروث الاجتماعي في فلسطين يحد من مشاركة المرأة السياسية	97
عزوف النساء عن المشاركة السياسية	97
الفصل الخامس	99
الاستنتاجات	99
التوصيات	102
قائمة المراجع	106

قائمة الجداول

جدول رقم (1) السمات الديمغرافية والاجتماعية للمشاركات في المجموعات البؤرية والمقابلات الفردية والحالة الدراسية خاص بقطاع غزة 7

جدول رقم (2) السمات الديمغرافية والاجتماعية للمشاركات في المجموعات البؤرية والمقابلات الفردية والحالات الدراسية في الضفة الغربية 8

جدول (3) المجموعة البؤرية (1) رام الله 112

جدول (4) المجموعة البؤرية (2) بيت لحم 112

جدول (5) المجموعة البؤرية (3) طولكرم 113

جدول (6) المجموعة البؤرية (4) قطاع غزة 114

جدول (7) المجموعة البؤرية (5) قطاع غزة 115

جدول (8) الناشطات النسويات والحالة الدراسية قطاع غزة 115

جدول (9) الناشطات النسويات والحالات الدراسية الضفة الغربية 116

جدول (10) الأحزاب والمؤسسات التي تم مقابلة ممثلين/ات في الضفة الغربية وقطاع غزة 116

قائمة الأشكال البيانية

الشكل البياني رقم (1) الفئات العمرية المشاركة في الدراسة 9

الشكل البياني رقم (2) الحالة الاجتماعية 10

الشكل البياني رقم (3) الحالة العملية 11

الشكل البياني رقم (4) المؤهل العلمي 12

قائمة الأطر

إطار (1) مقتطفات من الحالة الدراسية/ قصة نجاح سماح الخاروف عضوة مجلس بلدية نابلس السابق 50

إطار (2) مقتطفات من الحالة الدراسية /قصة نجاح ابتسام الزعانين عضو مجلس بلدي بيت حانون سابقا. 53

إطار (3) مقتطفات من الحالة الدراسية /قصة نجاح جنان (وجنات) حبش عضو مجلس بلدي قباطية 59

ملحق 117

1. أسئلة المقابلات الفردية والمجموعات المركزة 117
2. أسئلة المؤسسات السياساتية والأحزاب 118

تقديم طاقم شؤون المرأة

ملخص تنفيذي

تهدف هذه الدراسة الى تحليل السياقات السياسية والاجتماعية والقانونية الراهنة، التي تؤثر في مشاركة النساء والشباب/ات في صنع القرار على كافة المستويات، ورصد احتياجاتهن والتحديات التي يتعرضن لها في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة). وجاءت الأهداف المحددة للدراسة كالتالي: التعرف على العوامل المؤثرة في توجه النساء والشباب/ات للمشاركة السياسية. نقاش واقع المشاركة السياسية للنساء والشباب/ات بمختلف أشكالها الرئاسية والتشريعية والنقابية، من منظور النساء المشاركات؛ تحليل واقع المشاركة في مواقع صنع القرار الأخرى في الجهات التنفيذية غير المنتخبة؛ واللجان الوطنية المشكلة لغايات المصالحة الوطنية، وإعادة الإعمار في قطاع غزة؛ تحليل واقع المشاركة في هيئات منظمة التحرير الفلسطينية والأحزاب. تحليل واقع المشاركة السياسية من منظور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. بالإضافة لتحليل السياقات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على المشاركة السياسية. رصد التحديات التي تواجه النساء والشباب/ات في المشاركة السياسية، واقتراح التوصيات المناسبة لمعالجتها.

قامت الدراسة بتحليل واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في ظل التحديات التي تواجه المرأة في السياق الاستعماري وحصاره الخانق وحروبه على قطاع غزة، وشراسة تعدياته وانتهاكاته بحق الأرض والانسان (العنصرين الرئيسيين للصراع)، بالإضافة للانقسام البغيض في الساحة الفلسطينية. وقدمت الدراسة وصفا لواقع مشاركة النساء السياسية، وتحليلا للسياقات المتقاطعة والمؤثرة في هذه المشاركة، بدءا بالسياق السياساتي الحكومي، والمنظومة القانونية الناظمة للسياقات المؤثرة على عملية المشاركة، علاوة على السياق الاجتماعي وآثار العنف والفقر وانعدام الأمن الغذائي والزواج المبكر، في واقع عشائري أبوي ذكوري. بالإضافة إلى تحليل أدوار الجهات الفاعلة والمؤثرة على مشاركة المرأة السياسية؛ الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والنوعي، المستند إلى المنهجية النسوية والتحليل الجندري لعلاقات القوة بين النساء والرجال لفهم الواقع والسياق السياسي والاجتماعي والقانوني الحالي الذي يؤثر على مشاركة النساء السياسية، والمشاركة في صنع القرار على المستويات التشريعية والخدماتية والتنفيذية، لتوفير كافة المعلومات الضرورية للمؤسسات العاملة في مجال تمكين المرأة وزيادة مشاركتها السياسية. وفرت هذه المنهجية المزيد من التفاعل بين الباحثة والنساء اللواتي تمت مقابلتهن، من خلال مقابلات معمقة منتظمة، فردية وجماعية (مجموعات مركزة)، لفهم الواقع والبيئة المحيطة، ودوافع المشاركة، ومنظور النساء لهذه المشاركة وأهميتها، للكشف عن تجارب الحياة السياسية والاجتماعية المعاشة للنساء، والوصول لظروف مشاركتهن والتحديات العامة والخاصة التي تعيق من مشاركة النساء.

وعليه ارتكز جوهر الدراسة على شهادات النساء الحية، لمشاركاتهن المتنوعة والواسعة، واستفاضت النساء في وصف تجاربهن الغنية والثرية، البسيطة والمعقدة، وما أثر في هذه التجارب، وما أنتجته، وما واجهت من تحديات. وهذا ما تميزت به هذه الدراسة من حيث الجوهر. ومن جانب آخر وفي المنهج الكمي، حللت الدراسة البيانات الإحصائية التي أظهرت بوضوح عدم

انعكاس هذه المشاركات الواسعة (المفهوم الواسع للمشاركة وعدم اقتصاره على الانتخاب والترشح وفقا لمنظورهن) والذي اتسع ليشمل مشاركاتهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في الفضاء العام والخاص، عدم انعكاسه على مواقعهن في صنع القرار الرسمي والسياسات في الشأن العام والمحلي.

ومن خلال المنهج القائم على حقوق الإنسان، راجعت الدراسة التشريعات المنقوصة في شموليتها ومضمونها، والسياسات الواسعة في الاستراتيجيات والخطط والبرامج، التي لا زالت تتعثر في التنفيذ، لتجد الدراسة الفجوة الواسعة في الحقوق عندما يتعلق الموضوع بحقوق المرأة كحقوق إنسان، وقامت الدراسة بشرح العلاقات السببية بين تصميم السياسات، والتمويل؛ والتنفيذ؛ وصولا للانتهاكات الهيكلية للحقوق، التي اتضح أنها تحتاج للإرادة السياسية قبل كل شيء، وقد يكون ضعف الإرادة السياسية (وفقا للوثائق الرسمية ذاتها) نتاج تعزيز دور وحكم العشائر والنظام الاقتصادي المعيق أيضا، التي عززت الفقر والعنف والأبوية.

استنتجت الدراسة أن الحالة الاستعمارية التي تعيشها فلسطين هي العائق الأساسي في الحد من المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، من حيث احتجاز التطور الطبيعي للمجتمع الفلسطيني، والحد من تطور السياقات التي تؤثر في المشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة. الانقسام السياسي وعدم القدرة على انجاز المصالحة الوطنية على مدار سنوات طويلة، والذي ترافق مع الحصار الشامل لقطاع غزة، الأبوية والذكورية المفرطة وتنامي دور العشائر، جميعها شكلت الوصاية على النساء وتدفع بالنساء الى مغادرة الحيز العام والعودة الى الحيز الخاص. علاوة على مؤثرات انسداد الأفق السياسي وما يولده من إحباط للنساء والشباب، جميع ما سبق شكل الجذور العميقة المستعصية والمولدة لكافة التحديات والمعيقات التي تعرقل مشاركة المرأة السياسية.

وتشير النتائج أيضا، أن دور مؤسسات المجتمع المدني كان هاما في التدريب والمساندة التي قدمتها هذه المؤسسات المهتمة في موضوع الانتخابات المحلية، وهذا كان له الأثر الأكبر في تمكين العضوات الفائزات من القيام بمهامهن بالشكل الأفضل، وساعدهن في تجاوز العديد من العقبات والتحديات، والتصدي للمنظور الذكوري الذي واجهنه في الهيئات المحلية. وعلى هذه المؤسسات الاستمرار وتطوير برامج التمكين والتقوية لمساندة النساء، وتطوير أليات لمساندة النساء في فترة الترشح السابقة لإجراء الانتخابات، وهي فترة تحتاج المرشحات اللواتي يخضن الانتخابات للمرة الأولى، للمساندة إذا تعذر تقديم التدريب في هذه المرحلة.

القانون الأساسي الفلسطيني شكل رافعة قانونية في حماية حقوق الفلسطينيين وقاعدة يمكن الانطلاق منها في صياغة القوانين، ولكنه لا زال يحتاج لضوابط محكمة في نصوصه تمنع تجاوزها عند إقرار القوانين والتشريعات الثانوية لهذه القوانين.
بالرغم من إقرار السلطة الفلسطينية لعدد من القوانين لتحل محل القوانين القديمة المتعددة المنشأ (العثماني، والبريطاني، والأردني، والمصري، والقرارات العسكرية للمستعمر "الإسرائيلي")، التي كانت سائدة ومنفذة في فلسطين، لا زال الإطار التشريعي الفلسطيني غير مكتمل ولا زالت التشريعات غير موحدة بالكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا زالت تشريعات قديمة وغير فلسطينية المنشأ تطبق في فلسطين، أهمها قانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على مشاركة النساء، حتى في ظل تعديل بعض المواد، في كلا القانونين، وهذا يؤثر على حياة النساء وقرارهن المستقل والمتعلق بكافة الحقوق.

وتشير النتائج كذلك، الى أهمية الكوتا كتدبير مؤقت في وصول النساء إلى مواقع صنع القرار، كما حصل في الانتخابات التشريعية الثانية والانتخابات المحلية، وفي الواقع تبقى مشاركة النساء السياسية ضعيفة في المجلس التشريعي المنتخب في العام 2006، فقد فازت 17 امرأة بنسبة 7.8% من اجمالي أعضاء المجلس المكون من 132 عضوا، وبنسبة 12.9% من نسبة الكوتا، أو حصة النساء التي كفلها القانون. وفي الهيئات المحلية التي عقدت في الضفة الغربية فقط، احتفظت النساء بالحدود الدنيا لنسبة الكوتا، فقد فازت بنسبة 21.8% في المرحلة الانتخابية الأولى، و19% من مقاعد الهيئات المحلية في المرحلة الانتخابية الثانية.

علاوة على ذلك تشير النتائج أنه بالرغم من ضمان الكوتا نسبة تمثيل محددة للمرأة في الترشح للانتخابات التشريعية، إلا أن هذه النسبة ما زالت مجحفة بحقها وغير مساندة لضمان مشاركتها بنسب مقبولة في عملية صنع القرار، فمن جهة، ما زالت نسبة تمثيل المرأة من خلال الكوتا دون المستوى الذي تستحقه بعطائها اللامحدود، ويحدد نظام الكوتا نسبة مشاركة المرأة في الترشح للانتخابات، فقد لا ينجح ثلاثة مرشحين في بعض القوائم، كما حصل فعلا في الانتخابات التشريعية والمحلية، ففي هذه الحالة تغيب المرأة.

وتؤكد النتائج أيضا مشاركة متدنية جدا للشباب بشكل عام وللشابات بشكل خاص في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والحياة العامة.

وتشير النتائج أيضا الى نسبة مشاركة متدنية جدا، وأحيانا شبه معدومة للنساء والشاب/ات في هيئات منظمة التحرير الفلسطينية، هناك امرأتين فقط وصلت إلى اللجنة التنفيذية منذ تأسيسها، الأولى فازت بانتخابات تكميلية في العام 2009، والثانية ممثلة لحزبها. وصلت نسبة النساء في المجلس المركزي حوالي 25% في دروته في شباط 2022، وهي دون نسبة 30% التي أوصى بها المجلس عام 2018، وكانت هذه النسبة 5% فقط في العام 2018، كذلك بلغت نسبة النساء في المجلس الوطني الفلسطيني 11%. وتمثيل النساء في الهيئات العليا في معظم للأحزاب لا تتجاوز في أفضل حالاتها نسبة الكوتا في الانتخابات.

وفي نفس السياق، ولكون الكوتا غير ملزمة للوظائف الرسمية فإن مشاركة المرأة في المؤسسات الرسمية متدنية جدا، والفجوة كبيرة في مشاركة النساء في مواقع صنع القرار، فالنساء العضوات في مجلس الوزراء ونسبة تمثيل منخفضة للنساء في السلك الدبلوماسي، وهذه النسب متشابهة في كافة المؤسسات الرسمية سواء التنفيذية أو القضائية، وهذا ينسحب أيضا على مواقع صنع القرار الاقتصادي على مستوى سلطة النقد ومجالس إدارة البنوك، والتعليمي على مستوى مجالس الأمناء ومجالس الإدارة في والجامعات.

وتشير نتائج الدراسة أيضا أن المشاركات في الدراسة اشتقت تعريفا واسعا للمشاركة السياسية يتناسب والسياق الفلسطيني، وقد تقاطع هذا التعريف مع تعريفات الباحثين في هذا المجال. حيث صبغت المشاركات تعريف المشاركة السياسية بالشمولية، ليشمل متطلبات الواقع الفلسطيني في كافة المجالات. فالمشاركة السياسية من منظور المشاركات تعني: النضال الوطني التحرري ضد الاستعمار، واعتبرت المشاركات أن الاداء الاجتماعي هو مشاركة سياسية وتعبير عن الانتماء للشعب والقضية بالدرجة الأولى

والتي تنتقل من كونها فكر وانتماء وتترسخ في عمل هذا الفرق بين الانسان/المرأة التي تشارك والمرأة التي لا تشارك. وكوننا تحت الاستعمار فجميع الشعب الفلسطيني مشارك سياسيا ويتحمل نتائج هذه المشاركة، وكذلك في النضال الاجتماعي، والمشاركة في صنع القرار على كافة المستويات، على المستوى الفردي والجماعي وعلى مستوى الأسرة، الفردي يتعلق بالمساهمة في أخذ القرار المتعلق ببلده ومحيطه، وعلى المستوى الجماعي، المساهمة بإحداث التغييرات في المجالات المتعددة، من خلال العمل في الحراكات الاجتماعية.

أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة من منظور النساء

توصيات للجهات الرسمية

- أكدت المشاركات على أهمية اجراء الانتخابات التشريعية واستعادة الحياة الديمقراطية وبث الروح فيها، وإعادة الاعتبار لدور المجلس التشريعي، لاستحداث القوانين المنصفة، وموائمة الموجود منها مع متطلبات حقوق الانسان وحقوق النساء كجزء منها، وإعطاء مساحة كافية للمرأة للمشاركة في الترشح والاقتراع، وإدارة العملية الانتخابية والمراقبة عليها.
- زيادة نسبة الكوتا في الهيئات المحلية والمجلس التشريعي وفقا لمتطلبات العدالة والمساواة التي ضمنها القانون الأساسي، وتفعيل توصية المجلس المركزي برفع نسبة الكوتا على ألا تقل عن 30% وأن توضع قيد التنفيذ في مؤسسات النظام السياسي، والتدرج بالكوتا وصولا الى نسبة 50% تنفيذا لنصوص القانون الأساسي في المساواة التامة.
- وقد يكون الأنسب ان يتم تحديد نسبة مقاعد الزامية للنساء في المجلس التشريعي، وذلك على مبدأ كوتا الأديان. وحتى يؤدي نظام الكوتا الى زيادة عدد النساء في مؤسسات صنع القرار على كل المستويات وإلى تمثيل فعال للنساء، والقضاء على التمييز وعدم المساواة بين الرجال والنساء، مطلوب أن يصاحبه عمل جاد على تغيير المنظومة الثقافية السائدة والبنية المجتمعية والسياسية والمؤسسية التي ما زالت تعكس قيما ذكورية.
- مطلوب شمولية النضال النسوي، على المستوى التشريعي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي لأن كافة قضايا ومجالات المشاركة تدعم بعضها البعض.
- إقرار منظومة قانونية تحقق العدالة والمساواة للنساء، وعلى رأس هذه المنظومة؛ قانون حماية الاسرة من العنف، وقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات، لحماية النساء من العنف الواقع عليهن، وتمكينهن من ممارسة أدوارهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- موائمة كافة التشريعات الفلسطينية مع القانون الأساسي الفلسطيني، واستكمال موائمة التشريعات كافة مع الاتفاقيات الدولية الي وقعت عليها فلسطين.
- التزام المؤسسات الرسمية بتنفيذ الاستراتيجيات العامة وأهداف التنمية 2030، خاصة الهدف الخامس منها.
- استحداث كوتا خاصة بالشباب يرافقها عملية تمكين وتدريب لإعداد قادة شباب.
- رفع نسبة النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات الرسمية.

- تعزيز قضايا العدالة والمساواة في المناهج الدراسية.

توصيات لمؤسسات المجتمع المدني والأطر النسوية

- تشكيل إطارا داعما ومساندا، ومنسجما من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والأطر النسوية ومؤسسات المجتمع المدني لمتابعة عضوات الهيئات المحلية من النساء في كل المواقع، وكذلك للمجلس التشريعي في حال اجراء الانتخابات التشريعية، حيث تزيد المتابعة فاعليتهن، وبالتالي يمكن ضمان المشاركة الفعالة.
- الضغط لتفعيل قرار المجلس المركزي برفع نسبة الكوتا على ألا تقل عن 30% وأن توضع قيد التنفيذ في مؤسسات النظام السياسي، وفي الأحزاب.
- العمل مع النساء اللواتي نجحن في الانتخابات، ومساعدتهن على تطوير أدائهن الشعبي، لضمان استمرار التواصل بين الفائزات في الانتخابات والمؤسسات الشعبية والقاعدية، وتوطيد ثقة المجتمع بهن وبجدارتهن في تولي المواقع القيادية، سواء في المجالس المحلية أو في التشريعي.
- الاهتمام ببرامج التوعية، وقيام المؤسسات الأهلية بدورها في تقديم المساعدات في استخراج الأوراق الرسمية والقيود والجداول، ومساندة المرشحات في تدريب المرشحات والقيادات النسائية على مهارات ممارسة الانتخاب، والممارسة ممثلة في المجالس المحلية، لا سيما خلال فترة الترشح للمرة الأولى.
- العمل على تعميم وترويج قصص النجاح للفائزات في الانتخابات، سواء في الحكم المحلي أو التشريعي، ودعم تجاربهن والبناء عليها مع أخريات، وتعميم خبرات النساء المنتخبات وتجاربهن.
- على القيادات النسوية توحيد فكرها وخطابها النسوي، وخلق مواقف محددة مقبولة من الجميع.
- زيادة مشاركة المرأة على مستوى المؤسسات الرسمية والحكومية والأهلية، ومشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني.
- على مؤسسات المجتمع المدني بناء التحالفات والشبكات والتواصل الفعال والتقوية والتمكين للنساء.
- تفعيل الرقابة على مجالس الهيئات المحلية النائية، والعمل أيضا مع الذكور في هذه الهيئات.
- رفع الاهتمام بالتوعية والتثقيف الاجتماعي والسياسي بشكل عام، الى جانب التدريبات التقنية للإناث والذكور أعضاء المجالس المحلية.
- تعزيز الدور الايجابي للثقافة المجتمعية، وفتح المجال أمام الخبرات الجديدة من القيادات النسائية لتقديم رؤية جديدة لمشاركة النساء وأدوارهن.
- الدعوة إلى مؤتمر وطني شامل بهدف حل كافة القضايا والإشكاليات الفلسطينية الداخلية.
- تكثيف العمل والحملات الشعبية والحراكات الاجتماعية لمكافحة والقضاء على العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- ضرورة تمكين الشباب بالنهج القائم على حقوق الانسان، وتدربهم، واعطائهم الفرصة لممارسة ما تم تدريبهم عليه من خلال المؤسسات القائمة على التدريب، كحملات الضغط والمناصرة ومنح فرص للشباب المتمكن في صياغة السياسات الخاصة بالشباب.

- الاهتمام بالوعي الوطني والسياسي للجيل الصاعد من طلبة المدارس والجامعات، وتفعيل الانتخابات بالجامعات وكافة المؤسسات الأهلية، التركيز على المناهج الدراسية بإدراج قصص لنساء يمارسن العمل السياسي.
- ضرورة استكمال بذل الجهود من قبل مؤسسات المجتمع المدني والأطر النسوية في تمكين النساء، على المستوى التشريعي والاجتماعي والاقتصادي.
- أوصت بعض المشاركات بتوثيق دور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في الخارج.

توصيات موجهة للأحزاب السياسية

- ضرورة العمل على انهاء الانقسام الداخلي، واستعادة الوحدة الوطنية، وإطلاق طاقات النساء والشباب، في قطاع غزة وإتاحة الفرص أمامهم للمشاركة السياسية، والاجتماعية حتى نتمكن من المضي قدما في نضالنا الاجتماعي والسياسي كنساء ومواطنات وشابات في المجتمع.
- تمثيل النساء في أي حوارات قادمة للمصالحة وفرض وجودهن للمساهمة في عملية تحقيق المصالحة. وتفعيل لجان إعادة الاعمار في قطاع غزة وتعزيز ووجود المرأة فيها، وهذا ينطبق على جميع اللجان الوطنية أو لجان الطوارئ أو أي لجان متعلقة بوضع قوانين أو سياسات عامة، يجب أن اشراك النساء فيها.
- التزام الأحزاب بتطبيق التشريعات التي تمكن المرأة سياسيا والاهتمام بالكوادر الشابة داخل الأحزاب لتكون أدوات تغيير في أحزابها وتمكين النساء اقتصاديا كمدخل للتمكين السياسي وإشراكهن في أي جهود للمصالحة والاعتمار والطوارئ وغيرها.
- على الأحزاب السياسية التقدمية ان تقود الاشتباك السياسي مع الاجتماعي والاقتصادي. بالإضافة لوضوح الخطاب الاجتماعي وعكسه على قضايا النساء، والدفاع عنها، وعكس فكرهم على تمثيل النساء في الهيئات العليا في الأحزاب.
- على الأحزاب السياسية أن تعيد بناء نفسها والعمل على التحالفات، وضرورة تحديث المعايير التي على أساسها يتم تقييم النساء في الأحزاب، مع أهمية العمل مع الذكور أيضا في الأحزاب.
- لا بد ان تعمل الأحزاب بشكل عام والاحزاب اليسارية بشكل خاص على استعادة هويتها الفكرية والطبقية وأن تسعى لبناء جسم جديد تحت مسمى اليسار تستعيد كل الفئات الاجتماعية وفي مقدمتها النساء دورها الحقيقي التنويري وليس الاستهلاكي.
- التزام الأحزاب السياسية بفرض الكوتا النسوية بنسبة 30% في كل الهيئات القيادية في الحزب الواحد.

الفصل الاول

مقدمة

تأتي قضية المشاركة السياسية للمرأة انعكاسا للواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمجتمع بشكل عام وواقع المرأة بشكل خاص، وهي ليست قضية سياسية أو تشريعات انتخابية فقط. فالتشريعات الاجتماعية والاقتصادية وثيقة الصلة والترابط، بالتشريعات السياسية والانتخابية، وتكتسي ذات الأهمية. والمشاركة السياسية للنساء تأتي انعكاس لتطور المجتمع وما يتيحه من حريات عامة واجتماعية لأفراده بشكل عام، وللنساء بشكل خاص، وتتأثر مشاركة المرأة السياسية، وتؤثر، بالسياسات العامة في مختلف مناحي حياة المجتمعات[1].

الكثير من الدارسين والباحثين يعتبرون المشاركة السياسية للمرأة كأحد مؤشرات التنمية، ومؤشرا على ديمقراطية المجتمعات وتطورها، وهنا لا بد من الاشارة الى ان زيادة مشاركة المرأة السياسية، ليست عددا فقط، بالرغم من أهمية العدد، بل وصول النساء الفاعلات مجتمعيا، والقادرات على التأثير في صنع القرار، من خلال التشريعات العادلة والسياسات العامة التي تدعم المساواة وتعزز الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمجموع النساء، وبالتالي تدعم باقي النساء للوصول الى حقوقهن.

وبالرغم من الاهتمام المتزايد بقضايا المساواة والعدالة للنساء، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من الحركة النسوية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات التنموية التي تولي اهتماما بتمكين وتقوية النساء في الحياة العامة بشكل عام والسياسية بشكل خاص، وما حققته من نصوص تشريعية في قوانين الانتخابات، وقرارات سواء على مستوى المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو الهيئات العليا للأحزاب والقوى السياسية، وما تخوضه النساء في الأحزاب من معارك هنا وهناك، والتي تبدو أحيانا موسمية مرتبطة بفترات اجراء الانتخابات، وبالرغم من الاستراتيجيات والخطط الوطنية أيضا، بالإضافة لتوقيع فلسطين على الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بوجه عام وحقوق النساء بوجه خاص، لا زال هناك تحديات ومعيقات جمة، تحول دون المشاركة الفاعلة للنساء، على قاعدة العدالة الاجتماعية وصولا للمساواة الحقيقية، فالفجوة بين ما يتم اقراره وما يتم تنفيذه على الأرض لا زالت متسعة، وتحتاج لمعارك وجهود جادة إضافية لضمان تنفيذ ما تم إقراره. وبالتالي على النساء أن تخوض المعارك مرتين؛ الأولى من أجل ضمان تشريعات وسياسات عادلة تضمن المساواة الحقيقية؛ والثانية من أجل تنفيذ هذه التشريعات والسياسات والاستراتيجيات.

تعلي هذه الدراسة صوت النساء وأفكارهن في هذه القضية الهامة، وهي تبحث في دوافع المشاركة لدى النساء منذ البدايات، في شرط استعماري استيطاني، وما أنتجه من تهجير قسري ولجوء ومخيمات لاجئين، وما ارتكبه من مجازر ولا زال، والاستيطان والسيطرة على الأرض والمياه وكافة المصادر والموارد الطبيعية، واحتجاز تطور الفلسطينيين، وبالتالي تأسيس منظمة التحرير

[1] . هويدا عدلي وشركاها، 2017. المشاركة السياسية للمرأة. مؤسسة فريدريش إيبرت (مكتب مصر).

الفلسطينية وفصائلها، التي جذبت النساء، فكانت بدايات مشاركة النساء نضالية ضد هذا الاستعمار، وهذا ما أكدته النساء المشاركات في الدراسة.

تأتي هذه الدراسة بالتزامن مع الانتخابات المحلية الفلسطينية التي جرت في الضفة الغربية فقط، وتعطل إجراءها في قطاع غزة نتيجة للانقسام السياسي الفلسطيني، وتأتي أيضا في ظل توقف الانتخابات التشريعية الفلسطينية منذ العام 2006، لنفس الأسباب، وهنا يمكن القول إن الشباب من الجنسين ممن كانت أعمارهم/ن تقارب الثمانية عشر عاما، أصبحت أعمارهم/ن تقارب 34 عاما، ولم يختبروا الانتخابات التشريعية أو المشاركة بها، وكذلك الانتخابات المحلية، بالنسبة لنفس العمر من الشباب في قطاع غزة. الأمر الذي ينعكس على المشاركة السياسية للنساء، ولا سيما الشابات، اللواتي لم يمارسن حق التصويت، ولم يختبرن إنجازات النساء الفائزات على المستوى التشريعي.

ومن جهة أخرى، لا يمكننا الحديث عن اكتمال عملية ديمقراطية، وممارسات ديمقراطية في ظل الاستعمار الاستيطاني وتغوله على كل جوانب حياة الفلسطينيين، وما انتجه هذا التغول من انسداد للأفق السياسي. ومن جانب آخر استقواء العشائرية على حقوق النساء، بالإضافة للفكر الذكوري الأبوي، هذا الفكر الذي يرى النساء في المنزل فقط، في ظل انكماش دور السلطة الفلسطينية والقوى والأحزاب السياسية.

مشكلة الدراسة

لأهمية المشاركة السياسية للنساء والشابات، فقد صدر العديد من الأبحاث والدراسات وأوراق العمل الخاصة بهذه المشاركة على مدار العقدين الماضيين، علاوة على ما أنتجته الإحصاءات المركزية، ومجمل هذه الدراسات والإحصاءات تؤكد على ضعف المشاركة السياسية للنساء والشابات، في الهيئات المنتخبة (التشريعي والمحليات)، ومواقع صنع القرار التنفيذية على حد سواء. بالإضافة إلى ضعف المشاركة في اللجان الوطنية العامة، وهيئات صنع السياسات على المستوى الرسمي والأهلي والنقابي. مشاركة الشابات أكثر ضعفا على كافة المستويات. وحجم المشاركة لا تعكس نضالات النساء في الميادين المختلفة، كنصف المجتمع، كذلك لا تعكس نسبة الشباب وطاقاتهم، وبالتالي حرمان ما يزيد على ثلثي المجتمع من المشاركة في اعداد وإقرار التشريعات والسياسات، المتعلقة بحياتهم وحياة مجتمعاتهم، ومن ناحية أخرى هذا بحد ذاته إهدارا لطاقات النساء والشابات. وعليه ستركز الدراسة على تحليل واقع المشاركة السياسية للنساء والشابات، ورصد مسببات وعوائق ضعف مشاركتهن. وتأمل الدراسة الخروج باستنتاجات وتوصيات، من شأنها المساهمة في تطوير سياسات وبرامج تساهم بزيادة وفعالية مشاركة النساء والشابات في صنع القرار، وتطوير البرامج والخطط والتدخلات وحملات الضغط والمناصرة لتنفيذ هذه السياسات.

أهداف الدراسة

الهدف العام للدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تحليل السياقات السياسية والاجتماعية والسياساتية والقانونية الراهنة، والتي تؤثر على مشاركة النساء والشابات في صنع القرار؛ على مستوى الترشح والانتخاب للمجلس التشريعي والهيئات المحلية؛ انتخابات الهيئات النقابية،

العمالية والمهنية؛ على مستوى الأحزاب؛ الوظائف التنفيذية والقضائية العليا. ورصد احتياجاتهن والتحديات التي يتعرضن لها في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة).

الاهداف المحددة للدراسة

تهدف الدراسة تحديدا الى التعرف على:

- تحليل السياقات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على المشاركة السياسية. رصد التحديات التي تواجه النساء والشابات في المشاركة السياسية، واقتراح التوصيات المناسبة لمعالجتها.
- التعرف على العوامل المؤثرة في توجه النساء والشابات للمشاركة السياسية.
- مناقشة واقع المشاركة السياسية للنساء والشابات من منظور المتقابلات.
- تحليل واقع المشاركة السياسية للنساء والشابات من منظور الأحزاب والمؤسسات.
- تحليل واقع المشاركة في هيئات منظمة التحرير الفلسطينية والأحزاب.
- تحليل واقع المشاركة السياسية من منظور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.
- تحليل واقع المشاركة في مواقع صنع القرار الأخرى في الجهات التنفيذية غير المنتخبة؛ واللجان الوطنية المشكلة لغايات المصالحة الوطنية، وإعادة الإعمار في قطاع غزة.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في استنادها على شهادات النساء والشابات الحية، لمشاركاتهن المتنوعة والواسعة، فقد استفاضت النساء في وصف تجاربهن الغنية والثرية، البسيطة والمعقدة، وما أثر في هذه التجارب، وما أنتجته، وما واجهت من تحديات، وشملت هذه الشهادات تجارب مشاركاتهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبالرغم مما يوحد النساء في الدراسة، كونهن نساء شاركن في الحياة السياسية، وفي مواقع صنع القرار، فهن يمتلكن خبرات وتجارب مختلفة، تعود لاختلاف الواقع الاجتماعي، والمستوى التعليمي، والبيئة الاجتماعية والأسرية، وبالتالي لا تشكل هؤلاء النساء فئة متجانسة. العوامل السالفة الذكر تضفي التنوع على تجارب النساء وخبراتهن اليومية المعاشة، والاستماع لهذه الخبرات وتحليلها هي أساس في بناء معرفة بديلة، من أجل التغيير المجتمعي، والعدالة الاجتماعية. وعليه فقد تشكل هذه الخبرات والمشاركة الواسعة للنساء بوصلة باتجاه التغيير في التشريعات ورسم السياسات، والتصدي للتحديات، والعمل على تنفيذ ما ورد في التوصيات.

النطاق الجغرافي للدراسة

جغرافيا تشمل هذه الدراسة، الضفة الغربية وقطاع غزة.

أخلاقيات البحث

بصفتي باحثة نسوية تلتزم بأخلاقيات البحث النسوي، فإن اكتساب ثقة المشاركات، يعد أمرًا أساسيًا. وسيتم التعريف بالباحثة؛ وهدف البحث واستخداماته؛ التعهد بسرية المعلومات الشخصية للمتقابلات باستخدام ترميز معين أو أسماء غير حقيقية، (إذا ارادت المشاركة ذلك). حاولت الباحثة الحد قدر الإمكان من علاقات القوة الناشئة بين الباحثة والمتقابلات. بالإضافة إلى ذلك، سيتم التعامل مع النساء اللواتي يتم مقابلتهن كمشاركات في إنتاج المعرفة التي ينتجها هذا البحث. وتم خلال تنفيذ الدارسة إبلاغ المشاركات والمشارك عن هدف الدارسة، وتم التأكيد بأن المعلومات التي يتم مشاركتها ستكون آمنة، وسيتم التعامل معها بمنتهى الخصوصية وأنه لن يتم الكشف عن الأسماء وعن أي تفاصيل من الممكن ان تضع المشاركات والمشاركين بخطر أو بوضع محرج.

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المستند إلى منهجية البحث النسوي. حيث يعمل البحث النسوي على تحدي الخطاب المعرفي المهيمن وبناء معرفة بديلة، وتحقيق التغيير الاجتماعي، حين يتعلق الأمر بالفئات المعرضة والخاضعة للتهميش عامة، والنساء خاصة، حيث الانخراط في النظرية النسوية وتطبيقها يعني تحدي المعرفة التي تستثنيها. المعرفة التي تعمل على إقصاء النساء، وتغييب تجربة النساء وتجاهلها. كما لو أن ما هو صحيح بالنسبة للمجموعات المهيمنة يجب أن يكون صحيحا أيضاً بالنسبة للنساء والجماعات المضطهدة الأخرى. فالنسويات تسأل أسئلة جديدة تضع حياة النساء وتلك التي تعيشها الفئات المهمشة الأخرى، في صلب التحقيق الاجتماعي. فالبحث النسوي يعطل الطرق التقليدية في المعرفة لخلق معاني جديدة غنية. يركز البحث في مقاربته لتجارب النساء على أن هذه التجارب مع القهر تشكّل منظورا قويّا لتقييم المجتمع ووضع الحلول المطلوبة لتغييره. وامتلاك المرأة لهذا النوع من الوعي يجعل من الممكن توليد معرفة عن العالم، ما يمنح النساء امتيازا معرفيّا. "فالتجربة الملموسة هي مكان رئيسي لبناء المعرفة وإثارة التغيير الاجتماعي[2]. وعليه حاولت كباحثة نسوية، الكشف عن تجارب الحياة اليومية المعاشة للنساء من خلال أسئلة المقابلات التفصيلية.

استخدمت الدراسة (التنمية والنوع الاجتماعي GAD) إطارا للتحليل[3]، القائم على تحليل علاقات القوة بين النساء والرجال، لفهم الواقع والسياق السياسي والاجتماعي والقانوني الحالي الذي يؤثر على مشاركة النساء السياسية، وتأثيره على مشاركة النساء في صنع القرار على المستويات التشريعية والخدماتية والتنفيذية. يتقاطع هذا المنهج مع منهج تشاركي قائم على حقوق الإنسان،

---

[2]. Nagy, Sharlene & heSSe-BiBer 1 nd. *Feminist Research Exploring, Interrogating, and Transforming the Interconnections of Epistemology, Methodology, and Method.*

[3] . التنمية والنوع الاجتماعي GAD. تحليل نقدي بشأن كيفية تأثير الاختلافات في أدوار الجنسين وأنشطتهم واحتياجاتهم وحقوقهم / استحقاقاتهم على الرجال والنساء والفتيات والفتيان في حالات أو سياقات معينة. يتناول التحليل النوع الاجتماعي العلاقات بين الإناث والذكور، ومدى وصول كل من الجنسين إلى الموارد والتحكّم بها، والقيود التي يواجهونها في مقارنة ببعضهم البعض. ويجب إدراج التحليل النوع الاجتماعي في تقييم الاحتياجات الإنسانية وفي جميع التقييمات القطاعية أو التحليلات الظرفية، وذلك لضمان عدم تفاقم مشكلة التمييز بين النساء والرجال على أساس النوع الاجتماعي، وتعزيز العمل على تحقيق قدر أكبر من المساواة والعدالة في العلاقات بين الجنسين. .www.unescwa.org .ESCWA

لرصد السياسات، وحقوق الإنسان، وشرح سلسلة العلاقات السببية بين السياسات ضعيفة التصميم؛ والتمويل؛ والتنفيذ؛ والانتهاكات الهيكلية للحقوق[4]. بهدف توفير كافة المعلومات الضرورية للمؤسسات العاملة في مجال تمكين المرأة وزيادة مشاركتها السياسية.

أدوات المنهجية والمصادر الثانوية للبيانات

استخدمت منهجية البحث النوعي من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات والتقنيات البحثية للحصول على البيانات النوعية، حيث أمكن الوصول إلى هذه البيانات من خلال:

1. **المقابلات الفردية المنتظمة**

- تنفيذ (12) مقابلة معمقة (8 في الضفة، 4 في غزة) مع نساء ناشطات في مجال الدراسة، بحيث تغطي بشكل تكاملي مجال الدراسة في الضفة وغزة.
- (3) حالات دراسية (2 في الضفة، 1 في غزة) مع نساء حققن نجاحا بارزا في مجالات الدراسة.
- تنفيذ (12) مقابلة معمقة (8 في الضفة الغربية + 4 في قطاع غزة)، مع مؤسسات حكومية ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال البحث، والأحزاب السياسية توزعت كالتالي: في قطاع غزة؛ حزب الشعب؛ والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، ومن المؤسسات؛ مركز شؤون المرأة؛ ومركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة. في الضفة الغربية؛ حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)؛ والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. ومن المؤسسات؛ وزارة شؤون المرأة؛ المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)؛ منتدى النوع الاجتماعي؛ نقابة المهندسين؛ جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية.

المجموعات البؤرية المركزة

وهي عبارة عن حلقات نقاش لمجموعة من المشاركات/ أو مقابلات جماعية، يتم طرح أسئلة تتعلق بموضوع الدراسة على المشاركات ويتم تدوين/ تسجيل إجاباتهن، وتحليلها.

- عقد 5 مجموعات مركزة، (3 في الضفة الغربية و2 في قطاع غزة) مع نساء ناشطات في مجال الدراسة، حضرها (53) امرأة وشابة توزعت وفق المواقع الجغرافية.

---

[4]. قام مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (CESR) بتطوير إطار عمل تحليلي يعمل على تجميع أعراف ومبادئ حقوق الإنسان ذات الصلة ببعضها وتقسيمهم إلى أربعة أبعاد: الجهود، والنتائج، والموارد، والتقييمات، ليساعد على قياس كل بُعد بصورة أكثر منهجية. هذا الإطار يسمح للباحثين بتقييم كيف تؤثر سياسات توزيع الموارد – بداخل الدول وبينها وبين بعضها – على إعمال الحقوق في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا الإطار أيضا يمكنه مساعدة الباحثين في تفسير وبيان سلسلة العلاقات السببية شديدة التعقيد بين السياسات فقيرة التصميم أو التمويل أو التنفيذ وبين المخالفات والانتهاكات الهيكلية للحقوق. من مقال (الخيارات المنهجية في أبحاث حقوق الإنسان، خيارات سياسية لا تقنية فقط).
أليسون كوركيري، 2017. لخيارات المنهجية في أبحاث حقوق الانسان خيارات سياسية لا تقنية فقط. Open Global Rights. لمزيد من المعلومات أنظر/ي الرابط: https://www.openglobalrights.org/methodological-choices-in-human-rights-research-are-political-not-just-technical/?lang=Arabic.

- **المصادر الثانوية للبيانات**
- مراجعة كافة الوثائق والادبيات والتشريعات المتعلقة بالسياق السياسي والسياساتي والاجتماعي والقانوني اضافة الى المواثيق والعهود الدولية ذات العلاقة.

عينة الدراسة

- بلغ مجموع افراد عينة الدراسة 74 مشاركة منها 53 مشاركة في الضفة الغربية موزعة كالتالي (43 من خلال المجموعات البؤرية؛ 8 مقابلات فردية؛ 2 حالات دراسية). 21 مشاركة في قطاع غزة، موزعة كالتالي (15 مشاركة من خلال المجموعات البؤرية؛ 4 مقابلات فردية؛ وحالة دراسية واحدة).
- مقابلة خمسة أحزاب (3 في الضفة الغربية و2 في قطاع غزة). ومقابلة 7 مؤسسات سياساتية (5 في الضفة الغربية، و2 في قطاع غزة).
- جاءت عينة الدراسة عينة قصدية، حيث تم استهداف النساء الناشطات، اللواتي شاركن بشكل أو بأخر في كل أو بعض أشكال المشاركة السياسية ومستوياتها. وعلى هذا الأساس تم اختيار المشاركات في المجموعات المركزة. الحالات الدراسية والمقابلات تم اختيارها من عضوات تم انتخابهن في المجالس البلدية السابقة والحالية.
- راعت العينة متغيرات العمر وطبيعة النشاط والمستوى التعليمي والمنطقة الجغرافية.

السمات الديمغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة

الجدول التالي يوضح السمات الديمغرافية والاجتماعية للعينة
للمشاركات في المجموعات البؤرية والمقابلات الفردية خاص قطاع غزة

الفئات العمرية للمشاركات		الحالة الاجتماعية		العمل		المؤهل العلمي	
65-60	1	متزوجة	12	موظفة	12	دكتوراه	2
59-50	5	عزباء	7	متقاعدة	---	ماجستير	5
49-40	9	أرملة	2	متفرغة	7	بكالوريوس	13
39-30	3	------	----	متطوعة	---	----------	--
30-25	1	-----		عمل خاص	2		
المجموع	[6]19	المجموع	21	المجموع	21	المجموع	[5]20

جدول (1)

[5]. احدى المشاركات لم تذكر مؤهلها العلمي.
[6]. اثنتين من المشاركات في قطاع غزة لم تذكر الحالة الاجتماعية.

الجدول التالي يوضح السمات الديمغرافية والاجتماعية للعينة
المجموعات البؤرية والمقابلات الفردية والحالات الدراسية في الضفة الغربية

الفئات العمرية للمشاركات		الحالة الاجتماعية[8]		العمل		المؤهل العلمي[7]	
65-60	12	متزوجة	29	موظفة	18	دكتوراه	3
59-50	15	عزباء	12	متقاعدة	2	ماجستير	9
49-40	10	ارملة	10	متفرغة	4	بكالوريوس	15
39-30	10	منفصلة	1	متطوعة	3	دبلوم	4
29-20	2	----------	---	ربة منزل	8	ثانوية عامة	7
----------	----	----------	---	في إجازة	1	العاشر	2
				مشروع خاص	3		
				لا تعمل	1		
المجموع	49[9]	المجموع	52	المجموع	40	المجموع	40

جدول (2)

بالنظر للجداول الخاصة بالسمات الديمغرافية والاجتماعية للعينة نستنتج التالي:

الفئات العمرية المشاركة في الدراسة

تراوحت أعمار المشاركات في الدراسة بين 20- 65 عاما، وتوزعت العينة وفقا للفئة العمرية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة كما يلي:[10]

[7]. بنود المؤهل العلمي والعمل لا تشمل المجموعة المركزة في طولكرم

[8] . مشاركة واحدة لم تذكر الحالة الاجتماعية.

[9]. 4 مشاركات لم يصرحن بأعمارهن.

[10]. 6 مشاركات لم تفصح عن العمر (2 في قطاع غزة، 4 في الضفة الغربية)

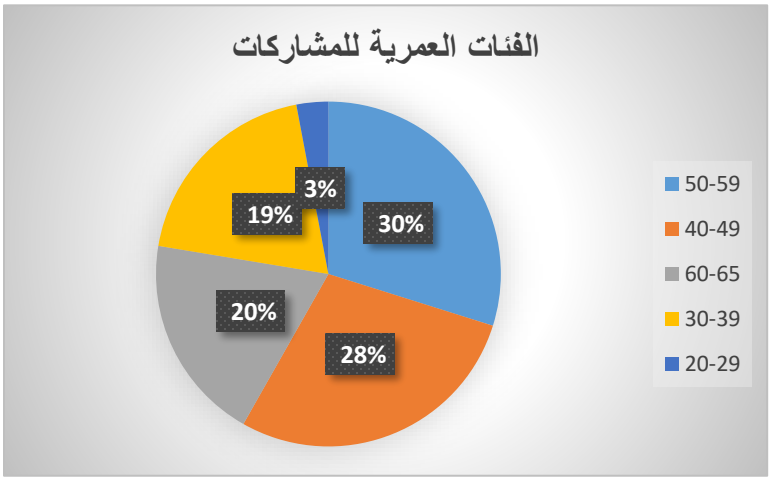

الشكل البياني رقم (1) الفئات العمرية

- (20) مشاركة بنسبة 29% من الفئة العمرية 50-59
- (19) مشاركة بنسبة 29% من الفئة العمرية 40-49
- (13) مشاركة بنسبة 20% من الفئة العمرية 30-39
- (13) مشاركة بنسبة 20% من الفئة العمرية 60-65
- (3) مشاركة بنسبة 3% من الفئة العمرية 20-29

- يتضح من النسب أعلاه أن أعلى مشاركة للنساء من الفئتين العمريتين (1+2)، أي من عمر (40-59). في الفئة العمرية الاولى تكون معظم النساء قد تجاوزت مرحلة الانجاب، وفي الفئة العمرية الثانية تكون الأعباء المنزلية المرتبطة بالدور الانجابي قد تقلصت أيضا. وهذا يؤكد ان الدور الانجابي وما يرافقه من الرعاية التي تتحملها النساء بشكل منفرد، في ظل عدم تقاسم الدور الرعائي المتعلق بالأطفال، وكبار السن، وذي الإعاقة إن وجدوا، بالإضافة لعدم تقاسم الاعمال المنزلية، وهذا يشكل عائقا رئيسيا أمام مشاركة النساء السياسية. وهذا يؤكد الأدوار النمطية السائدة للنوع الاجتماعي في فلسطين، فالدور السياسي وفقا للأنماط السائدة هو دور خاص بالرجال، وبالتالي عدم الثقة بقدرات النساء في العمل السياسي وصنع القرار.
- تتساوى نسبة المشاركة للفئات العمرية (3+4)، ففي الفئة العمرية الثالثة تكون النساء في مرحلة الانجاب ورعاية الأطفال وعبء الأعمال المنزلية بالإضافة للعمل في الوظائف المدفوعة الأجر. وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في العمل يتطلب تبني سياسات داعمة للأسرة تمكن المرأة من البقاء في عملها والتطور فيه، وتشجع الرجل على تقاسم مهام رعاية الأسرة بشكل عادل مع المرأة، وهذا يخفف أعباء الرعاية والأعمال المنزلية للنساء ويتيح للنساء إمكانيات أوسع في المشاركة السياسية والمجتمعية.

- الفئة العمرية الرابعة (60 – 65) والتي تتساوى مع الفئة السابقة، بالرغم أن نسب التعليم العالي لهذه الفئة قد تكون أقل من الفئة السابقة، وقد تكون الحالة الصحية، والنشاط البدني للنساء ليست في أحسن حالاتها، وهذا يؤكد قدرات النساء ورغبتهن في المشاركة السياسية بعد انتهاء دور الانجاب والرعاية، وتقلص الاعمال المنزلية. وهذا يستدعي العمل بجدية لتقاسم أعباء الرعاية والاعمال المنزلية، التي تشكل عائقا أمام المشاركة السياسية للنساء، وأيضا ضرورة العمل على توفير خدمات الرعاية للأطفال بتكلفة منخفضة لتتمكن النساء من الاستفادة منها.
- وتنخفض مشاركة الفئة العمرية 20–29 بشكل ملحوظ، وتدني مشاركة هذه الفئة مؤشر واضح على ضعف مشاركة الشباب/ات في الحياة السياسية. علاوة على أدوار النوع الاجتماعي التي تحد من مشاركة النساء، فإن حالة التراجع الوطني، والانقسام السياسي، وانسداد الأفق السياسي في المرحلة السياسية السائدة حاليا، تشكل تحديا رئيسيا لكافة الفئات العمرية، لا سيما فئة الشابات.

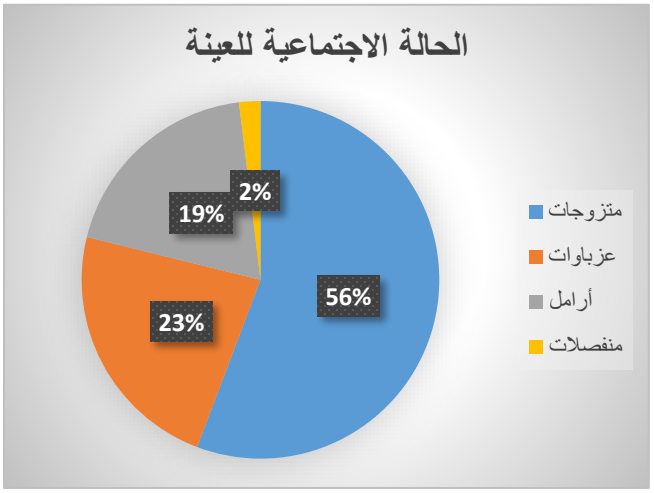

الشكل البياني رقم (2) الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية

- الفئة الأولى: المتزوجات، بالنظر الى نسبة المشاركة السياسية وفقا للحالة الاجتماعية للنساء، فالمتزوجات من المشاركات تتجاوز نسبتهن النصف (56%)، ويتضح لدينا من قوائم المشاركة وما عبرت عنه المشاركات في المجموعات البؤرية، خاصة في المناطق الريفية والنائية (المجموعات البؤرية)، أن النظام الأبوي والثقافة المجتمعية في هذه المناطق حدت من مشاركة

النساء المجتمعية والسياسية للفتيات، وبعد الزواج (لا سيما ممن تزوجن من شباب لهم انتمائهم السياسي) سمح الأزواج بمشاركتهن المجتمعية ثم السياسية، وتحتاج أمثال هؤلاء النساء لعملية تمكين واسعة على كافة المستويات.

- الفئة الثانية: هن العزباوات التي شكلت 23% من العينة، وهذه الفئة بمعظمها تحمل مؤهل علمي بكالوريوس فأعلى، وعلى درجة عالية من التمكين الاجتماعي والسياسي والفكري، ومدركات لماهية مشاركتهن ولماذا يشاركن.
- الفئة الثالثة: النساء ممن فقدن أزواجهن سواء في مراحل مبكرة أو في متوسط عمر الزواج، وتحملت مسؤولية كبرى في الأسرة، فقد واجهن العائلة والمحيط والمجتمع، ومعظمهن توجهن لمشاريع إنتاجية خاصة بهن، وكان التمكين الاقتصادي الذي شعرن به سببا ودافعا لتطوير أنفسهن وانطلاقهن للمشاركة السياسية.
- الفئة الرابعة المنفصلات، ولم يشكل الانفصال ظاهرة في العينة.

الحالة العملية للعينة[11]

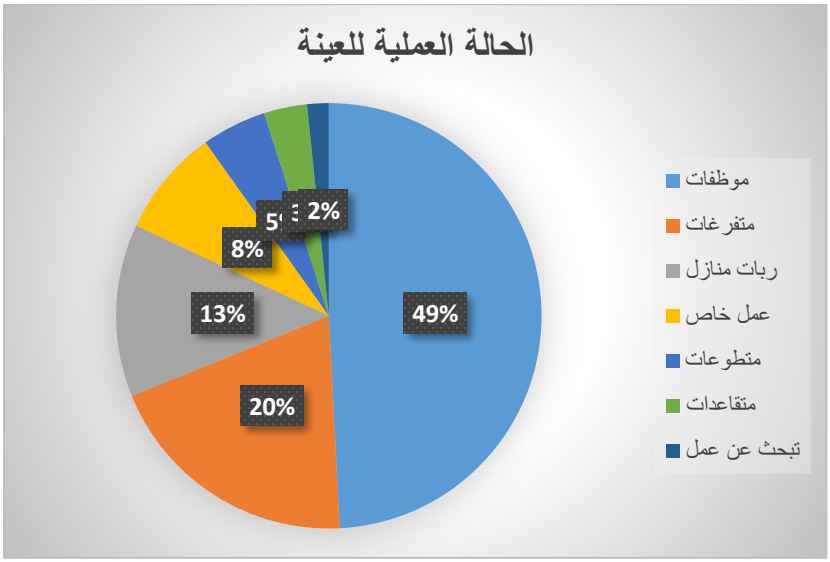

الشكل البياني رقم (3) الحالة العملية

- 30 مشاركة يعملن كموظفات بنسبة 49%
- 12 مشاركة متفرغات بنسبة 20%
- 8 مشاركات ربات منازل بنسبة 13%
- 5 نساء تعمل بعمل خاص بنسبة 8%
- 3 مشاركات متطوعات بنسبة 5%
- 2 من المشاركات متقاعدات بنسبة 3%
- 1 مشاركة تبحث عن عمل بنسبة 2%

[11]. لا تشمل المجموعة البؤرية في طولكرم.

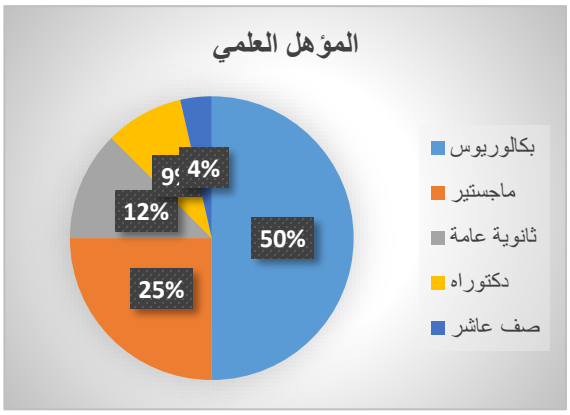

الشكل البياني رقم (4) المؤهل العلمي

المؤهل العلمي لعينة الدراسة[12]

5. مشاركات تحمل مؤهل دكتوراه.

14. ,مشاركة تحمل مؤهل ماجستير.

28. مشاركة تحمل مؤهل بكالوريوس.

7. مشاركات تحمل مؤهل ثانوية عامة.

2. مشاركة تحمل مؤهل صف عاشر.

من الواضح اهتمام النساء الجامعيات بالمشاركة السياسية. فالعلاقة طردية بين التعليم والمشاركة السياسية في عينة الدراسة، أي كلما ارتفع التحصيل العلمي للنساء زاد اهتمامها بالمشاركة السياسية، وغالبا أن ارتفاع مستوى التحصيل العلمي يساعدها في فهم أهمية هذا الدور الذي تمارسه والعمل على دعم حقوق المرأة وحقوق الانسان، حيث تظهر العينة ان 84% من المشاركات يحملن مؤهلات بكالوريوس فأعلى.

المفاهيم الرئيسة في الدراسة

المشاركة السياسية

التعريف اللغوي: لغاية التعريف يقسم هذا المفهوم الى كلمتين: المشاركة، السياسية.

المشاركة تعني حصول الفرد على نصيب من شيء ما أي أن المشارك له نصيب في الشأن العام. وهي موقف يتخذه الفرد في جميع الحالات ويشترك فيه مع الآخرين، فهي تستوجب وجود أكثر من طرف. والمشاركة أيضا هي المساهمة الرسمية وغير الرسمية للأفراد والجماعات في كل أنشطة المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بهدف تحقيق الصالح العام[13].

وكلمة السياسة لغةً، تدبير شؤون الناس وتملك أمورهم والرياسة عليهم ونفاذ الأمر فيهم، وهذه الكلمة تستخدم للدلالة على العديد من المعاني الاخرى مثل معاني القيادة والرئاسة والمعاملة والحكم والتربية والترويض. وهي أيضا علم التخصيص السلطوي للقيم ل "ديفيد ايستون"، وهذا لان أي قرار ينطوي بالضرورة على تكريس وتدعيم لقيمة مادية او معنوية محدده[14].

---

[12]. لا تشمل المجموعة البؤرية في طولكرم.

[13]. المركز الديمقراطي العربي، 2016. *تأصيل مفهوم المشاركة السياسية*. https://democraticac.de/?p=36026#_ftn2

[14]. المرجع السابق.

المشاركة السياسية كمفهوم

لا زال مفهوم المشاركة السياسية يواجه جدلا واسعا لدي المفكرين وفقا لثقافات المجتمعات المختلفة، فهي تعني الاعتراف بالحقوق المتساوية للجماعات والأفراد في إدارة شؤونهم والتحكم بمصائرهم، وعلى القبول بالآخر واعتباره كامل الأهلية والإنسانية بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو العرق أو اللون أو النوع الاجتماعي ويشمل مفهوم المشاركة السياسية مجمل النشاطات التي تهدف إلى التأثير على صانعي القرار السياسي (كالسلطة التشريعية والتنفيذية والأحزاب). وتأتي أهمية المشاركة السياسية في هذه الأشكال المختلفة في مواقع صنع القرار، ومواقع التأثير في كونها تمكن الناس من الحصول على حقوقهم ومصالحهم أو الدفاع عنها، الأمر الذي يعطيهم في النهاية قدرة للتحكم بأمور حياتهم والمساهمة في توجيه حياة المجتمع بشكل عام. لذلك هي أساس الديمقراطية وتعبير عن سيادة الشعب[15].

وترتبط المشاركة السياسية بالاهتمام بالشأن العام وبمشاركة المواطنين والمواطنات في إنجازه، وبالتالي فهي تعبير عن المواطنة، ويجب ان تقوم على الحقوق المتساوية للجماعات وللنساء وللرجال على قدم المساواة وبإمكانية التمتع وممارسة هذه الحقوق. ويمكن القول إن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة فالمواطنون هم أصحاب حقوق اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية يصونها الدستور الذي يعبر عن ذلك بكل المواد التي تتعلق بحقوق المواطن، وفي إطار تعريف المشاركة السياسية[16].

ويعرفها صموئيل هانتغتون بأنها: "النشاط الذي يقوم به مواطنون معينون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أو عفوياً، متواصلاً أو متقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال"[17].

المفاهيم المرتبطة بالمشاركة السياسية

المشاركة المجتمعية

هي مشاركة افراد المجتمع الواحد في عملية صنع واتخاذ القرار، وتعتبر المشاركة المجتمعية هي الخطوة الاولى على طريق المشاركة السياسية.

المسؤولية المجتمعية

هي شراكة قائمة بين مؤسسات المجتمع المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة في الجوانب التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

---

[15]. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية (2016). تأصيل مفهوم المشاركة السياسية.
https://democraticac.de/?p=36026

[16]. التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني.
https://www.rdflwomen.org/archives/category/%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa

[17]. المركز الديمقراطي العربي، 2016. *تأصيل مفهوم المشاركة السياسية*. https://democraticac.de/?p=36026#_ftn2

المواطنة

هي صفة الإنسان المتمتع بكامل حقوقه السياسية والمدنية والمنتمين إلى وطن معين. أي الإطار الذي يسمح للفرد بالتمتع بحقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية، وأن يشارك بفعالية في وضع القواعد التي تنظم وفقها الحياة الجماعية. وهي تأكيد لمعايير موضوعية مثل؛ الحرية والعدل والمساواة وبتحقيقها تتحقق كرامة المواطن. كما إن المساواة في الحقوق والواجبات هي قاعدة للمواطنة.

الثقافة السياسية

هي مجموعة القواعد والمعتقدات والمواقف ذات الصلة بالعمل السياسي والتي تؤثر في التصرف السياسي للمواطنين والمواطنات.

الوعي السياسي

هو القدرة على قراءة وفهم الواقع بأبعاده المختلفة (اقتصادي، اجتماعي، ثقافي.....) وإيجاد العلاقة بين هذه الأبعاد والمشاكل المطروحة. الوعي السياسي يساعد على فهم جذور المشاكل الاجتماعية وبناها، وهذا الوعي يتكون من أربع عناصر أساسية هي: القدرة على فهم كيفية عمل النظام السياسي وآليات صنع القرار (من يقرر ماذا؟ وكيف يتخذ القرار؟ كيف ينفذ؟). والقدرة على إدراك ترابط الأمور والأحداث والأبعاد، (مثلاً ربط المشاكل الاجتماعية بالأبعاد الثقافية والسياسية)، والتمتع بالحس النقدي والتحليلي، والرغبة بالتعاطي بالشأن العام. والوعي السياسي هو في الوقت نفسه وسيلة أساسية وهدف حيوي في قضايا المناصرة والمدافعة.

الدور السياسي

يتلخص هذا الدور بسلطة اتخاذ القرار، وتبدأ عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة، وتمتد لتصل النقابة والمجلس البلدي وحتى المجالس التشريعية، وعادة ما ينظر لهذا الدور على انه دور خاص بالرجال بالرغم من اقتحام النساء لهذا الفضاء، وعادة ما يكون هذا الدور مدفوع الأجر، اما بطريقة مباشرة او غير مباشرة (معنوية) لارتباطه ارتباطا وثيقا بالمركز والسلطة.

الديمقراطية

هي نظام سياسي يحكم فيه الشعب نفسه بنفسه، انها المشاركة الجماعية في الحكم عن طريق التمثيل والانتخاب وإبداء الرأي والمعارضة وغيرها، بصورة رسمية او غير رسمية. وتعني ضمان فرص المواطنين كافة نساءً ورجالاً في المشاركة في الشؤون العامة على قدم المساواة. وهي توجه يهدف دائماً الى تعزيز فرص المشاركة المتساوية والحرة.

الديمقراطية مبنية على فلسفة تعتبر ان لكل إنسان مهما كان عمره او شكله او أصله او وضعه الاقتصادي فهو قيمة مطلقة. وهي نهج سياسي واجتماعي يؤمن بالحقوق الاجتماعية المتساوية ويقر بالحرية في الرأي والمعتقد والممارسة. بالإضافة لكونها

نظام يتعامل مع المشاكل والنزاعات بطرق سلمية عبر الحوار والشورى والمعارضة. تنطلق الديمقراطية من مجموعة قيم منها: مبدأ الحقوق المتساوية؛ الكرامة الإنسانية؛ احترام الاختلاف في الرأي او المعتقد الحرية والمشاركة.

التنمية السياسية

تشير إلى عملية النمو في بناء المؤسسات وتشجيع الممارسات الديمقراطية ولكنها عادة ما تتعلق بنمو وتعقد وزيادة التمايز بين البني السياسية في المجتمع وفى المجتمعات الأقل تطورا تستهدف عملية التنمية السياسية حشد التأييد الجماهيري لبناء نظام سياسي قومي من ناحية وتعزيز مؤسسات وقيم وسلوكيات المشاركة السياسية من ناحية أخرى. غالبا هناك علاقة طردية بين التنمية السياسية كعملية وبين المشاركة السياسية، كون التنمية السياسية تدفع الى المشاركة السياسية.

التنشئة السياسية

هي مجموعة من الأنماط الاجتماعية التي تمكن الفرد من التوافق السلوكي مع المجتمع أو هي عملية اكتساب الفرد لاستعدادات سلوكية تتفق مع استمرارية قيام الجماعات والنظم السياسية وذلك من خلال أداء الوظائف الضرورية للحفاظ على وجودها. وتظهر العلاقة بين ظاهرة التنشئة السياسية والمشاركة في أن التنشئة السياسة هي بمثابة الدافع الأساسي للفرد وراء دخوله في الحياة السياسية في مجتمعه[18].

لغايات هذه الدراسة سيتم تبني المفهوم التالي للمشاركة السياسية: "ترتبط المشاركة السياسية بالاهتمام بالشأن العام وبمشاركة المواطنين والمواطنات في إنجازه، وبالتالي فهي تعبير عن المواطنة، ويجب ان تقوم على الحقوق المتساوية للجماعات وللنساء وللرجال على قدم المساواة وبإمكانية التمتع وممارسة هذه الحقوق. ويمكن القول إن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة فالمواطنون هم أصحاب حقوق اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية يصونها الدستور الذي يعبر عن ذلك بكل المواد التي تتعلق بحقوق المواطن، وفي إطار تعريف المشاركة السياسية)[19].

الفصل الثاني: الإطار النظري- تحديد السياق

السياق الاستعماري

تعيش فلسطين حالة استعمارية استيطانية مستمرة منذ بداية القرن الماضي، وبني الاستعمار عبر العصور على السيطرة والهيمنة

---

[18]. أخذت هذه التعريفات من ثلاثة مراجع وهي:

المركز الديمقراطي العربي، 2016. *تأصيل مفهوم المشاركة السياسية*. https://democraticac.de/?p=36026#_ftn2

التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني.

https://www.rdflwomen.org/archives/category/%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa

الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020. *صور المشاركة السياسية*.

[19]. التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني.

https://www.rdflwomen.org/archives/category/%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa

الخارجية، وهو قائم على النزوح الأصلي للمستعمِر من موطنه للإقامة في موطن المستعمَر، وإنشاء سلالته الخاصة مع بقاء ارتباطه مع الدولة الأم. ينشئ الاستعمار علاقات قوة غير متكافئة لصالحه، بهدف استغلال السكان الأصليين وليس بالضرورة طردهم. فيما يسعى الاستعمار الاستيطاني إلى القضاء على السكان الأصليين من خلال الإبادة أو الطرد بهدف السيطرة على أرضهم وثرواتهم وإحلال جماعة سكانية أخرى مكانهم ولا مكان للسكان الأصليين على المستوى المادي والمعنوي، وقد يتم إلغاء وجود السكان الأصليين من خلال تغييب موروثاتهم وطقوسهم الدينية أو ذوبانهم في المجتمعات الاستيطانية [20]. واستبدال شعب بشعب وثقافة بثقافة. وهذا ما يعبر عنه العكش بقوله "اقتل الهندي واستثني الجسد" [21]. وكون الاستعمار الاستيطاني إحلالي، يسعى إلى القضاء على المجتمعات الأصلية من أجل إقامة مجتمع كولونيالي جديد على الأراضي المصادرة، تصبح كافة أشكال العنف مباحة لدى المستعمِر لتحقيق غايته. وتستخدم كافة أشكال العنف التي تهدف إلى إبادة الصفة الأصلانية ونفيها وشطبها من الوجود، وتنتهي بتفتيت الشعب المستعمَر وتقطيع أوصاله من النواحي المادية والزمانية والمكانية وفرض الهيمنة عليه من خلال استراتيجيات العزل المكاني، بالإضافة إلى وأد اقتصاده وطمسه. والأرض هنا هي محور الصراع، ولإحكام السيطرة على الأرض، لا يكفي القضاء على السكان الأصليين بل ونظمهم الحياتية والاجتماعية والاقتصادية، فهو لا يتوانى عن الاستيلاء على الأراضي التابعة للسكان الأصلانيين ووضع يده عليها لتوسيع هجرة مستوطنيه، وهو يحول دون إعادة إنتاج أساليب الإنتاج الأصلانية. وفي هذا السياق ينتهي المطاف بأبناء الشعب الأصلاني إلى الاعتماد على الاقتصاد الذي يطرح عليهم، أو يضطرون إلى شن الغارات والهجمات على مخازنه ومستودعاته، وهو ما يوفر الذريعة الكولونيالية لإرسال فرق الموت الاستعمارية واستخدام العنف في هذه الحالات يصبح مبرَراً للمستعمِر [22].

ما سبق يمثل الواقع الذي تعيشه فلسطين حاليا، بعد سنوات طويلة من تغول هذا الاستعمار الاستيطاني، وما سببه ولا زال، من دمار وتدمير وتقطيع الأوصال الجغرافية، وهجمة عنصرية على الأرض والانسان، –بصفتهما عنصري الصراع اللذان يستهدفهما المستعمِر–، وجدار الفصل العنصري، وهجمات قطعان المستوطنين، وما خلفته هذه السياسات من عمليات تطهير عرقي بحق الانسان الفلسطيني، واحتجاز تطوره من خلال سرقة الأرض والمياه، وتجريف المزروعات، وتقويض القطاعات الاقتصادية الإنتاجية –الزراعة والصناعة– بشكل خاص، وهدم المنازل، وتلويث للبيئة، وتدمير للبنية التحتية ...الخ من الممارسات الاستعمارية الاستيطانية.

هذا السياق الاستعماري ترك آثاراً جسيمة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشعب الفلسطيني، وعلى وجه

---

[20] . Veracini 2011، كما وثقت في ايمان عساف، 2019. *الزراعة التصديرية في الأغوار الفلسطينية وأثرها على النساء العاملات.* الرسائل الجامعية. http://library.birzeit.edu/librarya/bzu–

[21] . العكش 2002، كما وثقت في ايمان عساف، 2019. *الزراعة التصديرية في الأغوار الفلسطينية وأثرها على النساء العاملات.* الرسائل الجامعية. http://library.birzeit.edu/librarya/bzu–

[22] . Wolfe 2000 ، كما وثقت في ايمان عساف، 2019. *الزراعة التصديرية في الأغوار الفلسطينية وأثرها على النساء العاملات.* الرسائل الجامعية. http://library.birzeit.edu/librarya/bzu–

الخصوص، زيادة تعرّض المرأة لانعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي. وتؤكد دراسة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أنه "ومع محدودية الفرص المتاحة أمام النساء، اضطرت العديد من النساء الفلسطينيات إلى الانضمام إلى القوى العاملة غير الرسمية، ما جعلهن عرضة لخطر الاستغلال الاقتصادي وغيره من أشكال الاستغلال. كما لا تزال النساء والفتيات عرضة لأنظمة العنف المعقدة التي تستند إلى الاستعمار المستمر، وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، والأزمة الإنسانية المتزايدة، والمعايير الأبوية السائدة التي تفاقم من هذه الأوضاع"[23].

وفي المقابل، يزداد تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني في فلسطين حيث يواجه الفلسطينيون/ات أزمات عديدة تفاقمت أكثر بعد انتشار وباء كوفيد 19 في ظل استعمار استيطاني طويل الأمد، وتعثر جهود المصالحة، واستمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة. في الوقت الذي كان فيه الشعب يأمل بانفراجات على الأصعدة كافة، وتحسن الوضع المعيشي والاقتصادي مع كل محاولة لتحقيق المصالحة ورفع الحصار عن قطاع غزة، ولكن هذا لم يحدث، بل على العكس من ذلك، تتعمق الأزمة أكثر في ظل احتمالات تزايد الفجوة بين شطري الوطن، وفي ظل تقلبات الوضع السياسي والاقتصادي وحدوث تأثيرات متداخلة، على رأسها جائحة كورونا وما صاحبها من تداعيات فرضت نفسها على جميع تفاصيل الحياة التي تعاني أصلاً من ازدياد الفقر والبطالة واستمرار هجمات المستعمِر في القدس وهجمات المستوطنين على مدن الضفة[24]. ويبقى الاستعمار والانقسام الداخلي اللذان يؤطران السياق السياسي للشعب الفلسطيني عموما، وللنساء والشباب/ات بشكل خاص، يضاف اليهما هنا الواقع الأبوي والعشائري، الذي لا يرى النساء الا في الحيز الخاص، ولا يراها قادرة على المشاركة في إدارة الشأن العام، وبالتالي يرفض ويتصدى لوجودها في الحيز العام.

لم يكن الاستعمار يوما مستساغا أو مقبولا لدى الشعب الفلسطيني بشكل عام، فمنذ وعد بلفور وبداية الانتداب البريطاني كان الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، الدافع الرئيسي لأنشطة نسوية نضالية ضد الهجرة الصهيونية وبناء المستوطنات على أرض فلسطين، وذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر حين نظمت مجموعة من النساء الفلسطينيات مظاهرة ضد بناء أول مستوطنة استعمارية في العفولة في العام 1893[25]. وفي بدايات القرن العشرين، في عام 1920، احتجت 29 امرأة من شمال فلسطين على وعد بلفور في رسالة وجهتها إلى المسؤول الإداري في المنطقة، وكتبت فيها: "نحن النساء المسلمات والمسيحيات اللواتي نمثل السيدات الأخريات في فلسطين نتظاهر بقوة[26].

---

[23]. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدول العربية. دولة فلسطين. https://arabstates.unwomen.org/ar/countries/palestine

[24]. مركز مسارات، 2018. قطاع غزة: الأوضاع الاقتصادية والمعيشية ... تدهور خطير. https://forerunning64.rssing.com/chan-53884931/all_p42.html

[25] . Samaroo, D. (2016). The Political Participation of Palestinian Women in Official and Non-Official Organizations in Limited Horizon.

[26] المرجع السابق. .

مشاركة النساء في ذلك الزمن كانت مقتصرة على أعداد قليلة لما كان يكتنف النساء من القهر الاجتماعي الأبوي، وأعبائها الاجتماعية والأسرية. وهنا يمكن الاستنتاج أن الاستعمار الاستيطاني الجاثم على أرض فلسطين وشعبها، لا زال يشكل دافعا وتحديا، في ذات الوقت، للمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

السياق السياسي

علاوة على ما ورد سابقا، شاركت المرأة الفلسطينية في العمل السياسي والنضالي منذ عشرينات القرن الماضي، وكانت الجمعيات النسائية الخيرية التي بادرت بإنشائها النساء منذ 1910، تقوم بمهام اجتماعية واقتصادية مهمة. وتشير دراسة فلايشمان، كان الاعلان الرسمي لحركة نسائية منظمة في فلسطين في العام 1929، في فترة ثورة البراق، حيث عقدت النساء الفلسطينيات، المؤتمر النسائي العربي الأول، في القدس، وحضره أكثر من 200 امرأة من جميع أنحاء فلسطين. كلف المؤتمر وفدا ممثلا عنه لعرض القرارات، أمام المفوض السامي بمقر حكومة الانتداب، ثم خرجت جميع المشاركات في مظاهرة تجولت في جميع أنحاء مدينة القدس، ووصلت الى القناصل الأجانب وقدمت لهم قرارات المؤتمر. وتضيف فلايشمان، كانت الحركة أيضًا، أول تعبير عن النسوية الفلسطينية، هذه النسوية المبكرة تتحدى التحليل السهل ويجب أن تقع ضمن التقاطع المعقد بين القومية والنسوية والاستعمار. على غرار الحركات النسائية الأخرى في السياقات التاريخية المستعمرة، لم تعرّف النساء الفلسطينيات أنفسهن على أساس الجنس فقط، ولم يدركن قطيعة حادة بين القومية والنسوية. إن حقيقة قيام النساء العربيات الفلسطينيات ببناء الدعم والتنظيم وحتى الدفع مقابل حركة خاصة بهن، يشكل نوعًا من الفعل النسوي عند النظر إليه في السياق التاريخي[27].

أما نشاط المرأة الريفية فتجلى في مساهمتها بالنضال خاصة في ثورة العام 1936–1939، حيث تعدت مساهمتها شكلها التقليدي من الحفاظ على العائلة إلى النضال مع الثوار، وتشكيل أول خلية عسكرية "زهرة الأقحوان"، وسرعان ما تحولت إلى حركة إغاثية وجمعيات خيرية بحلول العام 1948، أي النكبة، ولكن يمكن القول أن هذه المرحلة من النشاط النسوي وتأسيس الجمعيات النسوية قد أذنت لمشاركة علنية ودخول النساء علم السياسة والحيز العام، وكانت النساء لا ترى في حينها خروجها للسياسة تغيير للمجتمع وإنما مساهمة في النضال الوطني[28].

تواصل منظمات حقوق المرأة دعوة الفصائل والأحزاب السياسية لضمان أن تمثل النساء ما لا يقل عن 30 في المائة من أي قائمة مرشحة للانتخابات المحلية. وهناك حاجة إلى التزام أقوى من أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين بمشاركة المرأة السياسية، والتوجه إلى الزعماء والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، والأهم من ذلك بكثير، إلى المنظمات المجتمعية

---

[27]. Ellen L. Fleischmann, 2003. *The Nation and Its "New" Women: The Palestinian Women's Movement, 1920–1948*. Berkeley: University of California.

[28]. رلى أبو دحو، 2020. الحركة النسوية: *البدايات والمآل بين فعالية الميدان والمراوحة بالمكان*. بوابة الهدف الإخبارية.
https://hadfnews.ps/post/63726/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-

والدينية. وهناك حاجة إلى برامج تمكين سياسي واجتماعي للشابات توفر لهن من المهارات والمعرفة ما يمكنهن من أن تصبحن قادة في مجتمعاتهن، خاصة في المنطقة "ج" والقدس الشرقية وغزة[29].

ويثمن تقرير لمنظمة الاسكوا إطلاق الخطة الوطنية لتنفيذ قرار الأمم المتحدة 1325 لدولة فلسطين للفترة 2017–2019، مضيفا أنه ينبغي على حكومة فلسطين أن تضمن تخصيص موارد كافية لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية لهذه الخطة ولجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. كما ينبغي لها بذل الجهود لتعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في عمليات المصالحة الوطنية الرسمية، وفي مساءلة الاحتلال على الصعيدين الوطني والدولي عن انتهاكاته ضد النساء والفتيات الفلسطينيات، وكذلك مشاركتها في المفاوضات[30].

أظهرت حالة الطوارئ الخاصة بجائحة كورونا ضرورة العمل بشكل أكبر على المستوى التنفيذي أو العملي، وخاصة على صعيد خطط الطوارئ من حيث مراعاتها للنوع الاجتماعي، أو تمثيل النساء في لجان الطوارئ، أو من حيث اعتبار قضايا المرأة والخدمات المقدمة لها خدمات أساسية، فقد تراوحت نسبة مشاركة النساء في لجان الطوارئ المركزية في محافظات الضفة ولجان الإسناد المشكّلة من المجالس المحلية والتي بلغ عددها نحو 400 لجنة ما بين 14% إلى16%، حيث لعبت النساء في تلك اللجان في الأغلب أدواراً تتعلق بالدعم الاجتماعي والنفسي والتوعية في حين خلت اللجان المشكلة في قطاع غزة من تمثيل النساء فيها. أما في صندوق وقفة عز الهادف لدعم الفئات الأكثر تضرراً، فقد جاءت مشاركة النساء هزيلة في طاقمه التنفيذي ومجلس إدارته على حد سواء باقتصارها على مشاركة محافظ رام الله والبيرة في لجنة مشكلة من 30 عضواً[31].

المشاركة السياسية ببساطة هي الاهتمام بالشأن العام ومشاركة المواطنين والمواطنات في إنجازه، وبالتالي فهي تعبير عن المواطنة ويجب ان تقوم على الحقوق المتساوية للجماعات وللنساء وللرجال على قدم المساواة، وتتيح إمكانية التمتع وممارسة هذه الحقوق، فالمشاركة هي جوهر المواطنة، والمواطنون هم أصحاب حقوق اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية يصونها الدستور[32]. والنظام الأساسي الفلسطيني عبر عن هذه المضامين في كافة المواد التي تتعلق بحقوق المواطن، الا أن الفجوة لا زالت كبيرة ما بين هذا المفهوم للمشاركة السياسية والتشريعات والاستراتيجيات وبين واقع التهميش والإقصاء الذي تواجهه المرأة الفلسطينية.

وفيا يلي مؤشرات واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

منذ قدوم السلطة الفلسطينية في العام 1994 حتى العام 2022 (حتى اعداد هذه الدراسة)، تم اجراء الانتخابات الرئاسية مرتين، الأولى في عام 1996، التي شهدت منافسة امرأة واحدة على منصب الرئيس (السيدة سميحة خليل، وحصلت على نسبة 11.5% من أصوات الناخبين)، وقد تقبلها المجتمع وتقبلتها النساء ومنحها أصواتا بالرغم ان حظوظها في النجاح كانت ضعيفة.

---

[29] . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، 2019. *الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات، تموز/يوليو 2016 – حزيران/يونيو 2018*. https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/social-economic-situation-palestinian-women-2016-2018-arabic.pdf

[30]. المرجع السابق.

[31]. الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. مصدر سابق.

[32]. التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني. مرجع سابق.

والانتخابات الرئاسية الثانية والأخيرة حتى إعداد هذه الدراسة، تمت في العام 2005، وقد أعلنت السيدة ماجدة البطش، ترشحها للانتخابات الرئاسة الفلسطينية، ولكنها فشلت في جمع عدد كاف من التوقيعات للاستمرار في ترشحها[33].

وجرت الانتخابات التشريعية لمرتين أيضا منذ قدوم السلطة الفلسطينية سنة 1994، وشاركت النساء في الانتخابات الأولى والثانية. وجرت الانتخابات العامة الأولى للمجلس التشريعي الفلسطيني في يناير 1996م ضمن نظام الدوائر، شاركت النساء في الانتخابات وترشحت 25 امرأة في لانتخابات المجلس التشريعي عام 1996، فازت منهن 5 نساء بعضوية المجلس، هذا مؤشر على منظومة ثقافية وفكر ذكوري أبوي بنيوي، يعملان على اقصاء وتهميش النساء، علما أن المرأة تحدت هذه المنظومة وهذا الفكر وخرجت الى الفضاء العام، في الانتفاضة الأولى وهو زمن ليس ببعيد عن هذه الانتخابات، ولكن تم اقصاءها واعادتها من الحيز العام الى الخاص. وترشحت النساء للمجلس التشريعي الأول بشكل فردي وليس ضمن قوائم، وهذا يدل على وجود قناعة لدى النساء بالمشاركة السياسية. وقد خفّض العدد المحدود لهذه الدوائر، إمكانية ترشح النساء، لدى الأحزاب السياسية، أو حتى مجرد التفكير بترشيح نساء، اعتقاداً منها أنّ فرص الرجال أعلى من فرص النساء في الفوز.

وفي الانتخابات التشريعية الثانية في العام 2006، التي جرت وفقا للنظام الانتخابي المختلط، مناصفة بين الدوائر الانتخابية والقوائم النسبية، ونتيجة لنضال الحركة النسوية والمؤسسات، أقر القانون الكوتا (حصة إلزامية للنساء) للمرأة بنسبة 20% في القوائم النسبية، فقط دونا عن الدوائر الانتخابية. وترشحت لهذه الانتخابات 14 امرأة في الدوائر الانتخابية، لم تحظى أي منهن بالفوز، فيما ترشحت 72 امرأة في القوائم النسبية، فازت منهن 17 عضوة من مجموع عدد أعضاء المجلس التشريعي البالغ 132 عضوا، أي بنسبة 7.8% من العضوية فقط، وبنسبة 12.5% من نسبة الكوتا المقرة قانونا في تلك الانتخابات.

وفي الانتخابات المحلية الأخيرة والتي عقدت في الضفة الغربية على مرحلين، كانت المرحلة الأولى بتاريخ 2021/12/11، حيث وصلت 154 هيئة محلية لمرحلة الاقتراع، فيما تم الاتفاق في 162 هيئة محلية، التي ترشحت فيها قائمة واحدة، على تشكيل المجالس المحلية بالتزكية. وهناك 62 هيئة محلية لم تترشح فيها قوائم، أو رشحت قوائم غير مكتملة. فيما منعت حماس اجراء الانتخابات في قطاع غزة. وعقدت الانتخابات في المرحلة الثانية بتاريخ 2022/3/26 في 50 هيئة محلية في الضفة الغربية فقط[34].

---

[33] RT عربي، 2019، https://arabic.rt.com/middle_east/1042039-%D8%A5%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D9%87%D9%86-%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%AA-%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A7%D8%AA-11-%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%B4%D8%AD%D9%86-/%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF%D9%87%D9%86

[34]. لجنة الانتخابات المركزية–فلسطين. https://www.elections.ps/tabid/1166/language/ar-PS/Default.aspx

بلغت نسبة النساء المرشحات خلال الانتخابات المحلية في مرحلتها الأولى 25%، وفازت النساء بنسبة 20.5% من القوائم الانتخابية التي تنافست على مقاعد البلديات والمجالس القروية. بلغت نسبة النساء اللواتي تسلمن مقاعدهن بالتزكية 23%، مما يدلل على أن النساء احتفظن بالحدود الدنيا لنسبة الكوتا وهي 21.8% من القوائم الانتخابية[35].

وشهدت المرحلة الثانية فوز 19% فقط من النساء من خلال التزكية والاقتراع، بواقع 18% بالاقتراع، و21% تزكية، مسجلة تراجع عن المرحلة الأولى التي شهدت فوز النساء بنسبة 20.5% من خلال الاقتراع، و21.8% بالإجمالي "اقتراع وتزكية"، ما يعني أن هذه النسب بمجملها تؤكد على ان تواجد النساء في الهيئات المحلية حافظ عليه وجود الكوتا فقط، وأن الالتزام بها كان هو الكفيل الوحيد لتواجد النساء في القوائم الانتخابية بشكل عام. ترأست النساء 9 قوائم انتخابية في المرحلة الأولى، وترأست 8 قوائم في المرحلة الثانية، وشغلت 3% من المرشحات المقعد الثاني في القوائم الانتخابية، فيما 30% من المرشحات شغلت المقعد الخامس[36].

ويمكن الاستنتاج هنا، إنه بالرغم من مشاركة المرأة الفلسطينية تاريخيا بأدوار سياسية مرتبطة بالقضية الوطنية، والنضال الوطني ضد حالة الاستعمار المتواصل حتى وقتنا الحاضر، وبالرغم من استقطاب منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها لأعداد كبيرة من النساء، لا زالت مشاركتها وتمثيلها محدودين في صنع القرار والعمليات السياسية على كافة المستويات، سواء في المواقع المنتخبة، أو مراكز المسؤولية وصنع القرار في المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية، واللجان المشكلة على المستوى الوطني. وتمثل المرأة الفلسطينية تمثيلا ناقصا في لجان المصالحة الداخلية، وإجراءات السلام والأمن وحالة الطوارئ.

السياق السياساتي

بُذلت الكثير من الجهود من الجهات الحكومية على مدار سنوات طويلة، لتحديد السياسات العامة بشكل عام والسياسات الخاصة بالمساواة وتمكين المرأة، وبمشاركة عدد كبير من المؤسسات الأممية والدولية والمجتمع المدني. منها استراتيجيات وأهداف الألفية الثانية منذ العقد الأول من هذا القرن، وأهداف التنمية المستدامة، وأجندة السياسات الوطنية، والاستراتيجيات عبر القطاعية للمساواة بين الجنسين، واستراتيجية مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي، واستراتيجيات التشغيل، والاقتصاد الوطني...والعدد يطول!!! ولم يرتقي تنفيذ كل ما سبق ذكره لمستوى يليق بنضالات وتضحيات نساء فلسطين.

فالقضية أساسا ليست في التشريعات والاستراتيجيات –على أهميتها – بل في البنية والفكر الأبوي والعشائري، وفي أنماط السلوك والعقلية التقليدية السائدة والمسيطرة على بنية المجتمع، والتي تنظر بازدراء لمجرد الحديث عن واقع المرأة وحقوقها وترى أنها لا تستحق النضال من أجلها أو دراستها أو حتى الحديث عنها. وتأتي أهمية التشريعات وما تضمنته من مواد تتعلق بالكوتا كوسيلة

[35]. مؤسسة مفتاح، 2021. ورقة حقائق: *"الانتخابات المحلية في مرحلتها الأولى 'حضور النساء في القوائم والدعاية الانتخابية'.*

[36]. مؤسسة مفتاح، 2022. حقائق وأرقام: *"الانتخابات المحلية في مرحلتها الثانية 'حضور النساء والشباب في القوائم والدعاية الانتخابية'.*

لإتاحة الفرصة للمرأة لتولي مواقع متقدمة في مراكز صنع القرار وتحسين أدائها وتلغي الصورة النمطية لضعف قدراتها وقيادتها وأنها ليست أقل قدرة من الرجل.

وعملت الحكومة الفلسطينية على تحديد أجندة السياسات الوطنية للفترة 2017 – 2022، وجاء الهدف الثاني في الأجندة مؤكدا على (تعزيز العدالة الاجتماعية وسيادة القانون)، وجاءت الأولوية الوطنية السابعة (العدالة الاجتماعية وسيادة القانون)، مؤكدة على الحريات الأساسية، وضمان حقوق الإنسان والعدالة والمساواة للمواطنين، وتأكيد مسؤولية الحكومة اتجاه المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها، والالتزام بتنفيذها نصا وروحا، وتضمن أيضا المساواة بين مواطنيها في حصولهم على الخدمات الأساسية، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، مع الاهتمام بمراعاة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في السياسات الوطنية والقطاعية كافة[37].

وفي تقرير "الاستعراض الوطني الطوعي الأول" حول متابعة وتنفيذ خطة وأهداف التنمية المستدامة 2030، سجل التقرير عددا من الإنجازات على صعيد تحقيق فلسطين المساواة بين الجنسين، في مقدمتها توقيع دولة فلسطين على اتفاقية سيداو دون تحفظات، وعدد من الاتفاقيات والعهود الدولية لا سيماً الخاصة بحقوق الإنسان، والتي تشكل إطارا لتعزيز حقوق النساء والمساواة بين الجنسين. وتشكيل لجنة تشريعية عليا برئاسة وزير العدل لمواءمة التشريعات المحلية مع الاتفاقيات الدولية الموقعة عليها فلسطين. وصادقت الحكومة على قرار مجلس الأمن الدولي 1325 وتم وضع استراتيجية تنفيذية له. من جهة أخرى، تم مراجعة وتطوير مجموعة من القوانين والتشريعات المراعية للاتفاقيات الدولية والتي تعزز من حقوق النساء وعدم التمييز لا سيما في العمل والمشاركة السياسية وفي الحياة العامة[38].

هذا حقيقة ما تم تضمينه على الورق، في أهداف التنمية المستدامة 2030، الهدف الخامس تحديدا، وأجندة السياسات الوطنية، والاستراتيجيات والخطط القطاعية وعبر القطاعية، ولكن الواقع مختلف تماما، –ويستدرك التقرير السابق– أن العنف ضد المرأة بأشكاله المختلفة، لا زال يسجل نسبا مرتفعة، والزواج المبكر أيضا لا زال يشكل ظاهرة منتشرة (رغم بعض الانخفاض مؤخرا). والبطالة في صفوف النساء مرتفعة جدا، وفي صفوف الشابات تصل البطالة معدلات غير مسبوقة، 4% فقط من الشابات تمكن من إتمام الانتقال من التعليم الى سوق العمل. وعلى صعيد مشاركة المرأة في الحياة العامة واتخاذ القرار يضيف التقرير، فهي تشغل حاليا 12.7% من مقاعد في المجلس التشريعي الفلسطيني، وتشغل 5.8% من سفراء دولة فلسطين في الخارج، و20 %من مقاعد المجالس المحلية، و17.3% من القضاة، و12.4% من أعضاء مجالس الطلبة في الضفة الغربية. وتشغل النساء

---

[37]. مجلس الوزراء، 2016. *أجندة السياسات الوطنية 2022–2017.*
https://palaestina.org/uploads/media/NPA_Arabic_Final_Approved_20_2_2017_Printed.pdf

[38] . مجلس الوزراء، 2018. الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.
http://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents/PNVR-Ar.pdf

46% من وظائف قطاع الخدمة المدنية، ولكنها تشكل 11.9 % فقط من وظائف درجة مدير عام فأعلى، و23.6% من وظائف درجة مدير"[39].

وتضمنت الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي أعدتها وزارة المرأة في إطار خطة التنمية الوطنية المبنية على أجندة السياسات الوطنية 2017–2022 والتي تم تحديثها في العام 2019، في هدفها الاستراتيجي الثاني زيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الأكثر تأثيرا على حياة الرجال والنساء بما لا يقل عن 10%.

تحتاج هذه الاستراتيجيات، لإرادة سياسية وموارد مالية وبشرية للتنفيذ، فوفقا لوزارة شؤون المرأة: "أن الإرادة السياسية لمأسسة النوع الاجتماعي متغيرة وغير جادة، في إقرار، او التسويف في اقرار، التشريعات ذات العلاقة في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين، بالإضافة الى عدم تخصيص المصادر البشرية والمالية اللازمة لإنفاذ التدخلات المطلوبة لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة"[40].

وفي ذات السياق أجرت وزارة شؤون المرأة في فلسطين دراسة تتعلق بالسياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي التي اتخذها مجلس الوزراء على مدار (20) عام، وكانت النتيجة ان سياسات التمكين الاقتصادي كانت الأضعف في التنفيذ، وعليه صدر قرار من مجلس الوزراء بتشكيل لجنة وطنية لدراسة كافة السياسات ووضع الحلول وتجاوز الفجوة بين الجنسين[41]. ولم تجد الباحثة ما يشير الى نتائج محددة لهذا القرار.

العديد من المؤسسات الاهلية ومؤسسات المجتمع المدني والمراكز والائتلافات النسوية، تعمل أيضا على زيادة المشاركة السياسية للنساء في مواقع صنع القرار، من خلال الانتخابات ولديها العديد من برامج تمكين وتأهيل وتقوية النساء والشابات لاستحقاق هذه المواقع، لا سيما المنتخبة. ونشطت هذه المؤسسات في اصدار العديد من المنشورات، دراسات وأوراق عمل تتحدث عن السياقات المختلفة، التي تؤثر في وضعية النساء، كالمشاركة السياسية، والواقع الاقتصادي والاجتماعي، –إضافة للأدلة التدريبية التي تستخدم في تدريب وتمكين النساء والشباب.

والتمكين عملية تُتيح للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تكسبها قوة تمكنها من السيطرة على حياتها، وهو أيضا العملية التي تشير إلى امتلاك المرأة للموارد وقدرتها على الاستفادة منها وإدارتها بهدف تحقيق مجموعة من الإنجازات، وهذا يتطلب ثلاثة عناصر مترابطة لتستطيع المرأة ممارسة اختياراتها الفردية، وهي؛ الموارد؛ والإدارة؛ والإنجازات. فالتمكين كما يراه

---

[39]. مجلس الوزراء، 2018. الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.
http://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents/PNVR-Ar.pdf

[40] . وزارة شؤون المرأة، 2019. *الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.* "المحدثة عام 2019".
https://www.mowa.pna.ps/plans-strategies/strategies

[41]. مقابلة مع أمين عاصي مدير عام التخطيط في وزارة شؤون المرأة، كما وثقت في ايمان عساف 2021. *تشغيل المرأة في الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة: التحديات والفرص.*

جون فريدمان " ينشأ نتيجة لتفاعل ثقافات المجتمع المحلية، والسياسية، والاجتماعية معا، وهو قوة اجتماعية يُمكن ترجمتها كقوة سياسية، هذا بالإضافة إلى أهمية تعزيز عملية الإرشاد النفسي، والسياسي، والاجتماعي من خلال شبكات التواصل الاجتماعي"[42]. ووفقا لفريدمان هناك ثلاثة أنواع من السلطات؛ السلطة السياسية، والسلطة الاجتماعية، والسلطة النفسية، فالسلطة السياسية لها تأثير واسع من خلال العمل الجماعي، أما السلطة الاجتماعية فهي تنشأ من معالجة المعلومات والمهارات المجتمعية، إضافة إلى دور القوة النفسية في مفهوم التمكين كإحساس فردي بالقوة يظهر في السلوك كزيادة احترام الذات والثقة بالنفس.

وتعرف كيت يونغ تمكين النساء بأنه عملية تغيير شامل للعمليات المسؤولة عن رفع مكانة المرأة في المجتمع بمساعدة الدولة والمجتمع ودعمهما، والتركيز على أهمية السياسة والعمل الجماعي، لتمكينها من وضع جدول أعمالها وأهدافها بنفسها، وزيادة قدرتها على السيطرة على حياتها[43].

وتعمل المؤسسات والمراكز على تمكين النساء من تقلد أدوارهن السياسية والاجتماعية والسياسية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تقوم المؤسسات فرادى أو ضمن ائتلافات بمحاولات التأثير على صانعي السياسات الحكومية، لتبني سياسات تضمن العدالة والمساواة، وتعمل أيضا على التنفيذ الفعلي لهذه السياسات، من خلال الضغط والمناصرة، بالإضافة للعمل مع الأحزاب السياسية لتعزيز دور النساء في الاحزاب.

وفي هذا السياق أطلق طاقم شؤون المرأة (ميثاق الشرف في العام 2010) لدعم مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، ووقع (12) حزبا على هذا الميثاق. وتم تفعيل العمل على الميثاق وفتح حوار مع الأحزاب التي وقعت عليه من أجل وضع آليات واضحة لترجمة التزامهم بما تم التوقيع عليه، بزيادة مشاركة المرأة في هيئاتها القيادية. وعمل الطاقم على تعزيز المهارات القيادية للمرأة للعب دور فعال في الأحزاب السياسية، وتغيير وتحويل توجهات المجتمع حول المشاركة السياسية للمرأة وتمكين الشباب، وخاصة الشابات، من لعب دور نشط في بناء السلم الأهلي والمصالحة في المجتمع المدني[44].

أظهرت تقرير حملة مناصرة نفذها في العام طاقم شؤون المرأة في العام 2015، وجود اهتمام وتأييد عاليين للمشاركة السياسية للمرأة، إذ إن 66.4% % من أفراد العينة يؤيدون أن يكون للمرأة دور في العملية السياسية، وضرورة عدم استثنائها من المشاركة الفاعلة علىّ جميع المستويات، إذ إن 53.1% يوافقون على أن من حق المرأة أن تصبح رئيس وزراء ورئيس دولة، كما أن 65.5% من أفراد العينة يؤيدون تحرر المرأة من العادات والتقاليد التي تحد من مشاركتها وأخذ دورها السياسي أسوة بالرجل[45].

وتقول ريما كتانة نزال، بناء على نتائج المرحلة الأولى من انتخابات الحكم المحلي في كانون أول 2021،

---

[42] جون فريدمان، كما وثق في ايمان عساف، 2021. *تشغيل المرأة في الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة: التحديات والفرص.* https://www.alianzaporlasolidaridad.org/axs2020/wp-content/uploads/Women-employability_web.pdf

[43] كيت يونغ. كما وثق في ايمان عساف، 2021. *تشغيل المرأة في الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة: التحديات والفرص.*

[44] . طاقم شؤون المرأة. https://www.watcpal.org/posts/108

[45] . طاقم شؤون المرأة، 2015. *تقرير حملة المناصرة: مشروع تمكين النشطاء المجتمعيين، من أجل تحقيق السالم العادل والمساواة بين الجنسين.*

"لسنا متأكدين من جدية تعامل الموقعين من أصحاب الشأن على مواثيق الشرف، ومنها ميثاق الشرف الخاص بموقع المرأة في الانتخابات المحلية، ولسنا متأكدين من احترام الجميع لتعهداتهم وتواقيعهم باستحقاق هذا التوقيع. فالواضح أن الوعود والتعهدات في الواقع المحلي أصبحت من الماضي، وليس لها من قيمة سوى خدمة اللحظة التي يتم فيها التوقيع، فلم نر أي أثر واضح للالتزام أو ترجمة له على أرض الانتخابات. مواثيق الشرف يمكن لها أن تشكل أداة قياس لرصد الالتزام بمحدداتها، ولكنها لن تفعل شيئاً إزاء التدهور الحاصل على الصعيد الثقافي وتغيير الأنماط السلوكية ما دامت تُوَقَّع دون إيمان بالفكرة والقناعة بها، بل تستخدم لغايات دعائية ولحظية ليس أكثر"[46].

وعملت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، على مراجعة ميثاق النوع الاجتماعي الذي صدر بمبادرة من وزارة الحكم المحلي خلال الفترة 2007 – 2009, من خلال اصدار "اللائحة الداخلية التنفيذية لتفعيل مأسسة ميثاق النوع الاجتماعي في المجالس المحلية"، والدليل الاجرائي المساند للائحة الداخلية التنفيذية. وتهدف اللائحة الداخلية التنفيذية الى ضمان مشاركة فاعلة للنساء في المجالس المحلية، من خلال ترجمة المواد في قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لعام 1997 وتعديلاته، وتهدف أيضا الى مأسسة ميثاق النوع الاجتماعي في عمل الهيئات المحلية، بما يضمن المساواة والمشاركة لجميع الفئات في عملية صنع القرار. ويهدف الدليل الاجرائي المساند الى تضمين إجراءات ارشادية تساعد أعضاء وعضوات المجلس المحلي على تطبيق اللائحة الداخلية التنفيذية المراعية لتمكين ومشاركة وإنصاف العضوات بشكل متكافئ ومتساوي[47].

وأصدرت مؤسسة مفتاح ومنتدى التوع الاجتماعي دليل مؤشرات الأداء لإدماج النوع الاجتماعي في الحكم المحلي. ويهدف الدليل الى تمكين مؤسسات المجتمع المدني، التي تعمل في مجال متابعة عمل هيئات الحكم المحلي وتوفر لها وسيلة موحدة لتحديد أولويات الضغط في مجال العمل بمبادئ ميثاق النوع الاجتماعي، ويبين مواطن القوة والضعف للهيئات المحلية في مجال العمل بميثاق النوع الاجتماعي والتعديلات الواجبة لتعزيز التزامها. وتعريف الهيئات المحلية بنظام العمل بميثاق النوع الاجتماعي[48].

السياق الاجتماعي

يعيش ثلث الفلسطينيين، 29.2% تحت خط الفقر الوطني، بواقع 13.9% في الضفة الغربية و53% في قطاع غزة، فيما يعيش 16.9% من الفلسطينيين في فقر مدقع، بواقع 5.8% في الضفة الغربية و33.8% في قطاع غزة. ويحصل 41.1% على دخل أقل من خط الفقر الوطني. ويحصل 30.3% من الفلسطينيين على دخل أقل عن خط الفقر المدقع، بواقع 15.1%

[46]. ريما كتانة نزال، 30-01-2022. *التعاطي مع ميثاق الشرف وانتخابات الحكم المحلي*. صحيفة الأيام.
https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=1513a6a3y353609379Y1513a6a3

[47]. مؤسسة مفتاح، 2021. *اللائحة الداخلية التنفيذية لتفعيل مأسسة ميثاق النوع الاجتماعي في المجالس المحلية، والدليل الاجرائي المساند للائحة الداخلية التنفيذية.*

[48]. مؤسسة مفتاح، 2021. *دليل مؤشرات الأداء لإدماج النوع الاجتماعي في الحكم المحلي.*

في الضفة الغربية و53.9 % في قطاع غزة[49]. وهذا يشير إلى أن فقر الدخل في فلسطين أعلى من الفقر الحقيقي حيث يلجأ الفلسطينيون إلى استخدام وسائلهم الخاصة للحد من مستوى فقرهم، بدلا من اعتمادهم الكلي على الدخل. وتزداد معدلات الفقر بين افراد الاسر التي يرأسها لاجئ لتبلغ 38.7% مقارنة بما نسبته 22.3% بين أفراد الأسر التي يرأسها غير لاجئ. وبذلك ترتفع نسبة انتشار الفقر بين الافراد القاطنين في المخيمات مقارنة بالتجمعات الأخرى. ويرتبط الفقر بجنس رب الأسرة حيث بلغت نسبة الفقر بين الأفراد الذين يعيشون في أسر ترأسها نساء 30.6%، في حين بلغت نسبة الفقر بين الأفراد اللذين يعيشون في أسر يرأسها ذكور 29.2% في المقابل تحصل 51.0% من الأسر التي ترأسها نساء على دخل أقل من خط الفقر الوطني، وتنخفض هذه النسبة إلى 40.4% عند الأسر التي يرأسها ذكور[50]. علما أن (12% من الأسر الفلسطينية ترأسها نساء)[51].

وتشير بيانات الامن الغذائي أن، أقل من نصف الأسر في فلسطين آمنة غذائيا خلال العام 2020، وهو ما يعكس تدهور مستويات الأمن الغذائي بين العامين 2018 و2020، لا سيما في قطاع غزة. وارتفعت نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد من 14.6% في العام 2018 إلى 17.6% على المستوى الوطني في العام 2020، بينما ارتفعت نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد في قطاع غزة من 35.8% إلى40.7% بين العام 2018 و2020. وأصبحت الفروقات الإقليمية بين الضفة الغربية وقطاع غزة أكثر حدة من أي وقت مضى. في حين أن 60% من الأسر في الضفة الغربية آمنة غذائيا، فإن 60% من الأسر في قطاع غزة تعاني من انعدام الأمن الغذائي المتوسط والشديد في العام 2020[52].

تتأثر النساء والفتيات بارتفاع نسب الفقر في المجتمع الفلسطيني أكثر من الرجال، سواء في الأسر التي ترأسها نساء أو تلك التي يرأسها الذكور، ويترك الفقر آثاره في حياة النساء والفتيات، من حيث التعرض للعنف، وتعميق السلطة الأبوية، والزواج المبكر، والطلاق والتسرب من المدارس وغيرها من التأثيرات[53].

ومن جانب آخر فالعنف البنيوي للمستعمِر وانتهاكاته، التي تمس كافة مناحي حياة الفلسطينيين، ومن ضمنهم المرأة الفلسطينية وأسرتها وأطفالها، بدءا بمصادرة حقهم في الحياة، ومصادرة حرياتهم الشخصية، وسياساته التي تحتجز التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للشعب الفلسطيني. فقد واجهت 184 امرأة الاعتقال خلال العام 2021، ولا زالت 32 امرأة في سجون

---

[49]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. د. عوض، *تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2022/03/08 تحت عنوان "المساواة بين الجنسين اليوم من أجل غد مستدام".*
http://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents/PNVR-Ar.pdf

[50] . مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2022. *مخاطر محددة تواجه النساء والفتيات في فلسطين.*
https://www.ochaopt.org/ar/node/11206

[51]. مجلس الوزراء، 2018. *أهداف التنمية المستدامة: الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.*

[52]. معهد ماس، 2022. *نشرة الأمن الغذائي – العدد 25 , ربيع 2021.* https://mas.ps/publications/5948.html

[53]. المرجع السابق.

المستعمِر حتى تاريخ 2022/2/23، منهن 14 امرأة من محافظة القدس، واستشهدت 48 امرأة خلال نفس العام[54]. وفي نفس العام استشهد 78 طفلا منهم 61 شهيدا في الهجمة المسعورة على قطاع غزة، و17 طفلا شهيدا في الضفة الغربية. حتى نهاية شباط 2022 هناك 4400 أسيرا ومعتقلا في السجون، منهم 160 طفلا[55]. بالإضافة لأعداد المصابين وهدم المنازل ومصادرة الأراضي والمياه والتوسع الاستيطاني والتنكيل بكل فئات الشعب الفلسطيني، النساء والفتيات والشابات هن أمهات وزوجات وبنات الشهداء والمعتقلين، وهن صاحبات المنازل والأرض وهن من تحملن هذا العنف العنصري وآثاره، ولا زلن صامدات شامخات.

وذكرت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه في تقريرها أن عنف المستوطنين، الذي يتعرض له ما يقدر بـ 000 70 فلسطيني يعيشون في المنطقة "ج" له أثر نفسي على النساء، إذ أنهن يخفن على أنفسهن وأطفالهن، مما يزيد من الضغوط على الأسرة وداخل الأسرة ويفضي إلى العنف الأسري[56].

بالإضافة لعنف المستعمِر وفي ظل انتشار عدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي، ومع انتشار فيروس كوفيد-19، كانت النساء والفتيات في المجتمع الفلسطيني الأكثر تضررا من الإجراءات والسياسات الحكومية غير المراعية للنوع الاجتماعي والتي اتخذت سلسلة من الإجراءات الاحترازية لحصر الفيروس، دون أن تتجه إلى توسيع آفاق التدخل بحيث تشمل القضايا الأخرى المرتبطة بالواقع المجتمعي، ومن أهمها العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. على الرغم من النداءات المستمرة من قبل المؤسسات النسوية لضرورة سن القوانين والتشريعات الفلسطينية المبنية على المساواة بين الجنسين[57].

حقوق المرأة في التشريعات الوطنية والدولية هي حقوق إنسان، والعنف المبني على النوع الاجتماعي هو مساسا وخرقا لهذه الحقوق. والبنية التربوية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الأبوي والعشائري، الذي لا زلنا جزءاً منه، تعزز اللامساواة بين الجنسين لتحافظ على موازين قوى تعزز مصالح الرجال القائمة على التمييز التاريخي لصالحهم. وعدم المساواة تصبح حاضنة مشجعة على العنف ضد النساء، لا سيما في ظل قوانين تمييزية وغير منصفة. "وتقف الأعراف الاجتماعية والثقافية الأبوية، التي لا تزال تقوض حقوق النساء والفتيات، وراء الأثر غير المتناسب الذي تفرزه هذه العوامل السياقية على النساء والفتيات[58]. وعززت دولة فلسطين من السيطرة العشائرية باعتمادها دائرة شؤون العشائر كجسم أساسي معترف به في

---

[54] . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. د. عوض، *تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2022/03/08 تحت عنوان "المساواة بين الجنسين اليوم من أجل غد مستدام"*. https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4187

[55]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. د. عوض، *تستعرض أوضاع أطفال فلسطين بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني، 2022/4/5*. https://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4214

[56]. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، 2019. الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات، تموز/يوليو 2016 – حزيران/يونيو 2018. https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/social-economic-situation-palestinian-women-2016-2018-arabic.pdf

[57]. الائتلاف النسوي الأهلي، 2020. *العنف ضدا لنساء والفتيات في فترة كوفيد-19 في دولة فلسطين*.

[58]. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2022. *مخاطر محددة تواجه النساء والفتيات في فلسطين*. https://www.ochaopt.org/ar/node/11206

هياكل المؤسسات الحكومية وعلى رأسها مكتب الرئاسة والمحافظات، وهذا انعكس سلبا على النساء من حيث توطيد السيطرة الأبوية والتمييز ضدهن بسبب سيادة حكم العشائر على سيادة القانون في القضايا العائلية على وجه الخصوص، ومنها قضايا العنف الأسري التي تعتبر من صميم الحكم العشائري الذي يقوم على حلول توفيقية غالبا ما تكون على حساب حقوق ومصالح النساء[59].

ولا يخلو المجتمع من حالات المساواة بين الأفراد والمجموعات، والعلاقات القائمة على المساواة بين النساء والرجال، والرافضة للأبوية، ولكنها مبادرات قليلة وغير راسخة مجتمعيا، وبالتالي تستمر سيطرة الرجال على النساء ويستمر العنف ضدهن.

ووفقًا لمسح العنف الأخير الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والذي صدر قبل تفشي جائحة كورونا، تعرضت 29.4 بالمائة من النساء (المتزوجات حاليًا أو اللواتي سبق لهن الزواج) في الفئة العمرية 18–64 سنة، للعنف خلال الأشهر الاثني عشر التي سبقت إجراء المسح – 37.5 بالمائة في غزة و24.3 بالمائة في الضفة الغربية. وكان العنف النفسي، هو الأكثر انتشارا من بين أشكال العنف الأخرى، حيث تعرضت 56.6 بالمائة من النساء للعنف النفسي، تلاه العنف الاقتصادي بنسبة 41.1 بالمائة، وبلغت نسبة العنف الاجتماعي التي تعرضت لها النساء 32.5 بالمائة، و17.8 بالمائة للعنف الجسدي، و8.8 بالمائة للعنف الجنسي، للعنف الاجتماعي، في حين تعرضت 8 بالمائة منهن لمشكلة العنف الإلكتروني المستجدة. 50% بالمئة من النساء ذوات الإعاقة من نفس الفئة تعرضن لعنف نفسي، و20% منهن تعرضن لعنف جسدي[60]. وتزيد هذه النسب في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية، ليصل الفرق في بعض أشكال العنف الى ما يقارب 40% كما في العنف الجسدي والاجتماعي.

الطفلات والشابات غير المتزوجات، أيضا يمارس بحقهن العنف من الأسرة والمجتمع، 44.7 بالمئة من الشابات من عمر (18 –29) تعرضن للعنف النفسي في فلسطين، وبنسب متقاربة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. 16.4 بالمئة تعرضن للعنف الجسدي، بنسب متفاوتة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعرضت نفس الفئة لأشكال العنف الأخرى؛ الاجتماعي؛ ولاقتصادي؛ والجنسي بنسبة 9.2، 3.5، 0.7 بالمئة على التوالي.

حوالي ثلث الأفراد ذوي الإعاقة غير المتزوجين تعرضوا للعنف النفسي، 20% من النساء من نفس الفئة تعرضن للعنف الجسدي.[61] وتفيد دراسة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن "النساء والفتيات ذوات الإعاقة تواجه عقبات أخرى تحد من قدرتهن على الوصول إلى الخدمات، مما يعرضهن لخطر إضافي. ففي غزة، يفتقر 58 بالمائة من الأشخاص ذوي

---

[59]. الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والائتلاف النسوي الأهلي لتطبيق اتفاقية "سيداو"، 2018. *وضع النساء والفتيات في دولة فلسطين*.

[60]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019. رام الله – فلسطين . https://palestine.unfpa.org/stes/default/files/pub-pdf/lntyj_lwly_lmsh_lnf_fy_lmjtm_lflstyny_2019.pdf

[61] . المرجع السابق.

الإعاقة إلى المعلومات بشأن منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له، بما يشمل كيفية الحصول على المساعدة والخدمات ذات العلاقة خلال حالات الطوارئ والأماكن التي تقدمها[62].

تشير نتائج المسح الى انخفاض ملموس في نسب انتشار العنف الذي تتعرض له النساء المتزوجات حاليا أو سبق لهن الزواج من قبل الزوج، من 37% في العام 2011، الى 27% في 2019، وتشير نسب انتشار العنف في مسح العنف للعام 2019، انخفاضا في نسبة انتشار كافة اشكال العنف عن المسح السابق في العام 2011[63]. ولا زالت هذه النسب مرتفعة. المطلوب ألا يبقى هناك عنف ضد النساء بشكل عام وفي الاسرة بشكل خاص، لأن هذا سينعكس على الطفلات والشابات في الاسرة ويمكن تذويته لديهن ليلازم حياتهن المستقبلية.

النساء بشكل عام في كافة الفئات العمرية تعرضن للعف، متزوجات أو غير متزوجات، ذوات إعاقة أو بدون إعاقة، طفلات أو شابات أو كبيرات في السن، (سواء في الفضاء الخاص أو الفضاء العام). وباستعراض المؤشرات السابقة نجد أن أعلى نسب العنف انتشارا بين النساء كانت العنف النفسي بنسبة 56.6%، تلاه الاقتصادي 41.1%، والاجتماعي 32.5%، والجسدي 17.8%. وهذا يعني أن انخفاض عنف الزوج لا يعني انخفاض انتشار أشكال العنف الأخرى، بغض النظر عن المسبب، ان كان الزوج أو من أسرة أحد الزوجين، أو المجتمع، ومكان العمل. وهذا مؤشر على أحد أسباب ضعف مشاركة النساء بكافة أشكالها؛ المجتمعية؛ والاقتصادية؛ والتطوعية، وهذه المشاركات بشكل عام تمهد للمشاركة السياسية.

وفي السياق الاجتماعي أيضا، هناك قضايا أخرى مؤثرة، كالزواج المبكر، الذي بالرغم من انخفاض نسبته (لمن هم دون 18 سنة) لكلا الجنسين، ففي العام 2020 بلغت نسبة الإناث (دون 18 سنة) اللواتي عقدن قرانهن 12% من إجمالي الإناث اللواتي عقدن قرانهن خلال نفس العام، بواقع 4.3% في الضفة الغربية و19.3% في قطاع غزة[64]. هذا بالإضافة لتزويج القاصرات، وهذا يترك آثاره الوخيمة ليس فقط على النساء القاصرات، أو المتزوجات مبكرا، وانما على الاسرة بكاملها، وهنا نرى طفلة تعتني وتربي أطفالا، في الوقت الذي تحتاج فيه لتعيش طفولتها، ومعظم هذه الاسر تتعرض للتفكك، وبالتالي انتاج طفلات جدد يتعرضن للعنف والزواج المبكر، وأشكال أخرى من انتهاك حقوقهن.

أشارت بيانات مسح القوى العاملة لعام 2020 إلى أن معدل الأمية بين الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في فلسطين بلغت 2.5%، وتفاوت هذا المعدل بشكل كبير بين الذكور والإناث، فبلغت بين الذكور 1.2%، في حين بلغت بين

---

[62]. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2022. *مخاطر محددة تواجه النساء والفتيات في فلسطين.* https://www.ochaopt.org/ar/node/11206

[63]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019. رام الله – فلسطين . https://palestine.unfpa.org/stes/default/files/pub-pdf/lntyj_lwly_lmsh_lnf_fy_lmjtm_lflstyny_2019.pdf

[64] . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. د. *عوض تستعرض أوضاع أطفال فلسطين بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني، نيسان 2022.* https://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4214

الإناث 3.8%[65]. وبلغت نسب مشاركة النساء في سوق العمل في فلسطين 17.2% مقابل 70% للرجال. فيما بلغت نسبة البطالة للنساء 42.9% مقابل 22.4% للذكور. مشاركة متدنية للنساء تترك أثرا سلبيا على الدخل والتعليم، مما يجبر النساء والفتيات، بمن فيهن ذوات الإعاقة، على تبني استراتيجيات تكيف سلبية تعرضهن للمزيد من الاستغلال والاعتداء، بما يشمل تعرضهن لمخاطر أكبر من الاستغلال والاعتداء الجنسيين[66].

وللسياق السائد في الأرض الفلسطينية المحتلة أثر سلبي على فرص العمل والدخل والتعليم، مما يجبر النساء والفتيات، بمن فيهن ذوات الإعاقة، على تبني استراتيجيات تكيف سلبية تعرضهن للمزيد من الاستغلال والاعتداء، بما يشمل تعرضهن لمخاطر أكبر من الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ويترك إقصاء النساء من فرص العمل واعتمادهن المالي على شركائهن خيارات قليلة أمامهن لإعالة أنفسهن ماليًا، وبالتالي تزيد احتمالات تزويجهن وإحجامهن عن الإبلاغ عن عنف الشريك الحميم إذا كان ذلك يعني فقدان المصدر الوحيد لإعالتهن المالية[67].

إجمالا لا يمكن اعتبار السياق الفلسطيني الراهن بمثابة بيئة ملائمة ليس فقط بالنسبة للنساء وإنما لجموع الفلسطينيين. فالاستعمار وممارساته المتواصلة من جهة، والانقسام السياسي من جهة ثانية يعملان على تسريع الإضعاف والانكشاف للمرأة ولبقية الفئات الاجتماعية. هذا السياق شديد التعقيد، لا يخلق بيئة غير ملائمة فقط، بل يصادر نبض القلوب للفلسطينيين، ويلوث الهواء الذي يستنشقه الفلسطيني، ويسرق المياه التي ترويه وتروي أرضه ومواشيه، وتصل نسب الفقر والإفقار والعنف والبطالة والأمن الغذائي، الي مستويات غير مسبوقة. هذا السياق لن يكون داعما، أو حتى محايدا، لأي نوع من المشاركة للمرأة والشباب بما فيها المشاركة السياسية. والمرأة الفلسطينية من الممكن أن تشارك في الأنشطة النضالية العامة، ولكن لقمة العيش لأطفالها، في الواقع الحالي تساوي حدقات العيون. وهذا لا يختلف كثيرا لدى الشباب، الذي يعمل اثنا دراسته لدفع أقساطه، وينضم إلى صفوف البطالة بعد التخرج.

الإطار القانوني للمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

الاتفاقيات والمرجعيات الدولية التي التزمت بها دولة فلسطين

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

تنص المادة 25 منه: يكون لكل مواطن، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك الحقوق التالية التي يجب أن تتاح له

---

[65]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. *الإحصاء الفلسطيني وصندوق الامم المتحدة للسكان يستعرضان أوضاع السكان في فلسطين.* https://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4023

[66]. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2022. *مخاطر محددة تواجه النساء والفتيات في فلسطين.* https://www.ochaopt.org/ar/node/11206

[67] . مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2022. *مخاطر محددة تواجه النساء والفتيات في فلسطين*

فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة: أن يَنتخب ويُنتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

تشير الاتفاقية في ديباجتها إلى أنّ هناك تمييز واسع النطاق ضد المرأة، على الرغم من القرارات والإعلانات والتوصيات والصكوك المختلفة التي اعتمدتها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، للنهوض بمساواة الرجل والمرأة في الحقوق. وتشير أيضا إلى أن التمييز ضد المرأة يشكل انتهاكا لمبدأي المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان، ويعد عقبة أمام مشاركة المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، في حياة بلدهما السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويعوق نمو رخاء المجتمع والأسرة، ويزيد من صعوبة التنمية الكاملة لإمكانات المرأة في خدمة بلدها والبشرية.

قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن (المرأة والأمن والسلام)

يعترف القرار بأهمية مشاركة المرأة وإدماج منظور النوع الاجتماعي في مفاوضات السلام، وعمليات حفظ السلام، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، ويدعو القرار 1325 إلى؛ مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار؛ منع العنف ضد المرأة من خلال تعزيز حقوق المرأة والمساءلة وإنفاذ القانون؛ وتعميم ودمج منظور النوع الاجتماعي في عمليات حفظ السلام.

إعلان ومنهاج عمل بيجين

يدعو منهاج عمل بيجين الحكومات، والمجتمع الدولي، والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، إلى اتخاذ إجراءات استراتيجية في مجالات الاهتمام الحاسمة التالية: الفقر، التعليم والتدريب، الصحة، العنف، النزاع المسلح، الاقتصاد، مواقع السلطة وصنع القرار، الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة، حقوق الإنسان، وسائل الإعلام، والبيئة، والطفلة. كما يحث الدول على تعزيز دور المرأة وكفالة تمثيلها على قدم المساواة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات الوطنية والدولية التي قد تصنع السياسة أو تؤثر عليها فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بحفظ السالم والدبلوماسية الوقائية والأنشطة ذات الصلة.

تشكل هذه الاتفاقيات والمواثيق إطارا معياريا للحق في المشاركة السياسية والعامة والتي لا تقتصر فقط على الحق في الانتخاب والترشح وتقلد الوظائف العامة بل تشمل أيضا مجموعة أخرى من الحقوق المرتبطة بها كالحق في حرية الرأي والتعبير عن الرأي والحق في الوصول إلى المعلومات والحق في التظاهر والتجمع السلمي وغيرها من الحقوق. كما أنّ اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية تعتبر أن مضمون المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية هو جوهر وأساس الحكم الديموقراطي.

التشريعات الوطنية

القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003

يُعدّ القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 الإطار القانوني والدستوري لتنظم الانتخابات كنوع من أنواع المشاركة السياسية حيث نصت المادة (26) منه على أن " للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات، ولهم على وجه الخصوص الحقوق التالية:

1- تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون.

2- تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية وفقاً للقانون.

3- التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام وفقاً للقانون.

4- تقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص.

5- عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون[68].

قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007م بشأن الانتخابات العامة

مادة (5)

يجب أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة من بين كلٍ من: 1- الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة. 2- الأسماء الأربعة التي تلي ذلك. 3- كل خمسة أسماء تلي ذلك[69] .

القرار بقانون رقم (1) لسنة 2021 (القانون المعدل)

جرى تعديل القرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 (القانون الأصلي)، بموجب القرار بقانون رقم (1) لسنة 2021 (القانون المعدل)، وألحق التعديل تصحيح، بخصوص المادة (5/39)، فقد نصت المادة (5) من القرار بقانون على: " تلغى الفقرة (3) من المادة (5) من القانون الأصلي، وتعدل الفقرة (2) من ذات المادة، لتصبح على النحو الآتي: 2. كل أربعة أسماء تلي ذلك"[70].

وقد أبدت الحركة النسوية والمؤسسات استنكارها وأصدر منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي استنكاره لعدم تطبيق قرارات المجلسين الوطني والمركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقرة منذ عام 2015 بتخصيص 30% من المقاعد للمرأة في مراكز صنع القرار. واعتبر المنتدى أن عدم تنفيذ الاستحقاق المؤجل يندرج في إطار عدم الالتزام بقرارات مؤسسات منظمة التحرير

---

[68]. موقع لجنة الانتخابات المركزية: https://www.elections.ps/tabid/666/language/ar-PS/Default.aspx

[69]. قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007م بشأن الانتخابات العامة http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=15763

[70]. قرار بقانون رقم (1) لسنة 2021م بتعديل قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007م بشأن الانتخابات العامة http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17403

الفلسطينية، وعدم الإيفاء بالتزامات السلطة الوطنية بالمعاهدات الدولية التي تفرض اتخاذ إجراءات تتعلق بالتمييز الإيجابي لسد الفجوة في علاقات النوع الاجتماعي في التمثيل والمشاركة[71].

واعتبر المنتدى أنّ التعديل الذي أُدخل على تمثيل المرأة في قانون الانتخابات العامة تمخض عن إلزام القوائم المرشحة بترشيح العضوات ضمن ترتيب لا يضمن تحصيلها في النتائج، حيث ستصل نسبة مشاركة العضوات في أعلى التوقعات 25% من حجم عضوية المجلس التشريعي. وطالب الأحزاب بإدراج العضوات بما يضمن تحقيق نسبة التمثيل المقرة من المجلس الوطني بواقع 30% بالحد الأدنى وصولا للمناصفة وأن يتم موضعة ترتيب العضوات في قوائم الأحزاب وتحالفاتها والقوائم المستقلة في مقدمة القوائم الانتخابية[72].

قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005

تبنى قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005، النظام النسبي (القوائم) في انتخاب مجالس الهيئات المحلية، ووفقا لهذا القانون يتم الترشح بقوائم انتخابية مغلقة لا تظهر أسماء مرشحيها على ورقة الاقتراع، ويتم ترتيب أسماء المرشحين/ات فيها وفق أولوية كل قائمة، على ألا يقل عدد مرشحي القائمة عن أغلبية عدد المقاعد المخصصة لمجلس الهيئة المحلية، حيث يخصص لكل قائمة –حازت على نسبة الحسم أو أكثر من الأصوات الصحيحة للمقترعين– عدد من مقاعد المجلس، توزع حسب تسلسل أسماء مرشحي القائمة، وفق طريقة "سانت لوغي" لاحتساب المقاعد، ويخصص لكل هيئة محلية عدد من الأعضاء وفقاً لعدد سكان ذلك التجمع الذي تتبع له الهيئة[73].

تمثيل المرأة في انتخابات المجالس والهيئات المحلية

- بموجب أحكام قانون رقم (12) لسنة 2005 المعدل لقانون رقم (10) لنفس السنة بشأن المجالس والهيئات المحلية. التعديل: تعدل المادة (17) من قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 لتصبح كالتالي: "1– في الهيئة المحلية التي لا يزيد عدد مقاعدها عن ثلاثة عشر مقعداً يجب ألا يقل تمثيل المرأة عن مقعدين: أ) امرأة واحدة من بين الخمسة أسماء الأولى في القائمة ب) امرأة واحدة من بين الخمسة أسماء التي تلي ذلك. 2– في الهيئة المحلية التي يزيد عدد مقاعدها عن ثلاثة عشر مقعداً يخصص مقعد للمرأة من بين الأسماء الخمسة التي تلي بند (ب) أعلاه. 3– يستثنى من أحكام البند (1) أعلاه الهيئات المحلية التي يقل عدد الناخبين فيها وفقاً للجدول النهائي للناخبين عن ألف ناخب، وفي هذا الحال تترك للقوائم الانتخابية

[71]. . منتدى النوع الاجتماعي، 2021. *بيان صحفي حول تمثيل المرأة في تعديلات قانون الانتخابات العامة.* https://pwwsd.org/single-press/12/ar

[72] . منتدى النوع الاجتماعي، 2021. *بيان صحفي حول تمثيل المرأة في تعديلات قانون الانتخابات العامة.* https://pwwsd.org/single-press/12/ar

[73] مؤيد عفانة: قراءة نقدية في قانون الانتخابات المحلية، موقع صحيفة الحدث؛ https://www.alhadath.ps/article/15066

حرية اختيار الأماكن المخصصة للمرأة من بين مرشحيها. 4- إذا شغر مقعد للمرأة في مجلس الهيئة المحلية، تحل مكانها المرأة التي تليها في تسلسل المقاعد المخصصة للمرأة في نفس القائمة التي تنتمي إليها."[74]

المرجعيات الوطنية

وثيقة الاستقلال الوطني الفلسطيني

شكلت وثيقة الاستقلال الوطني الفلسطيني، التي أصدرها المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988 في دورته التاسعة عشر في الجزائر أساساً دستورياً مهماً، في إحقاق حقوق المرأة الفلسطينية، وفي تعزيز قيم العدالة والمساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات ؛ حيث نصت على: "إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون"[75].

وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية

تم اعداد هذه الوثيقة الحقوقية من قبل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والمؤسسات والأطر النسوية الفلسطينية منذ عام 1994، وتم تطويرها في العام 2008. وتعتبر إطارا عاما يعكس كافة الجهود لحماية حقوق المرأة الفلسطينية وتعزيز مكانتها في المجتمع الفلسطيني والحفاظ على المكتسبات الحقوقية التي انجزتها المؤسسات النسوية الفلسطينية في المراحل التاريخية المختلفة سواء الرسمية منها او غير الرسمية. وركزت الوثيقة على الحقوق السياسية؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ الحقوق الجنائية؛ والحقوق المتعلقة بالأهلية المدنية والأحوال الشخصية.

قرار المجلس المركزي

أصدر المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في شهر آذار عام 2015 قرارا بتحقيق المساواة الكاملة للمرأة وتعزيز مشاركتها في المنظمة وكافة مؤسسات دولة فلسطين، بحد مشاركة أدنى لا يقل عن 30%.

بالرغم من انضمام فلسطين الى كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان وحقوق المرأة، وبالرغم من نصوص وثيقة الاستقلال والقانون الأساسي الفلسطيني بخصوص المساواة التامة وعدم التمييز، لا زال هناك قصورا في تحقيق المساواة

---

[74]. قانون رقم (12) لسنة 2005م بتعديل بعض أحكام قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005م.
http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14872

[75]< موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4938

بين النساء والرجال في القوانين الفلسطينية الناظمة لحياة الفلسطينيين في المجالات السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية.

المتأمل للسياق القانوني الفلسطيني، يتمكن من تحديد مجموعة من عناصر الضعف التي تشكل تحديا لجموع الفلسطينيين بشكل عام وللنساء بشكل خاص يمكن إجمالها بالتالي: القانون الأساسي الفلسطيني، يحتاج لضوابط محكمة في نصوصه تمنع تجاوزها في اعداد وصياغة القوانين والتشريعات الثانوية لهذه القوانين؛ تعارض وعدم انسجام العديد من القوانين مع القانون الأساسي سواء ما صدر منها قبل إقراره، أو بعض القوانين التي صدرت بعده، منها ما يتعارض معه نصا كتشريعات الانتخابات التي تتعارض مع المساواة وعدم التمييز كما نص عليه القانون الأساسي، ومنها ما يتعارض مع روح القانون الأساسي من حيث المساواة بين المواطنين، وتقييد الحريات بما فيها حرية الرأي والتعبير؛ الإطار القانوني الفلسطيني غير مكتمل ولا زالت التشريعات غير موحدة بالكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث لا زالت تشريعات قديمة وغير فلسطينية المنشأ تطبق في فلسطين، أهمها قانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات عدم موائمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها فلسطين؛ عدم إقرار قانون حماية الأسرة من العنف.

الإطار القانوني وما يشوبه من ضعف يشكل تحديا أمام النساء، وإخفاقا في تحقيق الحماية للمرأة من العنف الاسري الممارس على النساء والشابات والفتيات. ويؤثر بشكل مباشر على حياة النساء وقرارهن المستقل والمتعلق بكافة الحقوق؛ وهذا يقود بشكل كبير الى ترسيخ الثقافة النمطية والأبوية التي تحد من العدالة والمساواة بين الجنسين وينعكس على مشاركتها على كافة المستويات بشكل عام، وتنعكس بمجملها على مشاركتها السياسية.

الفصل الثالث: واقع المشاركة السياسية للنساء من منظور المشاركات

يناقش هذا الفصل نتائج القضايا التي طرحتها أسئلة الدراسة على المشاركات في المجموعات البؤرية ونتائج المقابلات الفردية مع عضوات الهيئات المحلية وناشطات سياسيات، والحالات الدراسية (قصص النجاح).

لمست الباحثة تباينات في تعريف المشاركة السياسية بين المشاركات، فهناك عددا من المشاركات لديهن المعرفة الكافية والعميقة بكل ما يتعلق بالمشاركة السياسية، وأشكالها ومستوياتها ومراحلها وعدد آخر من المشاركات ليس لديهن فكرة كافية عما تعنيه المشاركة السياسية.

عرفت المشاركات المشاركة السياسية بالتالي:

المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين متقاطعة كما النضال الوطني، فهي تشمل المشاركة في النضال ضد الاستعمار، والنضال النسوي، والنضال ضد الأبوية والذكورية. وتعبر احدى المشاركات عن هذا التقاطع قائلة: لا تختلف مشاركة المرأة السياسية عن مشاركة الرجل، ونحن كنسويات من المفروض ان ننخرط في النضال التحرري ضد الاستعمار، ومن ناحية أخرى الانخراط في بناء كافة مؤسسات الدولة، وأيضا في صنع القرار على مستوى الاسرة والمستوى الشخصي (مشاركة في المجموعات البؤرية).

"معالم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية غير واضحة وغير مرضية ولا تمكن المرأة من حقوقها، قبل ثلاث سنوات كنا في تونس وتشكلت شبكة عربية للمشاركة السياسية وحاليا يرأس هذه الشبكة هشام كحيل، ويمكن القول ان المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين معالمها ليست واضحة ولا مرضية ولا كافية، ولا تتفق مع طموح المرأة، يمكن السؤال هل نحن في فلسطين رجالا ونساءً فاهمين تماما معنى المشاركة السياسية للمرأة وتعريفها؟ أعتقد الإجابة لا"[76].

البعض من المشاركات لديها عمق في فهم المشاركة السياسية، وغالبا صقلته الدراسة الأكاديمية، إحدى المشاركات ترى أن "المشاركة السياسية على مستويين الفردي والجماعي، الفردي يتعلق بالمساهمة في أخذ القرار الذي يتعلق ببلد (مدينة أو قرية) الفرد ومحيطه، ويتطلب الكفاءة والمعرفة، والتمكين والانتماء لقضايا محيطه، وعل المستوى الجماعي، المساهمة بإحداث تغيير معين من خلال العمل في حراكات، وهذا يتطلب قدرة على عرض نفسه، بناء الثقة، والانتماء لقضية معينة، والحراكات تعني العمل الجماعي، وتبادل ثقافات ومعارف، وضغط ومناصرة، بالمحصلة العملية الاوسع هي المقاومة والمشاركة من أجل التغيير"[77]. مشاركة أخرى تعتقد ان المشاركة السياسية تعني، " أي قرار او فعل يمس السياسة العامة والحكومة وعلاقة المؤسسات بالمواطن ودور المواطن"[78].

وتعتقد بعض المشاركات أن المشاركة السياسية هي قضية ارادية لدى الانسان وتربطها بالمشاركة الاجتماعية، والتعبير عن الانتماء للقضية الوطنية، تعبر احدى المشاركات: قضية المشاركة قضية ارادية من داخل الانسان وفي كل المواقع المتاحة او المواقع التي يمكن صنعها في المجالس التشريعية والوزارات وكوننا تحت احتلال جميع الشعب الفلسطيني مشارك سياسيا. والاداء الاجتماعي هو مشاركة سياسية وتعبير عن الانتماء للشعب والقضية بدرجة اولى والتي تنتقل من كونها فكر وانتماء وتترسخ في عمل هذا الفرق بين الانسان/المرأة التي تشارك والمرأة التي لا تشارك، (مشاركة في المجموعة البؤرية).

وترى المشاركات أيضا ان المشاركة السياسية للمرأة، "هي التعبير السياسي والاجتماعي من قبل المواطنين/ات، وهي الوجود في مكان صنع القرار، النضال والتحركات والعلاقة مع أهالي الاسرى هي فعل سياسي، التواجد في العمل مع مؤثرين في المجتمع هو عمل سياسي، الانتماء للشعب والقضية وهذا يترسخ بالعمل والأنشطة في كافة الأشكال" (مشاركات في المجموعات البؤرية).

المشاركة السياسية لا تعني المشاركة في صنع القرار في اعلى المستويات السياسية فقط، فهي المواطنة بتعبيراتها المختلفة سواءً الانخراط في المجتمع المدني أو ممارسة السلطة، وبخاصة السلطة التشريعية التي يفترض أن تحكم باقي السلطات الدستورية من خلال عملية الانتخاب. بمعنى أن الناخب/ المواطن هو أساس العملية السياسية، وهذا يعني أن كل امرأة مواطنة لها حق الاقتراع والترشح بشكل مستقل يعبر عن إرادتها الحرة. وهذا يتفق مع ما نشره بعض الباحثون/ات في هذا المجال، "وبما أن المشاركة

[76] . د. فيرا بابون رئيس بلدية بيت لحم سابقا. تم مقابلتها بتاريخ 2022/8/8.

[77]. مقابلة حنان قاعود عضوة مجلس بلدي رام الله. تم مقابلتها بتاريخ 2022/7/29.

[78]. مقابلة ثريا عضوة مجلس بلدية قلقيلية. تم مقابلتها بتاريخ 2022/7/27.

السياسية هي جوهر المواطنة فالمواطنون هم أصحاب حقوق اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية متساوية، وعملية اجتماعية تنموية شاملة بمشاركة كافة المواطنين بغض النظر عن الجنس واللون والعرق، في كافة مراحل التنمية، والشأن العام[79].

وتعتقد احدى المشاركة أن "مشاركة المرأة السياسية بشكل عام تتركز في المستويات القاعدية، وهي موسمية، ومعظمها مدفوعة، نحن بحاجة لإعادة قراءة جديدة لمفهوم المشاركة السياسية للمرأة ووضع أسس ومحددات لهذا المفهوم، بالرغم من وجود مستويات متعددة لمشاركة المرأة، ولكن إذا نظرنا أين تشارك النساء ومدى فاعليتها، أنا اعتبرها مشاركة شكلية، إما مدفوعة من تنظيم أو عشيرة، او ضمن أجندة محددة، وبالتالي لا تأتي عن قناعة وأسس للمشاركة السياسية على كل المستويات" (مشاركة في المجموعات البؤرية). وهذا التعريف أيضا لا يبتعد عما ورد في ادبيات المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة العربية التي أكدت على ما يلي: "وبما أن غالبية المنظرين الاجتماعين يميلون إلى تقسيم الحيز الاجتماعي إلى حيز عام يرتبط بالفعالية الاقتصادية الإنتاجية والسياسية والثقافية، وحيز خاص يرتبط بالنساء ودورهن الإنجابي، وإن زاد يرتبط بفعاليات وشراكات تدور حول النساء وأبنائهن؛ لذا وحين تنتقل المرأة من الحيز الخاص إلى العام، ينعكس دورها المحدد في الخاص على دورها في العام، وبالتالي تتحدد علاقتها بمراكز القوة والسلطة القائمة، وتكون مشاركتها محدودة وشكلية في إطار يحدده الذكور"[80].

وهذا أيضا ينسجم مع ما يقوله عبد الرحيم محمد: "وبمقاربة واقع النساء في المشاركة السياسية بمصفوفة القيادة، فالنساء موجودات في المربع الأول والثاني من هذه المصفوفة، الأول: القيادة القائمة على ردود الفعل للأفراد، ومن يعملون في هذا المربع يركزون طوال الوقت للعمل كوسيط في حل الصراعات بين الأفراد. الثاني: تقوم القيادة فيه على ردود الأفعال نحو المهام التي يقوم بها الأفراد، ويركز على مشاكل الإدارة ومشاكل عدم تنفيذ المهام، فالقائد هنا يركز على مشكلات العمل. فيما النساء غير موجودة في المربعين الثالث والرابع: فالثالث، يركز على التخطيط وإدارة المخاطر، وتأكيد الجودة. والرابع، يركز على بناء العلاقات الاستراتيجية. والأفضل أن يكون القائد ما بين 3 و4 نظرا للتكامل بينهما"[81].

بهذه المقاربة، نرى المرأة على مستوى الحكومة كمثال وزيرة للسياحة، والصحة، وشؤون المرأة، وسابقا كانت وزيرة في وزارات أخرى، ولكن ليس في الوزارات التي يطلق عليها وزارات استراتيجية أو سيادية، كوزارة الداخلية، والخارجية، والمالية، والتخطيط، وفي هذه الوزارات تصنع القرارات الاستراتيجية. وكأمثلة أيضا في الواقع الفلسطيني، يوجد امرأة واحدة ترأس احدى لجان المجلس

---

[79]. التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني. *مفاهيم المشاركة السياسية*.
https://www.rdflwomen.org/%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

[80]. المرجع السابق.

[81]. لمزيد من المعلومات انظر/ي، الموقع الرسمي للدكتور عبد الرحيم محمد. *مصفوفة القيادة*.http://dr-ama.com/?p=4737

الوطني وهي لجنة شؤون المرأة والطفولة في المجلس الوطني[82]، والمرأة في المجلسين الوطني التشريعي غير موجود كرئيسة أو مقررة في اللجان الاستراتيجية؛ كالسياسية، والموازنة والشؤون المالية، والداخلية والأمن، والاقتصاد[83].

تعريف المشاركة السياسية من منظور المشاركات

لغايات هذه الدراسة سيتم تبني تعريف المشاركة السياسية من منظور المشاركات ويمكن إجماله بالتالي: النضال الوطني التحرري ضد الاستعمار، واعتبرت المشاركات أن الأداء الاجتماعي هو مشاركة سياسية وتعبير عن الانتماء للشعب والقضية بالدرجة الأولى والتي تنتقل من كونها فكر وانتماء وتترسخ في عمل هذا الفرق بين الانسان/المرأة التي تشارك والمرأة التي لا تشارك. وكوننا تحت الاستعمار، جميع الشعب الفلسطيني مشارك سياسيا، من خلال النضال الاجتماعي، والمشاركة في صنع القرار على كافة المستويات، على مستوى الاسرة، والمستوى الفردي والجماعي، الفردي يتعلق بالمساهمة في صنع القرار على المستوى المحلي والوطني، على المستوى الفردي والجماعي، الفردي من خلال المساهمة بإحداث تغييرات محددة في مجالات متعددة، والجماعي من خلال العمل في الحراكات الاجتماعية.

وعليه يمكن القول إن المشاركات أدركن متطلبات السياق الفلسطيني، القائم على الربط بين النضال الوطني التحرري ضد الاستعمار، وبين النضال الاجتماعي والسياسي، بدءا من الأسرة وصولا لمواقع صنع القرار في الشأن العام.

مستويات ومراحل المشاركة السياسية

للمشاركة السياسية مستويات متعددة، يمكن إجمالها؛ بالمستوى الفردي؛ مستوى العائلة؛ مستوى المجتمع الأهلي؛ مستوى المجتمع المدني؛ مستوى السلطات المحلية؛ مستوى السلطات الوطنية؛ المستوى الدولي. ومن حيث أشكالها، تتعدد أشكال المشاركة السياسية لتشمل كذلك تقلد الوظائف العامة في مختلف السلطات الحكومية سواء التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، وممارسة العمل النقابي والاجتماعي، والتوقيع على العرائض، وتقديم التقارير بهذا الشأن لدى السلطات المختصة للمطالبة بتحسين أحوال المواطنين، واستخدام مختلف منابر وسائل الإعلام لإيصال صوتها لمختلف المسؤولين بالطرق القانونية[84].

يرتبط مفهوم المشاركة السياسية بالنظم الديمقراطية لأنها بالأصل تقوم على المشاركة السياسية لأفراد الشعب، وهذه من أوضح صور الديمقراطية، إذ أن افتقار النظام السياسي لمبدأ التمثيل النيابي يعني ببساطة إلغاء حق التمثيل السياسي لأفراد الشعب. والمشاركة السياسية تتوزع أيضاً على مجالات الحياة العامة الأخرى مثل الانتساب للنقابات والأحزاب والجمعيات بجميع أشكالها وأنواعها، وايضا المشاركة في المناقشات السياسية والتعبير عن الرأي سلميا. وتمر عملية المشاركة السياسية بمجموعة من المراحل

---

[82]. المجلس الوطني الفلسطيني، الموقع الرسمي، 2017.اللجان.

[83]. المجلس التشريعي، الموقع الرسمي.
https://www.plc.ps/ar/index/page/Committees/%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%86

[84]. التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني. *مفاهيم المشاركة السياسية*.
https://www.rdflwomen.org/%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

تبدأ بالاهتمام بالشأن العام ومن ثم تتطور للاهتمام بالقضايا السياسية إلى أن تنتهي بالوعي بضرورة تحمّل المسؤوليات السياسية وتعاطي النشاطات السياسية وكل أشكال العمل السياسي[85].

مستويات المشاركة السياسية ومراحلها لم تكن بالوضوح الكافي لدى المشاركات، وهناك خلط بين المستويات والمراحل. بعض المشاركات طرحت أنهما: "المشاركة في التجمع السلمي، والترشح للانتخابات والمشاركة بشكل عام في الاسرة والمجتمع، مشاركة في المجالس القروية، انتماء سياسي حزبي، اشكال مشاركة متعددة في الوزارات والمؤسسات بمعنى المشاركة في الحياة"، ولكن بدون التفريق بين المراحل والمستويات.

السياسات التشريعية معيقة للمشاركة السياسية للمرأة

بالنظر الى وضعية النساء في التشريعات وضمن مبدأ "الحقوق لا تتجزأ"، فإن كافة التشريعات الوطنية التي تنظم حياة المواطنين، تمس النساء، وتؤثر في كافة مناحي حياتها، وبالتالي تؤثر في مشاركتها في الشأن العام، وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية وفي المقدمة منها المشاركة السياسية. وقد أجملت وزارة شؤون المرأة، كافة الانتهاكات القانونية بحق النساء، والتي تعيق وصولها للعدالة، وهي كالتالي: عدم تعديل او إقرار القوانين التالية، قانون الطب الشرعي، قانون حماية الاسرة من العنف، قانون المساعدة القانونية، قانون الأحوال الشخصية، قانون العقوبات والإجراءات الجزائية. بالإضافة الى ذلك، يوجد قصور في عدم استخدام الأدوات الدستورية في المحاكم خاصة القانون الأساسي الفلسطيني وعدم العمل بنصوص المواثيق الدولية التي التزمت بها دولة فلسطين وعدم وجود تفسيرات قانونية متنورة، ومناصرة لقضايا النساء، مع وجود خطاب معادي للنساء في المحاكم[86]. ولم يتم التطرق في وثيقة الاستراتيجية عبر القطاعية الى التشريعات الخاصة بالانتخابات وما يعتريها من نواقص وإشكاليات.

وفي هذا الموضوع ركزت النساء على تأثير التشريعات الخاصة بالانتخابات، وتحديدا ما يتعلق بموضوع الكوتا فقط. تعبر احدى المشاركات بالقول: "فبالرغم من الأثر الايجابي للكوتا في وصول عدد كبير من النساء الى المجالس المحلية، وهذا كان هدف المؤسسات النسوية، ولكن هل هذه المشاركة ما كنا نطمح له؟ معظم النساء في الهيئات المحلية كانت مجرد عدد، والمشاركة السياسية ليست عدد"، (مشاركة في المجموعات البؤرية). وتعبر مشاركة أخرى قائلة: "في تجربه واقعيه عاشها الاتحاد العام للمرآة الفلسطينية وهي لجنة مشاركه المرآة في الانتخابات عملنا فترة طويله لتشكيل اللجنة، للضغط على صناع القرار من اجل اقرار الكوتا وتم رفضها في المرة الأولى"، (مشاركة في المجموعات البؤرية).

وبالتالي لا يمكن النظر الى التشريعات المتعلقة بالمشاركة السياسية، أو بشكل أدق الى "تدبير الكوتا" وحده بأنه المنصف أو المعيق لمشاركة النساء في العملية السياسية، بل النظر الى منظومة التشريعات بأكملها، وهي معيقة وغير منصفة، والحل الأمثل

[85]. المرجع السابق.

[86]. وزارة شؤون المرأة، 2019. *الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 17 – 22*. والمحدثة عام 2019.

يعود الى تنفيذ نصوص القانون الأساسي، التي أقرت المساواة لجميع أفراد المجتمع، وإزالة كل ما يتعارض معه، واستحداث ما يلزم من القوانين التي تضمن التنفيذ الأمثل للقانون الأساسي.

مشاركة النساء السياسية تحدث فرقا

معظم المشاركات في المجموعات البؤرية تقر بأن مشاركة النساء السياسية تحدث فرقا، تعبر إحدى المشاركات: "على أن مشاركة النساء السياسية تحدث فرقا في المكان والهيئات التي تتواجد فيها، من خلال تحقيق إنجازات خاصة بالنساء مثل الكوتا، وإحداث التغييرات والتعديلات في القوانين واقتراح قوانين جديدة، وإن لم تقر بعد"، (مشاركة في المجموعات البؤرية). وتعتقد بعض المشاركات: "أن وجود النساء يوسع قاعدة المشاركة المجتمعية، والسياسية والاجتماعية، وتعتقد البعض الآخر ان مشاركة المرأة يمكنها من تعزيز المواطنة، والمساهمة في تعديل القوانين، واقتراح الحلول للقضايا والتحديات التي تواجه النساء"، (مشاركات في المجموعات البؤرية). وهناك من ترى: "أن المشاركة سواء كانت من المرآة او الرجل، فعليهم أن يمثلوا مصالح الجهة التي ترشحوا من اجلها، فكثير من النساء في مواقع صنع القرار لا تعبر عن مصالح الفئات التي تمثلها، فالمسألة ليست وجود امرأة او عدم وجود امرأة فقط، المهم من يعبر عن مصالحي"، (مشاركة في المجموعة البؤرية).

كذلك المشاركات في المقابلات الفردية من عضوات هيئات محلية حالية أو سابقة ممن حملن ملفات مهمة وتركن بصمة مميزة من خلال انجازاتهن في الهيئات المحلية، منها نابلس وجنين وإذنا وأريحا، يجمعن أن النساء تحدث فرقا من خلال مشاركتها السياسية، تقول حنان: "مشاركة المرأة السياسية كسرت علاقات القوة الموجودة في المجتمع، وأثبتت المرأة قدرتها وعززت ورسخت وجودها في المواقع"[87]، وتضيف سماح: "وجود النساء يحدث فرقا، علما أنه يتم التعامل مع وجود النساء في البلديات كرقم، ولكن إذا كانت المرأة على قدر عالي من العلم والثقافة تستطيع أن تخلق فرقا كبيرا، خاصة ان النساء لديها الخبرة في القضايا المجتمعية، كالنساء وكبار السن، والطفل ومواضيع البيئة، النظرة الجمالية لدى النساء تختلف عن الرجل، ويمكنها احداث فارق إذا استلمت ملفات مهمة مثل ملف المرأة وهو مهم، ولكن ان لا تقتصر عليه، فالمرأة قادرة على استلام أي ملف، وهي قادرة على احداث التغيير إذا كانت لديها القدرة والمعرفة، ولديها شخصية قيادية بإمكانها أن تتميز عن الرجل"[88].

وتعتقد جنان: "أن المرأة أقدر من الرجل على معالجة القضايا المتشابكة الفارق كبير لأنها نصف المجتمع وهي تمثل احتياج لفئة عريضة من المجتمع، منظورها أشمل لهموم واحتياجات المجتمع وفئاته المختلف من الرجل، وعلميا يتمكن دماغ المرأة الإلمام بكافة القضايا مهما كانت متشابكة، (دماغ المرأة على شكل شبكة عنكبوت في حين ان دماغ الرجل على شكل حبة جوز)[89]. وتضيف عدد من المشاركات أيضا أن: "النساء أقدر على التواصل مع الناس ومعرفة مشاكلهم والتعرف على احتياجاتهم، مع

[87]. حنان قاعود مرجع سابق.

[88]. مقابلة سماح الخاروف عضوة مجلس بلدي نابلس سابقا. تم مقابلتها بتاريخ 2022/7/4.

[89]. مقابلة جنان عضوة مجلس بلدي قباطية. تم مقابلتها بتاريخ 2022/8/2.

انني لست من القرية ولكن أسكن فيها، واطرح قضايا الناس في الاجتماعات، الرجل لا يرى هذه الهموم. وجود النساء يحدث فرقا دائماً والمرأة ذكية ومخها نظيف والمرأة اقوى من الذكور في تجارب البلديات"[90].

وتعتقد مشاركة أخرى: "أن النساء أكثر شفافية في عملها وأقدر على محاربة الفساد، "النساء لديها شفافية وعدم فساد لأول مرة بلدية جنين تنشر ميزانيتها، وتنشر تقييما لدور وعمل البلدية، والنساء هن من عملن على نشر الميزانية. وإذا وضعت المرأة هدفا تحققه. العقلية الذكورية تحاول تهميش النساء، لا يريدون نساء قويات ولها إنجازات، وشاركت النساء في الكثير من دورات التأهيل، لذلك كانت النساء متمكنات، ولكن تم محاربتهن، وتم منع ظهورهن الإعلامي"[91]. وتضيف مشاركة أخرى "المرأة تتعامل مع روح القانون اكثر من القانون ذاته والمرأة اكثر انصافا تتعامل بالعلاج وليس العقاب"[92].

وحتى تحدث النساء المشاركات في مواقع صنع القرار فرقا، فالعدد مهم، ولكن الأهم هي النوعية، وعي النساء بالهم النسوي، والعمل على تحقيق إنجازات لخدمته، الي جانب الهم الوطني العام، بالتأكيد سيحدث فرقا. ووصول النساء التي تحمل فكرا ذكوريا لن تلتفت الى احتياجات وهموم النساء، وعليه المطلوب اشراك النساء في عملية اختيار المرشحات اللواتي تمثلهن.

الدوافع المبكرة لاهتمام النساء بالمشاركة السياسية: محطات المشاركة السياسية

سيناقش هذا العنوان الظروف العامة والبيئة المحيطة والأسرية التي أثرت، وساهمت، وشكلت الدوافع للمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، من منظور المشاركات في الدراسة، في محطات متعددة في الواقع الفلسطيني من حيث؛ الواقع الاستعماري الاستيطاني؛ والمذابح والمجازر التي ارتكبها بحق الفلسطينيين؛ وحالة اللجوء والتهجير القصري؛ والمخيم؛ منظمة التحرير الفلسطينية وانتماء واحد أو أكثر من أفراد الأسرة لأحد فصائلها؛ الحزب السياسي الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية؛ الأطر النسوية؛ الانتفاضة الأولى والثانية؛ الشهداء، الأسرى، الإبعاد لأحد أفراد الأسرة؛ مصادرة الأراضي؛ هدم المنازل. هذه المفردات لعبت دورا مفصليا في تشكيل الوعي السياسي لدى النساء، وكانت دافعا وحافزا لما يزيد عن 90% من عينة الدراسة للمشاركة في الحياة السياسية بمفهومها الواسع، –من منظور المشاركات– بالرغم من عدم انعكاسها على وجود النساء في مواقع صنع القرار.

وهنا لا بد من الإضاءة السريعة على الخلفية –التي لا زالت قائمة حتى يومنا هذا– لأبرز هذه المفردات – حالة اللجوء؛ التهجير القصري؛ المخيم– فالاستعمار الاستيطاني المغتصب لفلسطين في العام 1948، وما رافقه من نكبة وتشريد وتهجير قسري لما يزيد عن (800) ألف مواطن فلسطيني، من أراضيهم ومنازلهم، بالإضافة الى نزوح أكثر من 200 ألف فلسطيني بعد حرب عام 1967.

---

[90]. مقبلات سائدة أبو شقرا عضو مجلس قروي عين سينيا سابقا. تم مقابلتها بتاريخ 2022/8/9. نادية طميزي عضو مجلس بلدية إذنا سابقا. تم مقابلتها بتاريخ 2022/8/2. عائشة نمر عضوة مجلس قروي قيرة. تم مقابلتها بتاريخ 2022/7/7.

[91]. ابتسام جلامنة عضو مجلس بلدي جنين سابقا. تم مقابلتها بتاريخ 2022./7/24

[92]. نادية يوسف عضو مجلس بلدي أريحا. تم مقابلتها بتاريخ 2022/7/27.

تضاعف عدد الفلسطينيين منذ عام 1948 بما فيهم المهجرين، حوالي 9 مرات في العام 2020، ليصل عددهم الى 6.3 مليون لاجئ، وفقا لتقديرات الإحصاء الفلسطيني في الذكرى 73 للنكبة[93]. هذا ناهيك عن الظروف المأساوية التي يعيشها اللاجئون حيث يعيش 28.4% منهم في 58 مخيما، موزعة كالتالي: 10 مخيمات في الأردن، و9 مخيمات في سوريا، و12 مخيما في لبنان، و19 مخيما في الضفة الغربية، و8 مخيمات في قطاع غزة، وهذا يمثل الحد الأدنى لعدد اللاجئين، وذلك لوجود لاجئين غير مسجلين، فلا يشمل العدد المذكور الفلسطينيين الذين تم تشريدهم بعد العام 1949 حتى عشية حرب حزيران 1967، ولا يشمل أيضا الفلسطينيين الذين تم ترحيلهم عام 1967 ولم يكونوا لاجئين أصلا[94].

الدوافع المبكرة لاهتمام النساء بالمشاركة السياسية: محطات المشاركة السياسية

كان لروايات الأسر المهجرة عن النكبة التي حلت بفلسطين، وتهجيرهم من مدنهم وقراهم ليجدوا أنفسهم مشتتين خارج وطنهم، في مخيمات اللاجئين، حيث ظنوا في البداية أنها مؤقتة لحين العودة التي لن تطول. كذلك روايات المذابح التي ارتكبتها العصابات الصهيونية في عدد كبير من المدن والقرى الفلسطينية كدير ياسين وكفر قاسم، وغيرها لإرغام الفلسطينيين على ترك أرضهم ومنازلهم واللجوء لأماكن أكثر أمنا خاصة للأطفال. كان لهذه الروايات الأثر المباشر في توجه المتقابلات (لا سيما المنحدرات من الاسر المهجرة سواء تقيم في مخيمات اللاجئين أو خارجها)، للمشاركة السياسية والتي كانت بداياتها المشاركة في الأنشطة الجماهيرية والشعبية.

شكلت النكبة الفلسطينية عام 1948، بدايات تشكل الوعي بالهوية للفلسطينيين، فوفقا لصالح عبد الجواد، "نكبة العام 1948 لعبت دورا كبيرا في تعزيز الهوية، ... وخلقت النكبات عاملا ثقافيا يشد للهوية"[95]. ووفقا للخالدي فإن "فترة اللجوء هذه هي التي شكّلت مراحل البداية، أو بتعبير آخر –ما قبل التاريخ–، للجيل الفلسطيني الوطني الجديد". ويضيف عصام نصار "أن بداية تشكل شخصية فلسطينية متميزة يعود إلى تعامل– أو تصادم – مناطق الريف الفلسطيني مع الاستيطان اليهودي، وكان هدف الاستيطان اليهودي هو تأسيس مستعمرات زراعية[96].

وكون "النكبة والتهجير القسري للفلسطينيين حالة مستمرة حتى يومنا هذا"[97]. ففي العام 1967 استولى المستعمر على ما تبقى من أرض فلسطين، واستمرت النكبة واستمر التهجير القسري للشعب الفلسطيني. ومنذ ذلك الوقت وضعت السياسات والخطط

---

[93] . الجهاز المركزي للحصاء الفلسطيني 2020. (في الذكرى ال 73 للنكبة يتضاعف عدد الفلسطينيين أكثر من 9 مرات. لمزيد من المعلومات أنظر *إي*. https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3984

[94] . المصدر السابق.

[95] . منظمة التحرير الفلسطينية– مركز الأبحاث. مراحل تشكل وعي الهوية عند الفلسطينيين. لا يوجد تاريخ.

[96]. المصدر السابق.

[97]. بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2020. *التهجير القصري للسكان – الحالة الفلسطينية: الفصل العنصري والتجزئة والعزل*. https://www.badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/research/working-papers/ara/WP23-SFI-ar.pdf

الاستراتيجية لتفتيت الأرض الفلسطينية وتقطيع أوصالها، ليسهل السيطرة عليها، وعزل المناطق الكثيفة بالسكان الفلسطينيين عن بعضها البعض، من خلال المستوطنات والطرق الالتفافية والممرات التي تسيطر على مساحات واسعة من الأرض. وتهدف أيضا إلى ترسيم الحدود المُتخيلة للمستعمِر، وتحقق من خلالها الغاية الرئيسية للمستعمر في التهجير القسري للفلسطينيين[98].

تستذكر (8) من المشاركات روايات الأسرة عن التهجير القسري والمجازر التي ارتكبها المستعمر بحق الشعب الفلسطيني، أثناء النكبة الفلسطينية عام 1948، وشكلت هذه الروايات بداية الوعي الأول في عالم السياسة والمشاركة في النضال لمجموعة من المشاركات. استمرار النكبة والتهجير القسري، ورواية الأسرة الناجية من مذبحة دير ياسين، حيث تروي احدى المشاركات: "ولدت في مخيم للاجئين في الضفة الغربية، وكنت استمع لروايات جدتي وأبي وأمي عن التهجير وبيوتهم وأرضهم في دير ياسين التي هجروا منها، والرواية الأكثر تأثيرا كانت تصف نحو (55) طفلا من الأيتام الذين فقدوا الأب والأم معا، وتم نقلهم الى مدينة القدس" (مشاركة في المجموعات البؤرية). وروت مشاركة أخرى عن روايات الجدة التي لا تنسى، عن الثوار والنضال للدفاع عن أرضهم، تقول المشاركة: "جدتي كانت مع الثوار وأخبرتنا عن دورها في إخفاء الأسلحة لحماية الثوار، وحماية واحتضان الفدائيين، وتحضير ونقل الحجارة لاستخدامها وقت اللزوم" (مشاركة في المجموعات البؤرية).

هذه الروايات حفزت لدى المشاركات استكشاف ومعرفة ما حصل في النكبة، ولماذا تعيش أسرهم بعيدا عن منازلهم وأرضهم، وساهم المستعمر من حيث لا يدري أيضا، في تحفيز هذا الوعي وهذه المعرفة. مرة أخرى، وكون النكبة مستمر، وكون لا حدود لتغول المستعمر، وملاحقة الفلسطيني المهجر قسرا لمنع أي استنهاض لبناء الوعي بالهوية الوطنية، وبناء قاعدة مقاومة، يلاحق المستعمِر المهجرين قسرا في مخيمات اللاجئين في البلدان العربية المجاورة، ويقصف هذه المخيمات بالطائرات، وهذا يبقي سكانها يعيشون النكبة والتهجير الى ما لا نهاية، ويمنع تشكل بؤر الوعي المقاوم لدى الفلسطيني المهجر قسرا عن أرضه ووطنه. ومرة أخرى ومن حيث لا يدري، يؤجج المستعمِر مشاعر أطفال وطفلات لم يختبروا حياة المخيم، بل نضج وعيهم بالمخيم وبقضية المهجرين التي سكنتهم، من خلال روايات الأب وقصص الجدة عن الثوار، وتروي احدى المشاركات لم أكن أعيش في المخيم، كنت أستمع لروايات أبي وجدتي عن التهجير والمخيم، شاركت في أول نشاط نضالي بعد قصف الطائرات لمخيمات اللاجئين، –وفكرت انه ما بكفي هجروهم وكمان لاحقينهم بالقصف–" (مشاركة في المجموعات البؤرية).

المخيم أيضا من الشهادات الحية على النكبة والتهجير القسري، تروي مشاركة أخرى: "ولدت في المخيم وعايشت التهجير في مخيمات قطاع غزة الحدودية مع فلسطين المستعمَرة في العام 1948، ووجدت نفسي وعائلتي في مواجهة دائمة مع المستعمِر" (مشاركة في المجموعات البؤرية). وتفيد احدى المشاركات: "كوني من مواليد أحد المخيمات شاركت في الفعاليات السياسية والطلابية بدافع وطني، قبل أن أنخرط في حزب سياسي، وتفيد مشاركة أخرى: "اللي بعيش في المخيم كل يوم لازم يحس انه

[98]. نعمان كنفاني وزياد غيث، 2012. *الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية*. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، ماس.

لاجئ" (مشاركتان في المجموعات البؤرية). المجازر التي حلت بالمخيمات الفلسطينية (صبرا وشتيلا) تحديدا، الأجواء النضالية في المخيم، وقمع المستعمِر، ألهب مشاعر الشابات ودفعهن باتجاه المشاركة في الفعاليات النضالية لمقاومة المستعمر، وتضيف مشاركة أخرى: "عايشنا مرارة وظلم الاستعمار وهذا ما ولد فينا حب الدفاع عن وطننا وشعبنا فكان هناك دافع وطني جعلنا ننخرط في العمل الوطني ومنه كانت البداية لكل شيء" (مشاركات في المجموعات البؤرية).

اقتحام المدارس بالدبابات وترويع الطالبات، وهدم المنازل أمام أعين أصحابها، كان الحافز للنساء للمشاركة التي اعتبرتها سياسية، تؤكد إحدى المشاركات: "من قلب المخيم كانت انطلاقتي السياسية"، وتضيف مشاركة أخرى: "مجازر صبرا وشاتيلا كانت بدايات وعيي كطفلة، أصبحت عضوة مجلس اتحاد طلبة، ثم رئيسة مجلس اتحاد الطلبة في عام ٢٠١٢" (مشاركات في المجموعات البؤرية).

يتضح من روايات المشاركات أن النكبة والتهجير القسري والمخيم، كانت مقومات رئيسية من مقومات الهوية الفلسطينية، لدى أطفال وطفلات لم يختبروا/ن النكبة والتهجير، ولكن عايشن واقع الزلزال الذي خلفته النكبة، وسمعن رواياته ممن عايشوه. ويتضح أيضا من روايات المشاركات أن المشاركة السياسية انطلقت لديهن من العمل الوطني والنضالي المقاوم، وما أفرزه من عمل مجتمعي، ووفقا لأعمار هذه المجموعة من النساء يمكن تحديد الإطار الزمني لبدايات مشاركاتهن هو منتصف سبعينات القرن الماضي، وكان للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في الخارج دورا هاما في تنظيم الفعاليات الوطنية والاجتماعية في مخيمات اللاجئين، خاصة في لبنان في المرحلة التي تحدثن عنها.

وكانت النكبة دافعا لانطلاقة جديدة لبداية تشكيل التنظيمات السرية، وهذا دفع بالكثير من الفلسطينيين للمشاركة في هذه التنظيمات واعتبر محمد بشتاوي "النكبة انطلاقة جديدة دفعت بالكثير من الفلسطينيين للانخراط في العمل التنظيمي السري السياسي والعسكري وبادر الفلسطينيون إلى تنظيم الصفوف وتأسيس الخلايا الصغيرة مثل كتائب الفداء العربي في العام 1949 بقيادة جورج حبش، ووديع حداد وهاني الهندي وجهاد ضاحي، وتشكيل الاتحادات كاتحاد طلبة فلسطين في دمشق عام 1948[99].

وانطلقت العديد من الأحزاب والقوى السياسية في الخارج وصولا لتأسيس منظمة التحرير الفلسطيني وامتداداتها في الداخل، وبالرغم من (عملها السري في الداخل) كانت أيضا حاضرة ومؤثرة كهوية معنوية وكأشخاص، تقول إحدى المشاركات: "اثناء دراستي في دمشق احتضنتني القيادات السياسية، حتى أصبحت ممثلة لفتيات فلسطين في دمشق" (مشاركة في المجموعات البؤرية). كما كان للحركة السياسية امتدادا بين معلمي المدارس والمعاهد الذين بدورهم تمكنوا من التأثير في التوجهات السياسية للطلبة من الجنسين، تستذكر احدى المشاركات بالقول: "معلمتي في المعهد، هي التي نسبتني للحزب، وكانت المشاركة ترتكز في ذلك الوقت على العمل النقابي والمجتمعي والتثقيفي" (مشاركات في المجموعات البؤرية). وتضيف مشاركة أخرى: "درست في مدرسة

[99]. منظمة التحرير الفلسطينية– مركز الأبحاث. مراحل تشكل وعي الهوية عند الفلسطينيين. لا يوجد تاريخ.

تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الكويت عدت الى فلسطين، في الجامعة أصبحت عضوة في مجلس الطلبة التحقت باتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي ثم موظفة" (مشاركة في المجموعات البؤرية).

لقطاع غزة دائما خصوصيته، التي فرضها الانقسام والحصار والحروب، وما نتج عنهما من التحديات والقيود، فنحن هنا نتحدث عن جيل كامل تقريبا، لم يختبر الانتخابات المحلية، تصويتا وانتخابا ودعاية انتخابية، ومن ناحية أخرى الانتخابات التشريعية معطلة كما في الضفة الغربية أيضا. هناك الكثير من التقاطعات في دوافع وبدايات المشاركة السياسية بين النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد عبرت الناشطات السياسيات في المقابلات الفردية في قطاع غزة "أن انتماءات افراد الأسرة السياسية، لا سيما الذكور، كانت الحافز الرئيسي لنشاطهن السياسي، هيمنة المجتمع الذكوري يفرض على المرأة الكثير من القيود في التعامل مع المجتمع، كان الوالد والوالدة منتميان لأحزاب سياسية وهذا ما سهل مشاركتي السياسية" (ناشطات سياسيات في قطاع غزة). كانت العائلة هي الحاضنة والداعمة لهؤلاء الناشطات[100].

الأطر النسوية[101] التي تم تأسيسها في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين كأذرع جماهيرية للأحزاب والقوى السياسية، وعملت الأطر النسوية، على النهوض بواقع النساء السياسي والفكري والاجتماعي، ولم يتسنى لها القدرة على انتزاع حقوق النساء وتغيير أوضاعهن القانونية والحقوقية، في ظل الاستعمار المهيمن على فلسطين، وكان تركيزها الرئيسي في البدايات على النضال الوطني، قبل تضمين التمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لاحقا. التقطت هذه الأطر، النساء خاصة الريفيات المكافحات التواقات للانعتاق من السيطرة الأبوية، ولديهن الرغبة والاستعداد للخلاص من القيود الاجتماعية والاقتصادية، حيث ساهمت في تدريبهن وأحيانا تشغيلهن، ليبدأن مشوارهن في المشاركة السياسية والنقابية لمساعدة نساء أخريات للتحرر من الواقع المحيط بهن. عبرت احدى المشاركات بالقول: "ساعدني اتحاد لجان المرأة الفلسطينية في فتح روضة أطفال وكان زوجي متوفيا، كافحت وربيت ولادي الستة وعلمتهم، ثم أسست جمعية نسوية في قريتي، وحاليا انا عضو مجلس بلدي للمرة الثانية ومستمرة في العمل" (مشاركة في المجموعات البؤرية). وتضيف مشاركة أخرى: "عملت من خلال اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي، ولصعوبة تنقل نساء القرية للمدن، كان انطلاقنا من الموقع الذي تتواجد فيه النساء" (مشاركة في المجموعة البؤرية).

اعتبرت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في العام 1987، أحد مقومات الوعي بالهوية للشعب الفلسطيني بما في ذلك المرأة الفلسطينية، فقد "شكلت لانتفاضة الأولى تحولا مهما في الحياة الفلسطينية السياسية والشعبية بانتقال مركز الثقل الفلسطيني إلى

[100]. تم مقابلة أربعة ناشطات سياسيات في قطاع غزة لعدم اجراء الانتخابات المحلية في القطاع، جميع المشاركات أكدن أن الأسرة المسيسة والمنتمية للأحزاب السياسية هي المحفز والداعم لمشاركتهن السياسية، والناشطات هن؛ **سماهر المصري، هويدا الدرملي**، عضو مكتب سياسي جبهة التحرير العربية، **وسام جودة، عزة رزق**. وتم مقابلة امرأة واحدة خاضت الانتخابات المحلية سابقا وهي موجودة في الدراسة كحالة دراسية. تمت المقابلات بين 20-6/30 2022.

[101]. لم تأخذ الدراسة المنحى التاريخي التوثيقي في النضال النسوي الفلسطيني منذ فترة الانتداب ولا زالت، سواء الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية أو الأطر النسوية الا بما يخدم أهداف الدراسة.

الداخل، وتمكنت من العمل على تأكيد البعد الوطني في الشخصية الفلسطينية التي تحاول ممارسة حقها في النضال على أرض فلسطين"[102].

وضم إطار الانتفاضة الأولى منذ البداية كافة أبناء الشعب الفلسطيني من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، رجالا ونساءً، وأصبحت الانتفاضة منذ انطلاقها انتفاضة شعب بكامله وليست ملك تنظيم أو حزب أو فئة معينة أو طبقة أو فكر معين، حيث لعبت المرأة دورا كبيرا لزيادة التكافل الاجتماعي، الذي عزز قدرة المجتمع بكامله على القيام بتنفيذ المهام الملقاة على عاتقهم والواردة في بيانات قيادة الانتفاضة. تشير دراسة لبارعة النقشبندي "وقامت النساء الفلسطينيات بحياكة خمسة آلاف سترة لإظهار مساندتهن للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين خلال الانتفاضة، كما قمن بحياكة الأعلام الفلسطينية كرمز للنضال الفلسطيني، ووجدت النساء الفلسطينيات أن العمل التطوعي فرصة للتنظيم السياسي المتاح"[103]. وشاركت النساء بشكل واسع في كافة الفعاليات النضالية والسياسية الجماهيرية في الانتفاضة، تقول احدى المشاركات: "الانتفاضة لعبت دور مهم في حياتي حيث كنت أقوم بتوزيع المناشير مع الشباب ومساعدتهم في جمع ونقل الحجارة" مشاركة في المجموعات البؤرية. تضيف مشاركة أخرى: "لم أكن من أسرة قيادية لكني كنت مهتمة بالفطرة وخلال الانتفاضة، كنت اجمع بنات جيلي من المرحلة الإعدادية والثانوية وتوعيتهن أمنيا لحمايتهن من الإسقاط، وفي الجامعة توسع دورنا" (مشاركات في المجموعات البؤرية).

سياسة الإبعاد التي مارسها الاحتلال واقتلع بها اعدادا كبيرة من المناضلين من أحضان الوطن وأحضان أسرهم، أضافت مصطلح الإبعاد الى مقومات الهوية الفلسطينية، فالإبعاد، والاستشهاد، والأسرى، والمصابين، مفردات ذات جذور نضالية ووطنية بامتياز، عانت من آثارها معظم الأسر الفلسطينية في كافة التجمعات؛ المدن؛ والمخيمات؛ والريف الفلسطيني. وتركت أثرها في الحركة الوطنية بشكل عام وفي أجواء أسر المبعدين داخل فلسطين، بالإضافة الى الأثر الذي تركته بين أبناء شعبنا في الشتات. تفيد احدى المشاركات: "كانت اسرتي تعيش في الأردن قبل العام 1967، ما كنا نسمع مصطلحات التهجير والأرض المحتلة، حتى تم ابعاد عدد من المناضلين وبينهم ابن عمي، كنت بعمر الخامسة عشر، أسمع أحاديثهم ولا افهم منها شيئا، تزوجت أحد المبعدين وفيما بعد أصبح بيتي ملتقى لاتحاد طلبة فلسطين، ومن هنا كانت انطلاقتي للعمل السياسي" (مشاركة في المجموعات البؤرية).

الواقع النضالي للأسرة، الاعتقال والاستشهاد أيضا كان حافزا وداعما للمشاركة السياسية للنساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقول احدى المشاركات: "تم إبعاد والدي ثم استشهاده، وكنا قد تشربنا منه الفكر والمعارف التي دفعتنا للمشاركة النضالية والسياسية، مجتمع القرية في البداية لم يتقبل دورنا وأنشطتنا، ثم استشهد أخي، وتعززت مشاركتنا أنا وكل أفراد الأسرة، ولا زلنا

---

[102] . منظمة التحرير الفلسطينية. مصدر سابق.

[103] . بارعة النقشبندي، 2005. *الدور السياسي للمرأة الفلسطينية في الحرب والسلم*. مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلّد 32، العدد 1. https://journals.ju.edu.jo/DirasatHum/article/download/1468/1458

مستمرين" (مشاركة في المجموعة البؤرية). مشاركة أخرى تتذكر: "استشهد خالي، وكانت المرة الأول التي نسمع بكلمة شهيد، وكانت بداية الوعي لنا في الاسرة" (تضيف مشاركة في المجموعة البؤرية).

الأحداث الوطنية البارزة كانتخابات البلديات في العام 1976 وانطلاق مسيرات التهنئة والدعم والمساندة، لفوز القائمة الوطنية/ قائمة منظمة التحرير الفلسطينية، بينما المستعمِر يراهن على فوز روابط القرى، المرتبطة به، علاوة على ذلك الأحداث القومية أيضا كوفاة جمال عبد الناصر الذي اعتبر كقائد قومي أنداك، والكثير من الأحداث والمجازر أيضا، منها مجازر صبرا وشاتيلا. هذه الأحداث، وغيرها الكثير، لعبت الحافز الرئيسي في بناء الوعي لجيل الأطفال/ات الذين هم جزء أساسي من المشاركة السياسية في المرحلة الحالية. تؤكد احدى المشاركات: "بداية وعيي كانت من البيت أثناء انتخابات المجالس البلدية الوحيدة تحت الاستعمار في 1976، حينها تعرفت على منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وبدأت بفهم معنى العمل السياسي" (مشاركة في المجموعات البؤرية).

الواقع النضالي للأسرة الفلسطينية، حفز النساء للمشاركة للتصدي لجرائم المستعمِر، "اعتقال الاخوة الذكور، واغلاق منزل العائلة جعلني مضطرة لمقابلة الصحافة، أصبحت أمين سر المكتب الحركي للمعلمين، وحاليا عضوة في المجلس البلدي"[104]. ساهمت المواطنة كمفهوم أوسع للمشاركة السياسية، في وصول بعض النساء لعضوية المجالس البلدية والقروية، تقول مشاركة: "أنا امرأة عملت في الميدان، لخدمة المجتمع بشكل عام، وخدمة الطفولة بشكل خاص، فكرة الترشح للانتخابات جاءت من قبل العائلة، الوالد تحديدا، والأحزاب السياسية في البلدة جميعها دعمتني[105].

أحيانا وجود ذكور في الأسرة، متحررين من الفكر الأبوي والموروث الاجتماعي، يساهم في مساندة الاناث في الأسرة، لا سيما إذا كانت لديهن الجرأة الكافية في الإفصاح عن وجهة نظرهن والتمسك بها، وهذه حالات قليلة إذا تحدثنا عن سبعينات القرن الماضي. تروي إحدى مشاركة: "كان القرار الأول الذي اتخذته منذ صغر سني، هو اختيار الجامعة التي سأدرس بها، وكان مغايرا لقرار الأسرة التي اختارت الجامعة الأقرب جغرافيا، اصراري على خياري ومساندة الأخ الأكبر فرض نفسه على الجميع" (مشاركة في المجموعات البؤرية). وهذا يتيح للمرأة الانطلاق في خطواتها نحو صنع القرار المتعلق بحياتها الشخصية، ويدعمها في استقلال قرارها الخاص بتوجهاتها المستقبلية. أيضا البرامج (الحاضنات) للشباب/ات يتيح الفرص لانطلاق إبداعاتهم/ن الريادية في القيادة وصنع القرار. تفيد احدى المشاركات: "التطوع هو الشيء الاساسي، الذي يصنع من الشابات قياديات بمهارات مميزة يتمكن من نقلها لأخريات: (مشاركة شابة في المجموعات البؤرية).

تعبر احدى المشاركات: "الطموح والشغف ونظرة المرأة لنفسها وذاتها، وتوفر دعم الأسرة والزوج يفتح آفاقا واسعة للمشاركة الخلاقة، وتضيف أن نشاطها ومشاركتها كمستقلة أغلق أمامها الأبواب في أحيان كثيرة" (مشاركة في المجموعات البؤرية).

---

[104]. مقابلة نادية يوسف عضوة في اتحاد المعلمين، وعضوة مجلس بلدية أريحا.

[105]. مقابلة نادية طميزي عضوة مجلس بلدية إذنا سابقا

هناك دوافع وأسباب أخرى للمشاركة السياسية، فمن النساء من عاشت الفكرة حلما في طفولتها، وسعت لتحقيقها كسيدة ناضجة حددت ما تصبو اليه، وأرادت الحلم مكتملا فعادت الى مقاعد الدراسة لتثري معارفها من خلال التعمق في الديمقراطية وحقوق الانسان، علها تقرع جدران الخزان وتحقق ما تريد. تعبر حنان: "طول عمري بحلم وعندي طموح أكون رئيسة بلدية مش بس عضوة في المجلس البلدي، الماجستير الثاني في الديمقراطية وحقوق الانسان عزز عندي الطموح والثقة بقدراتي، أخذت مساقات كثيرة في هذا الموضوع منها كورس في الحكم المحلي، تعرفت على تجارب محلية وعالمية، فتح عيوني على مواضيع كثيرة"[106].

الخلفية الاكاديمية خاصة العلوم السياسية أيضا كانت دافعا للمشاركة السياسية لبعض النساء، ومن خلال دراستهن الأكاديمية، تولد لديهن الطموح في خوض تجربة المشاركة السياسية، عبرت ثريا: "درست بكالوريوس علوم سياسية وماجستير تخطيط وتنمية سياسية، دراستي فتحت عيوني على موضوع المشاركة السياسية، وقررت الترشح لانتخابات البلدية علني أمارس قناعتي التي تشكلت من خلال دراستي بأهمية مشاركتي في إدارة الشأن العام، وعدم تركه حكرا على جنس أو جهة أو فئة معينة"[107].

ومن النساء من يعتبر المشاركة في الهيئات المحلية عمل خدماتي لتلبية احتياجات السكان فقط وليست مشاركة سياسية، تفيد د. زهرة عن بدايات نشاطها قائلة: "كنت أدرس الطب وعدت في بداية الانتفاضة الأولى، وفي اليوم الأول لعودتي الى نابلس أصيب أحد أبناء الجيران في الانتفاضة الأولى، كنت لا زلت طالبة، قمت بإسعافه، وكان ابن عمي اول شاب يستشهد أثناء عملية اسعافه، وأنا لا زلت طالبة في كلية الطب، فحسيت انه حتى الطب اللي مارستو كان فعل سياسي، والمشاركة في الهيئات المحلية اعتبرها خدماتية أكثر، فالمشاركة السياسية أن يأخذ الشخص دوره القانوني والاجتماعي من خلال تخصصه، وكنت باستمرار اعزز حضوري وتميزي في عملي، خضت تجربة نقابية، وكنت عضو هيئة ادارية في نقابة الأطباء عام 2009 وهذا اعتبره مشاركة سياسية. وكنت أيضا مديرة المستشفى الميداني عند اقتحام نابلس في العام 2002 الذي قامت بتجهيزه نساء رياديات، واستشهدت احدى زميلاتنا في الليلة الأولى للاجتياح، هنا كان التحدي والحرص والمسؤولية، وتحملت مسؤولية مدينة بكاملها، وكنت مسؤولة عن قراراتي، وهذا اعتبره مشاركة سياسية وصنع قرار"[108].

ملامسة الاحتياجات الخدماتية للسكان، وعدم تطور قريتها، كان دافعا للبعض للمشاركة السياسية، تعبر عائشة: "عدت الى القرية بعد غياب طويل في الامارات، فوجدت العديد من المشاكل التي يعاني منها أهل القرية؛ لا يوجد مواصلات عامة، رأيت أطفالا متسربين من المدرسة، لا يوجد خدمات طبية، الخلافات كثيرة بين العائلات وعدم اتفاق على الهيكل التنظيمي للقرية، والعديد من القضايا الأخرى. فبدأت العمل مع المؤسسات بشكل طوعي وغير رسمي، وفوجئت باتصال وزارة الحكم المحلي لتكليفي برئاسة المجلس المحلي للفترة التكميلية لمدة ستة شهور، ثم ترشحت للانتخابات وفزت برئاسة المجلس، وترشحت في مرة

[106]. مقابلة حنان قاعود غنايم مرجع سابق.

[107]. مقابلة ثريا الشنطي مرجع سابق.

[108]. مقابلة د. زهرة الواوي عضو المجلس البلدي نابلس. تم مقابلتها في 2022/8/11.

أخرى على رأس قائمة وحصلت على 4 مقاعد من 9 مقاعد، وتحالف ضدي الذكور، بمعنى هل لا يوجد في القرية رجال لتبقى امرأة رئيسة للمجلس القروي؟ [109].

مشاركة كان دافعها أيضا تقديم الخدمات لسكان القرية التي تسكنها، وتعتبرها مهمشة ولا تلاقي أي اهتمام من الجهات الرسمية تقول سائدة: "انا متطوعة مع جمعية (خود واعطي) الخيرية، وانا منسقة منطقة رام الله في الجمعية، كذلك أنا عضوة في فريق دعم نفسي يتكون من 150 عضو/ة نقدم خدمات مجانية وتطوعية، وكوني متطوعة قدمت في مناطق متعددة من فلسطين قررت أن اخدم القرية التي أعيش فيها، –بالرغم انها ليست بلدي، وأنا اسكن فيها فقط– وقررت ادخل المجلس البلدي في نهاية 2019 بالدورة الماضية بعد سنتين تم الاتصال بي ودعوني للانضمام لهيئة المجلس القروي كمساندة"[110].

[109]. مقابلة عائشة نمر مرجع سابق.

[110]. مقابلة سائدة أبو شقرا مرجع سابق.

مقتطفات من الحالة الدراسية/ قصة نجاح سماح الخاروف

عضوة مجلس بلدية نابلس السابق

طبعاً وجود النساء يحدث فرق، وجود النساء في البلديات يتم التعامل معها كرقم، ولكن إذا كانت المرأة على قدر عالي من العلم والثقافة تستطيع تخلق فارق كبير، خاصة ان النساء لديها خبرة بمواضيع النساء وكبار السن، والطفل ومواضيع البيئة، النظرة الجمالية لدى النساء تختلف عن الرجل، ويمكنها احداث فارق إذا استلمت ملفات مهمة مثل ملف المرأة وهو مهم، ولكن ان لا تقتصر عليه، المرأة قادرة تستلم أي ملف. وهي قادرة على احداث التغيير إذا كانت لديها القدرة والمعرفة، ولديها شخصية قيادية بإمكانها تتميز عن الرجل.

نا استلمت الملف الثقافي وملف المرأة وتمكنت من تثبيته على هيكلية البلدية، وتمكنا من تسويق منتجات النساء، وتشبيك النساء مع الخارج. استلمت ملف شؤون الموظفين وعددهم 1885 موظف، وكنت في لجنة الاستثمار، ولجنة تنظيم الأسواق، كنت موجودة في معظم اللجان. البلدية ليست تقديم خدمات، البلديات لها بعد سياسي، خاصة قبل مجيء وتقلص هذا الدور بعد السلطة، وصارت أقرب لدور تقديم الخدمات ولكنها بقيت أحد الاذرع لحشد الجماهير في القضايا الوطنية. تحصر النساء وقضايا النساء في ملف المرأة، على المرأة ان تمكن نفسها، وتشارك في كل اللجان وتخوض التجربة وما تخجل طالما تمتلك القدرة والمعرفة والثقافة، وهنالك تحديات كبيرة تواجه النساء في البلديات ويمكننا التغلب عليها.

ومن هذه التحديات: التفكير الذكوري وكأننا لسنا موجودين على الطاولة، وهذا يعتبر عملية تهميش، لا اعرف ان كانت عملية التهميش متعمدة أو غير متعمدة، ولكن اعتقد انها متعمدة، لأنها موجودة في مجتمعنا، في البيئة والتربية الخاطئة وكنت الاحظها كثيرا، كنت أحيانا أخبط على الطاولة، يعني اسمعوني بدي احكي. عدم تجانس بين النساء الموجودة بالبلدية، كان هناك إشكاليات بيننا كنساء، أحيانا نتفق ونتجانس، وأحينا كثيرة نختلف، يمكن لأنه بشهادة الكل كان اقوى مجلس بلدي، كل الموجودين قياديين كل واحد يصلح يكون رئيس بلدية.

هناك تحديات أخرى تتعلق بي شخصيا، حداثة التجربة، والتعامل مع مواضيع جديدة مختلفة عما تعاملت معها في السابق، وهذا يتطلب الكثير من الوقت للقراءة وفهم آلية عمل المجالس، في البداية كنت اكتب عشان أفهم. أحيانا هنالك الفاظ غير مقبولة، بالإضافة لعملية الاقصاء أحيانا أثناء التحدث في الاجتماع واجهت من يقاطعني عمدا لأنك امرأة، وهذا يتطلب قوة الشخصية والاقناع بما لديك من أدلة وبراهين لإجبارهم على الاستماع.

إطار رقم (1)

هناك من أجبرتها ظروف الحياة على التحدي، وبذلت جهودا حثيثة في تطوير الذات، فتولد لديها طموح في المشاركة السياسية تروي ابتسام: "بعد موت زوجي رفضت أن أكون حالة اجتماعية في معيشتي وتربية أبنائي، أنشأت روضة في بيتي واعتمدت على نفسي، عملت على تطوير نفسي، وقررت المشاركة في الأنشطة المجتمعية، وأصبحت عضوة في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وأسست مركز نسوي لخدمة النساء في منطقة سكني، أنتمي لحركة فتح، أنا نائبة رئيس نقابة الزراعة والصناعات الغذائية، وخضت تجربة انتخابات البلدية وفزت في الانتخابات السابقة، ترشحت في الانتخابات الأخيرة ولم احقق الفوز، ولكني مستمرة في المشاركة بأشكالها المتعددة"[111].

روايات النساء السابقة ما كان سيكتب لها النجاح لولا الاستعداد الذاتي لديهن وقوة الشخصية والإصرار على استقلالية القرار، والعمل الدؤوب في التعلم والتثقيف الذاتي، ومواكبتهن لمحطات المقاومة والنضال السياسي التي واكبت القضية الوطنية. وهنا تظهر أهمية العامل الذاتي في تحمل أعباء النضال والمشاركة المجتمعية والسياسية والطوعية في معظم الأحيان، الى جانب أعباء الأدوار النمطية التي تتحملها النساء وحدها في ظل مجتمع ذكوري تحكمه علاقات قوة لصالح الذكور، ولا يؤمن بتقاسم أعباء الرعاية والاعمال المنزلية أو توزيع الأدوار. ومن جهة أخرى لا زال التمييز وعدم المساواة قضية بنيوية متجذرة في عمق المجتمع وثقافته السائدة وتشريعاته، لا سيما في ظل تنامي ظاهرة العشائرية وترسيمها كجزء من النظام السياسي، وتنامي ظاهرة الإسلام السياسي المعادي لحقوق النساء، وفي هذه الحالة لا يجدي نفعا تعديل قانون انتخابي أو زيادة نسبة الكوتا للنساء بمعزل عن تغيير كافة القوانين التي تحكم على النساء بالدونية وتسلبها حقوقها الكاملة، وتعيدها الى المربع الأول كإنسان من الدرجة الثانية.

وفي النهاية يبقى ايمان المرأة ذاتها بأهمية المشاركة في إدارة الشأن العام، هو الأساس في هذه المشاركة، وإذا توفر العامل الذاتي، يمكن أن تثمر كافة الجهود والبرامج المساندة والمساعدة للنساء في الوصول الى مواقع صنع القرار نوعا وعددا، لتتمكن النساء من التأثير في السياسات والتشريعات التي تخدم مصالحهن، وفي التصدي للعنف والفقر والإفقار، وتغيير علاقات القوة وأدوار النوع الاجتماعي، وتقاسم الأعباء في الحيز الخاص ليتيح لها الانطلاق والمشاركة الفعالة في الشأن العام.

من الواضح أن الغالبية العظمى من المشاركات في المجموعات البؤرية، كانت دوافع وبدايات المشاركة لديهن نضالية وطنية، في ظل مراحل تشكل وعي الهوية لدى الفلسطينيين. جزء منهن قيادات في الأحزاب السياسية، والأطر النسوية والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وأخريات تركن إرثا من الإنجازات في المجالس المحلية التي فزن بعضويتها أو رئاستها. والبعض جاءت مشاركتهن لاستكمال الكوتا النسوية، مدفوعات من ذكور العائلة المنتمين للأحزاب والقوى الوطنية، أو العائلات. هذا الجزء التكميلي، لن يكون قرارهن مستقلا، ولا يمكن اعتباره مشاركة حقيقية لنساء يمكن أن تحمل الهم النسوي، وتعمل على تحقيق مصالحهن في العدالة والمساواة. يتم الحديث في المرحلة الحالية عن مشاركة سياسية بشكلها الانتخابي سواء في هيئات ومواقع

[111] مقابلة ابتسام جلامنة مرجع سابق.

صنع القرار في الأحزاب السياسية، أو في الانتخابات التشريعية والمحلية، التي يمكن فيها للنساء المشاركة في صنع القرارات لخدمة الشأن العام، وخدمة مصالح واحتياجات النساء من جهة أخرى.

ولا ننسى أن الشعب الفلسطيني كافة وبكل مستوياته، لا زال قابعا تحت استعمار استيطاني شرس، يقوض يوميا كل إمكانيات الحياة الطبيعية للبشر، في جميع المجالات، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. ويطبق حصاره على قطاع غزة، ويشن حروبه المدمرة للبشر والحجر على القطاع، مستهدفا الأسر الفلسطينية بكاملها، ومستهدفا الأطفال بالقصف المتعمد، ويستهدف بالإغلاق مؤسساته النسوية ومؤسسات المجتمع المدني ويعتقل القيادات النسوية. هذه الخصوصية للمرأة الفلسطينية تجعل الهم الوطني في أحيان كثيرة يغلب على الهم النسوي، والنضال لتحقيق العدالة والمشاركة المتساوية.

وشكلت العائلة محوراً مهماً في مساندة ودعم النساء المشاركات، وان كان لدى العائلة بعض التحفظات والتخوفات في البداية، ولكن سرعان ما تختفي، لا سيما لدى الأسر المشاركة في العمل النضالي، وقد أظهرت المشاركات بلا استثناء أهمية دعم العائلة في مسيرتهن النضالية والحياتية بشكل عام، واعتبرنّ أن اللبنة الأولى في تشكيل وعيهن واهتمامهن السياسي كان بدعم كبير من أسرهن، لا سيما أن أغلب أسرهن خاصة الأب والأخوة الذكور وأحيانا كثيرة الأمهات أيضا، منخرطين بشكل كبير في العمل السياسي والنضالي، وظهر من خلال المقابلات وجود عدد كبير من المشاركات، لها أب أو أخ واحد على الأقل تعرض للاعتقال أو الملاحقة، وهذا ما صرحت به المشاركات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

مقتطفات من الحالة الدراسية /قصة نجاح/ ابتسام الزعانين

عضو مجلس بلدي بيت حانون سابقا

***بشكل عام من الضروري تعزيز قدرة المرأة وتمكينها على المشاركة واتخاذ القرار على الصعيد الخاص والعام هذا سيعطيها مساحة كبيرة تمكنها من اجراء تغيير في الأفكار والثقافة المجتمعية حول وضعها وحقوقها ومعاناتها وهكذا تتمكن المرأة من خلق بيئة داعمة لها ولحقوقها وانطلاقا من ايماني بهذا المبدأ بفضل الدعم الاسري (الزوج والاهل والأولاد) وبالاستناد الى المساحة الجيدة التي استطعت ان انشأها من خلال عملي التنظيمي والنقابي والمؤسساتي كوني رئيسة مجلس إدارة جمعية العطاء الخيرية كل ذلك اسهم في انشاء علاقة طيبة وواضحة مع جمهور النساء بشكل خاص وباقي شرائح وفئات المجتمع في بيت حانون وشمال غزة بل في قطاع غزة كاملا حيث كان لدعم الاسرة الأثر الكبير في تعزيز ايماني بضرورة ان يكون لي دور في المجتمع بما يعود بالنفع على النساء خاصة والمجتمع بشكل عام. فقد كانت ثقتي عالية بنفسي واعتمدت على خطة مدروسة على تنفيذ الحملة الانتخابية وشكلت فريق من كلا الجنسين في تنوع عائلي وأكاديمي من مختلف شرائح المجتمع وتضمنت حملتي قيادة ورش عمل وندوات مجتمعية وكذلك جلسات نقاش ومواجهة في مجالس المخاتير وفي أوقات متأخرة ظنا من العقلية الذكورية ان ذلك يعيق عمل المرأة .*

لقد رشحت نفسي كمستقلة ايمانا مني بان تواجدي في المجلس المحلي يتطلب مني تقديم افضل الخدمات لكل أبناء شعبنا دون تمييز حيث ان عمل المجلس المحلي هو عمل تنموي خدماتي ولكن للأسف الوصول لإدارة هذه المجالس يتم عبر انتخابات لقوائم الأحزاب والتنظيمات ولقد فضلت كذلك ان أكون مرشحة مستقلة لكي لا اخضع لأوامر وتبعية أياً كانت ولكي أقوم بما يمليه علي واجبي وضميري وهذا ما جعلني ارفض الانخراط في قوائم الأحزاب التي عرضت علي ذلك علما بان هنالك قلة من المؤسسات والجهات التي دعمت حملتي من خلال تمكيني على الصعيد المعنوي والمعلوماتي وبالتحديد طاقم شؤون المرأة ودائرة المرأة في وزارة الأوقاف ووزارة المرأة .

وبفضل الله وبدعم من الاسرة والخيرين من ابناء مجتمعنا تمكنت من الفوز بعضوية المجلس البلدي، حيث كنت المرأة الوحيدة التي فازت بدون الحاجة الى الكوتا .

وبالرغم من وجود الكوتا في القوانين والتشريعات الخاصة بالانتخابات ولكن هذا غير كاف لان تطبيق الكوتا يحتاج لبرامج توعوية داخل الأحزاب والمؤسسات نظراً لتغول الذكورية داخل الأحزاب السياسية وحتى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية .

إطار رقم (2)

تقييم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية من منظور المشاركات

سيناقش هذا العنوان مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية والشابات في المجالات التالية:

- الانتخابات التشريعية والرئاسية السابقة. انتخاب مجالس الهيئات المحلية.
- مشاركة النساء في العمل النقابي، على مستوى الترشح والانتخاب، في الهيئات النقابية.
- دور النساء في جهود الوحدة الفلسطينية وإنهاء الانقسام الفلسطيني.
- مشاركة الشباب/ات السياسية

اعتبر الباحثين في الشأن السياسي، ان المشاركة السياسية للمرأة مؤشرا على تقدم المجتمع والتنمية والديمقراطية، وتعزيز المواطنة. وعلى الرغم من اتخاذ بعض التدابير وعلى رأسها الكوتا، وقرار (توصية) المجلس المركزي في دورته 27 لعام 2015، بضرورة تحقيق المساواة الكاملة للمرأة وتعزيز مشاركتها في كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين، والا تقل نسبة مشاركتها في هذه المؤسسات عن 30%، بهدف تسهيل وصول النساء إلى مواقع صنع القرار. بالإضافة الى الجهود المبذولة والبرامج المنفذة من قبل كافة الجهات الفاعلة، الحكومية والأهلية وبتمويل المؤسسات الدولية، لرفع مستوى التوعية والتدريبات المتخصصة للنساء، إلا أن النتائج بقيت متواضعة، ولم ترقى للمستوى المطلوب، وما زالت غير كافية للتصدي للتفاوت القائم على أساس النوع الاجتماعي.

المرأة والانتخابات الرئاسية

منذ قدوم السلطة الفلسطينية في العام 1994 حتى العام 2022 (وقت اعداد هذه الدراسة)، تم اجراء الانتخابات الرئاسية مرتين، الأولى في عام 1996، التي شهدت منافسة امرأة واحدة على منصب الرئيس (السيدة سميحة خليل، وحصلت على نسبة 11.5% من أصوات الناخبين)، وترى النساء أن الانتخابات الرئاسية الأولى "كان دور النساء فيها جيد، سميحة خليل رشحت نفسها لأعلى مستوى سياسي، وتقبلها المجتمع ومنحها أصواتا، علما انها لم تكن تتوقع الفوز" مشاركات في المجموعات البؤرية. وتعبر احدى المشاركات بالقول: "يكفينا شرفا منافسة السيدة سميحة خليل كأول امرأة فلسطينية، والوحيدة حتى الأن تجرأت على المنافسة على منصب الرئيس في أول انتخابات في فلسطين" (مشاركة في المجموعات البؤرية). والانتخابات الرئاسية الثانية والأخيرة حتى إعداد هذه الدراسة، تمت في العام 2005، وقد أعلنت السيدة ماجدة البطش، ترشحها للانتخابات الرئاسية الفلسطينية، ولكنها فشلت في جمع عدد كاف من التوقيعات للاستمرار في ترشحها[112]. وتعتقد المشاركات أن المرأة غير مهيأة وليس أمامها فرصة في الواقع الحالي للمنافسة في انتخابات الرئاسة. تعبر إحدى المشاركات أنه "يبدو أن الواقع لا يسمح بعد بتقبل حقيقي لخوض المرأة تجربة

[112] RT عربي، 2019. https://arabic.rt.com/middle_east/1042039-%D8%A5%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D9%87%D9%86-%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%AA-%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A7%D8%AA-11-%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%B4%D8%AD%D9%86-/%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF%D9%87%D9%86

الرئاسة"[113]. وتعتقد مشاركة أخرى "انها تحتاج لثقافة تقدمية. عميقة الانتخابات الرئاسية مازال أمام النساء معركة طويلة لخوضها وتحتاج إلى مجتمع مدني قوي وثقافة تقدمية عميقة"[114].

وتعتقد المشاركات أنه يصعب عل المرأة المنافسة في انتخابات الرئاسة، التي يتنافس عليها أحزاب وقوى سياسية، ولا يوجد نساء ترأس حزب سياسي من الأحزاب الفلسطينية، وتعتقد كذلك أنه "لا يوجد مشاركة حقيقة في الانتخابات الرئاسية كونها "مرسومة، وترشح سميحة خليل كان طفرة، وهي تحترم على هذه الخطوة، ترشحت وهي تعرف ان حظوظها قليلة خصوصا أمام ابو عمار، وهي امرأة صلبة كونها شاركت ونافست".[115] عمليا الانقطاع وعدم انتظام العملية الانتخابية يفقد النساء فرصا لممارسة حقها كمواطنة في الترشح والانتخاب، وبالتالي فرصة التعلم ومراكمة الخبرة حتى في حالة الفشل.

المرأة في المجلس التشريعي

جرت الانتخابات التشريعية لمرتين أيضا منذ قدوم السلطة الفلسطينية سنة 1994، الأولى سنة 1996. وفي عجالة سيتم التطرق لوضعية النساء في المرتين، كونهما تجربتين مختلفتين بسياقات قانونية مختلفة، تفصل بينهما عشر سنوات، عملت خلالها الحركة النسوية والمؤسسات والمراكز النسوية والمجتمعية الكثير من البرامج التوعوية للنساء والمجتمع، ومواثيق الشرف مع الأحزاب، ومارست الضغوط لإقرار نظام الكوتا/ المحاصصة للنساء.

جرت الانتخابات العامة الأولى للمجلس التشريعي الفلسطيني والانتخابات الرئاسية في يناير 1996م، وفقاً لقانون الانتخاب الفلسطيني رقم 13 لعام 1995م، حيث اعتمّد نظام الدوائر المتعددّة، بدلاً من الدائرة الواحدة، بالإضافة لترشيح مستقلين. وتم تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى 16 دائرة انتخابية، منها 11 دائرة في الضفة الغربية، و5 دوائر في قطاع غزة، كان تمثيلها غير متساوي وذلك وفقا لعدد السكان، وقد تراوحت مقاعد الدوائر بين مقعد واحد واثني عشر مقعداً، وفازت في هذه الانتخابات خمسة نساء، من 88 عدد أعضاء المجلس التشريعي الأول أي بنسبة 5.7% فقط. فإذا كان هذا حال الأحزاب السياسية، فكيف يمكن للنساء الترشح كمستقلات وتحقيق الفوز في مجتمع أبوي لا يؤمن بقدرات النساء في القيادة، ولا يؤمن بوجودها في الحيز العام، وبوجود منافسة ذكورية واسعة؟ وترى احدى المشاركات: "النساء كمستقلات صعب تنجح" (مشاركة في المجموعة البؤرية). لذلك لا يمكن للقاعدة التقليدية الداعمة للنساء من الناخبين، أن تكون كافية، للحصول على الفوز. وترى احدى المشاركات أن: "العائلات هي التي تفرز مرشحيها وبالتالي يتم تغييب النساء بسبب العقلية الذكورية" (مشاركة في المجموعة البؤرية). هذا يعني ضرورة الدخول في عملية بناء التحالفات بين العائلات المعروفة والأحزاب السياسية وغيرها من المجموعات الأخرى، من أجل تأمين قاعدة شعبية أوسع لتحقيق النجاح. وفي المجتمع الأبوي تفرز العائلات مرشحيها من الذكور، فيما ترشح النساء لا يعتبر تمثيلا

[113]. سماهر المصري ناشطة نسوية. مرجع سابق

[114]. مقابلة وسام جودة. ناشطة نسوية وحقوقية، وباحثة في الشأن السياسي والنسوي. مرجع سابق

[115] . زهرة الواوي. مرجع سابق.

للعائلة، ويمكن ان يقبل ترشيح امرأة كإضافة وليس تمثيلا للعائلة، تضيف احدى المشاركات: وقت الانتخابات تتدخل الأحزاب والعائلية في هذه الفترة ما حدا بشوف النساء (مشاركة في المجموعات البؤرية).

وتعتقد بعض المشاركات ان النساء التي ترشحت بشكل فردي في الانتخابات الأولى وليس ضمن قوائم، دليلا على قناعة النساء بأهمية المشاركة السياسية، تؤكد احدى المشاركات: ترشحت النساء للمجلس التشريعي الأول بشكل فردي وليس ضمن قوائم، وهذا يدل على وجود قناعة لدى هذه النساء بالمشاركة السياسية (مشاركة في المجموعات البؤرية). وتعتبر بعض المشاركات أن ما قبل الكوتا ليس كما بعدها: هناك مرحلتين لمشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية، مرحلة ما قبل الكوتا ومرحلة ما بعد الكوتا، (مشاركة في المجموعات البؤرية).

وترى المشاركات أن الكوتا ساعدت النساء وهي ضرورية للنساء كتدبير مؤقت، "مشاركة النساء مقبولة والكوتا ساعدت، انا غير مقتنعة بالكوتا الا لفترة مؤقتة، حتى لو كانت الكوتا بنسبة 50%، انا أؤمن بالعدالة المطلقة وتمتلك النساء خبرات وهن قادرات وفاعلات، ولكن بحاجة لدعم من الحركة النسوية ومن أصحاب القرار، والعدالة المطلقة يجب ان تكون حاضرة"[116]. وتضيف مشاركة أخرى: في العام 1996 كانت نسبة تمثيل النساء في المجلس التشريعي ضعيفة جدا، لعدم وجود كوتا، وعندما تم اقرار الكوتا دخلت النساء على الانتخابات بقوة، ولكن متى سيتم الالتزام الكامل بها، والى متى ستستمر، (مشاركة في المجموعات البؤرية).

الانتخابات الثانية للمجلس التشريعي تم عقدها عام 2006، بعد مرور عشر سنوات، من الانتخابات الأولى، وعدم انتظام الانتخابات يبهت العملية الانتخابية لدى فئات واسعة، لا سيما الشباب الذين قفزت أعمارهم من سبعة عشر عاما لتصبح سبع وعشرون عاما، في ظل غياب الثقافة الديمقراطية والانتخابية، وغياب أو تغييب ممارستهم لحقهم الانتخابي، وهذا عبرت عنه مشاركة بالقول: هناك عملية بتر وعدم تواصل للأجيال، وبالتالي فإن عملية التغيير بطيئة، (مشاركة في المجموعات البؤرية). وقد سبق الانتخابات الثانية للمجلس التشريعي، اقرار نظام الكوتا/ المحاصصة للنساء، ففي عام 2005 ونتيجة نضال مؤسسات المجتمع المدني والحركة النسوية وافق "المجلس التشريعي الفلسطيني" على اقرار الكوتا (حصة إلزامية للنساء) بنسبة 20%، والتي تفرض ترتيب محدد لتمثيل المرأة في قوائم الأحزاب السياسية لانتخابات المجلس التشريعي. وقد نجحت 17 امرأة بنسبة 7.8% من اجمالي أعضاء المجلس المكون من 132 عضوا، وبنسبة 12.9% من نسبة الكوتا، أو حصة النساء التي كفلها القانون، في الانتخابات التشريعية التي عقدت في العام 2006. تؤكد النساء على أهمية الكوتا، وتطالب بزيادتها، تعبر احدى المشاركات: الكوتا مهمة، ومهم زيادة نسبة الكوتا، ومن ناحية أخرى يجب أن تختار النساء من يمثلها (مشاركة في المجموعة البؤرية). وتضيف مشاركة أخرى: "كان دور النساء ضعيفا رغم الوجود العددي في التشريعي، والكوتا على الرغم من كونها تشكل إنجازا، لكن الجميع لم يسعى إلى تجاوزها بل التزمت الأحزاب بالحد الأدنى، والانقسام أدى إلى تراجع في حجم ونوعية مشاركة

[116]. مقابلة سماح الخاروف مرجع سابق.

المرأة السياسية"[117]. وحملت احدى المشاركات النساء مسؤولية فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية، بقولها: "المرأة في الانتخابات السابقة كان لها دور واضح وملموس، والواقع ان حركة حماس ما كانت ستصل للحكم دون مشاركة فاعلة ونشطة للنساء سواء النشيطات بحركة حماس من النساء أو النساء اللواتي تم استغلالهن بالتصويت. وجزء من النساء ممن لا ترغب في التصويت لحماس تقاعست عن المشاركة في التصويب لأنها اعتبرت عدم التصويت هو عقوبة لحركة فتح، ولكن لم تدرك هذه النساء ضرر عدم مشاركتها إلا بعد ظهور النتائج"[118]. كما تم تحميل النساء وزر وتبعات اتجاهات التصويت"[119]. وانتقدت بعض المشاركات التزام الأحزاب السياسية بالكوتا وعدم زيادة المقاعد المخصصة للنساء قائلة: "كان دور النساء واضح وقوي لكن الأحزاب التزمت حرفيا بالكوتا وهذا مؤشر على موقفها من المرأة"[120].

ولكن ماذا كان دور الحركة النسوية وأدائها في ذلك الوقت، ولماذا تحمل النساء هذه المسؤولية، تقول هداية شمعون: "حين فازت حماس في الانتخابات التشريعية في العام 2006 تم لوم النساء لتصويتهن الكثيف لحماس، والذي قرأه بعض الكتاب والمراقبين أنه لم يكن عقابا للسلطة وحدها، بل للخطاب والأداء النسويين منذ قيام السلطة.

وعلى الرغم من ضمان الكوتا نسبة تمثيل محددة للمرأة في الترشح للانتخابات التشريعية، إلا أن هذه النسبة ما زالت مجحفة بحقها وغير مساندة لضمان مشاركتها بنسبة معقولة في عملية صنع القرار، فمن جهة، ما زالت نسبة تمثيل المرأة من خلال الكوتا دون المستوى الذي تستحقه بعطائها اللامحدود، ويحدد نظام الكوتا نسبة مشاركة المرأة في الترشح للانتخابات، وقد يكون الأنسب ان يحدد نسبة مقاعد الزامية للنساء في المجلس التشريعي، وذلك على مبدأ الكوتا للأديان، فقد لا ينجح ثلاثة مرشحين في بعض القوائم، كما حصل فعلا في الانتخابات الماضية، ففي هذه الحالة تغيب المرأة.

وصدر القرار بقانون رقم (1) للعام 2021 بشأن الانتخابات العامة، ليعيد ترتيب موقع النساء في القوائم الانتخابية، وهو بذلك يرفع نسبة مشاركة النساء في القوائم الانتخابية في الانتخابات التشريعية من 20% الى حوالي 26%، من خلال إعادة ترتيب مواقع النساء في القوائم، وهذا يضمن زيادة عدد النساء في القوائم ترشحا، ولا يضمن زيادة الوجود النسوي في النتيجة الانتخابية.

وهذا الترتيب لتمثيل النساء في القوائم الذي يكفل وجود امرأة بين أول ثلاث أسماء في القائمة ومن ثم امرأة في كل أربع أسماء تلي ذلك، الذي جاء به القرار بقانون بشأن التمثيل النسوي في القوائم الانتخابية يحمل تأثيراً على القوائم التي سوف تحصل على 7مقاعد فما فوق، أما القوائم التي ستحصل على أقل من 7 مقاعد، فإنها لن تستفيد من التعديلات التي جاء بها القرار بقانون

---

[117]. مرجع سابق، مقابلة هويدا الدريلي.

[118]. مرجع سابق، مقابلة عزة رزق.

[119]. وفاء عبد الرحمن، 2016. تعزيز مشاركة المرأة في الحوارات الوطنية "بما في ذلك الحوار حول أسس الشراكة السياسية والعقد الاجتماعي بين مختلف التيارات التي تقبل بمبدأ الشراكة". https://www.masarat.ps/files/content_files/ktb_lmr_wfq_lmtbw_0.pdf

[120]. وسام جودة مصدر سابق.

في حال التزمت هذه القوائم بالحد الأدنى للتمثيل النسائي وفق القرار بقانون رقم 1 للعام 2021 دون زيادة[121].

وتبقى هذه النسبة للكوتا مخالفة لنص القانون الأساسي المعدل الذي نص على المساواة بين الافراد بدون تمييز، ومن جانب أخر لم ترقى هذه النسبة كما ذكرنا سابقا بخصوص توصية المجلس المركزي في دورته 27 لعام 2015، على ضرورة تحقيق المساواة الكاملة للمرأة وتعزيز مشاركتها في كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين ... والا تقل نسبة مشاركتها في هذه المؤسسات عن 30%.

[121]. الأرض للأبحاث والدراسات السياسية. *المشاركة السياسية للنساء في فلسطين: التشريعات المحلّية والممارسة الفعلية.* https://ard.ps/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%/

مقتطفات من الحالة الدراسية /قصة نجاح/ جنان (وجنات) حبش

عضو مجلس بلدي قباطية

عمري 32 سنة، كنت أعيش خارج فلسطين وعدت منذ 10 سنوات، كنت معنية اتعرف على الواقع الاجتماعي والسياسي في فلسطين وواقع النساء، في الجامعة كنت منسقة اخوات دلال ثم منسقة الاخوات في جامعات الشمال الثلاثة، فكرت أشارك في الانتخابات على رأس قائمة أشكلها انا من الشباب ذكوراً ونساءً، وتم التواصل معي من مسؤولي العائلات وعرضوا علي خوض الانتخابات في قائمتهم، أنا أعتبر ان عناصر الضعف في المجتمع هي فئة المرأة والشباب. على المرأة ان تسعى وتعمل على تمكين نفسها ورفع قدراتها ولا تنتظر لمن هو على رأس الهرم ان يقوم بخدمتها، قباطية معادلتها عائلات وليس أحزاب مع ان الحزب الأبرز فيها هو فتح، هنالك في البلدة خلافات عائلية كبيرة جداً، كنت افكر ان أشارك في الانتخابات على رأس قائمة اشكلها انا من الشباب ذكوراً ونساءً، وتم التواصل معي من مسؤولي العائلات وعرضوا علي خوض الانتخابات في قائمتهم، كان لي 3 شروط، أولا انا لست جزء من الكوتا ثانيا ان تضم القائمة كافة العائلات في قباطية وثالثاً ان تشمل الشباب وكل الاعمار، أجمعت البلد على كفاءتي وضرورة ان أكون في المجلس البلدي، طالبت ان أكون نائب الرئيس ولكن ابن عمي مرشح لنائب الرئيس ورفض التنازل وقرر الانسحاب من القائمة، اذا أصريت أكون نائب رئيس، تحت مبرر انني كامرأة لن أتمكن من الخروج ليلاً او في حالات الضرورة، فاجتمعت القائمة واقنعوني ان اتنازل عن نائب الرئيس وان استلم اللجنة المالية في البلدية وانا اول امرأة في البلديات مسؤولة عن اللجنة المالية، كانت عائلتي الصغيرة داعمة، الاب اكبر داعم واخوتي الذكور ايضاً، العائلة الأكبر لم تكن داعمة، بل وقفوا ضد خوضي الانتخابات، أعضاء المجلس حاليا اكثر من نصفهم شباب بالأعمار ما بين 25 و 40. كان هدفي تغيير الصورة النمطية للمرأة، التحقت بدورات تتعلق بالقضايا المالية لأتمكن من الاشراف على اللجنة المالية وفهم ما يجري فيها، رفضت اخذ بدل مالي عن الجلسات التي لم احضرها وكذلك أوقفت بدل العمل الإضافي لرئيس البلدية في الحالات التي لا يعمل بها عمل إضافي، عملت على تأسيس جمعية نسوية (فلسطينيات بلا حدود) – بداوم يومياً وبراجع جميع الأوراق قبل التوقيع، وجود المرأة يحدث فارق كبير لأنها نصف المجتمع وهي تمثل احتياج لهذا النصف، وهي قادرة أكثر من الرجل الدماغ علمياً (دماغ المرأة على شكل شبكة عنكبوت في حين ان دماغ الرجل على شكل حبة جوز). هناك عزوف لدى الشباب عن المشاركة، كلما زاد بهم العمر. والشباب قيادة مرحلة فقط، حيث تتعامل الأحزاب مع الشباب (فزعة). ويتركز اهتمامهم في الأندية التخصصية في الجامعات أكثر من المشاركة السياسية العامة، وهذا درس للأحزاب السياسية للتفكير بالتغيير. والأسباب؛ انسداد الأفق السياسي، وانعدام التغيير، ووجود نفس الأشخاص في القمة، وبعد القيادة عن القاعدة، والتمييز في الحقوق، وبالتالي فقد الشباب المصداقية، فالشباب وقود للأحزاب. اليوم الجميع بتقبلوني وبحترموني، حقوق الموظفين عندي أساسية

إطار رقم 3

مع كل هذه السلبيات تبقى الكوتا كتدبير مؤقت مهمة للنساء وبعض النساء استفادت من الكوتا النسوية والكوتا المسيحية، تقول أحدى المشاركات: "تخصيص (الكوتا) للنساء في الهيئات المحلية مهم واوصلت نساء للمجالس ولكن غير فاعلات وهناك نساء مهتمة بالمشاركة والانجاز، لأنها تشعر بالانتماء ولديها المعرفة والقدرة على ممارسة المعرفة والانتماء، وأنا شخصيا استفدت من الكوتا، سواء كوتا النساء أو كوتا المسيحية"[122]. مشاركة أخرى لا تعارض الكوتا بشكل مطلق ولكنها تعارض ترتيب النساء في القوائم وفقا للكوتا، "انا ضد الكوتا بترتيبها لمقاعد النساء، وجهة نظري وضع ترتيب لموقع النساء، كأن يكون ترتيب أول امرأة في القائمة رقمها 2 وهذا جيد"[123]. ترى مشاركة أخرى: ان الفرص المتاحة أمام النساء للوصول للمجلس التشريعي محدودة، فالتنظيمات التزمت بالكوتا فقط وكان بإمكانها رفع نسبة ترشيح النساء عن الكوتا المقررة، العقلية ذكورية، ولا تدعم النساء[124].

كان من المفروض اجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية الثالثة في أيار وتموز من عام 2021 على التوالي، وفقا للمرسوم الرئاسي في 2021/1/15، وتم تأجيلها وفقا للمرسوم الرئاسي في 2021/4/30، لحين توفر شروط اجرائها وفقا للمرسوم[125]. وعليه لم يتم اختبار النسبة الجديدة للكوتا في النتائج الانتخابية.

إذا كانت الكوتا كتدبير إيجابي (تمييز إيجابي) لمشاركة المرأة في صنع القرار، السؤال هنا هل ستكون النساء موحدات، وهل هن متفقات على رؤى موحدة، وأهداف وتكتيكات موحدة فيما يخص القرارات التي سيشاركن في صنعها، هل سيتم إيلاء نفس الاهتمام والتوجه لقضايا النساء، هل ستتفق النساء على ذات الموقف لصالح إقرار قانون حماية الأسرة مثلا؟ أو موائمة التشريعات الوطنية مع اتفاقية سيداو؟ هل ستتخلص النساء من الفكر الذكوري الأبوي الذي استبطنته من واقع التنشئة والتهميش وتعيد انتاجه؟ وبالتالي لصالح من سيكون الاصطفاف، وأية مرجعيات ستحكم اصطفافها؟ الأهم من ذلك كله لماذا تكون هذه المعركة معركة النساء وحدها؟ لماذا لا يتم تنفيذ ما تم تضمينه في القانون الأساسي، والقوانين التي تنص على المساواة وعدم التمييز؟

هذه التساؤلات وغيرها، تحتاج من الحركة النسوية والمجتمع النسوي مزيدا من البحث والدراسة مستقبلا.

بالرغم من أهمية الكوتا في المرحلة الحالية، الا إنها ستبقى قاصرة عن الدفاع عن نصف المجتمع، قبل ان تصل نسبة هذه الكوتا الى 50%، إذا اعتبرنا ان كافة النساء التي تصل من خلال الكوتا، ستتبنى قضايا النساء وتدافع عنها.

وختاما، أجمعت المشاركات أن الذكورية السائدة في المجتمع الفلسطيني والأحزاب السياسية تجعل الظروف غير مواتية للنساء للمنافسة في الانتخابات الرئاسية، بالرغم من الاحترام والتقدير الذي عبرت عنه المشاركات للسيدة سميحة خليل على منافستها في الانتخابات الرئاسية الأولى. كون المجتمع الفلسطيني لا يثق بقيادة النساء، وبالتالي من الصعب جدا فوز أي مرشحة مستقلة للرئاسة، بالإضافة شرط الاستقالة من الوظائف العمومية للمترشحين/ت للرئاسة والمجلس التشريعي أيضا. وهناك أيضا ما يسمى

[122]. حنان قاعود مرجع سابق.
[123]. مقابلة سائدة أبو شقرا مرجع سابق..
[124]. ابتسام جلامنة. مرجع سابق.
[125]. لجنة الانتخابات المركزية 2021، *تقرير الانتخابات العامة 2021 (المؤجلة).*

(بالعوار الدستوري)[126]، في تقييد ترشح المستقلين للانتخابات الرئاسية الفلسطينية، في القرار بقانون رقم (1) لسنة 2021 (القانون المعدل)، حيث تم تعدل الفقرة (5) من المادة (39) من القانون الأصلي، والتي تنص على: (يرفق مع طلب الترشح صورة عن البرنامج الانتخابي ونسخة الكترونية ملونة عن الشعار والرمز الانتخابي، وشهادة حسن السلوك، وكتاب من ممثل القائمة أو الحزب (إذا كان مرشحاً عن قائمة أو حزب)، لتصبح (يرفق مع طلب الترشح صورة عن البرنامج الانتخابي، ونسخة إلكترونية ملونة عن الشعار والرمز الانتخابي، وشهادة عدم محكومية، وكتاباً من ممثل القائمة أو الحزب)[127]. وبالتالي تم إلغاء الجملة الشرطية في القانون الأصلي والتي تنص على أن يقدم المرشح ضمن طلب الترشح "كتابا من ممثل القائمة أو الحزب –إذا كان مرشحا عن قائمة أو حزب– وبشطب الجملة الشرطية التي تحتها الخط فُهم ضمنيا أن الترشح للرئاسة فقط من خلال الأحزاب أو القوائم الانتخابية، واعتبر هذا التعديل خطير، لحرمانه المستقلين من الترشح للانتخابات الرئاسية، تعارض مع المادة (26) من القانون الأساسي، بنصها على أن "للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات ولهم على وجه الخصوص البند الثالث التي تنص على: 3– التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام وفقاً للقانون"[128].

ألغاء الجملة الشرطية في القانون الأصلي والتي تنص على أن يقدم المرشح ضمن طلب الترشح "كتابا من ممثل القائمة أو الحزب –إذا كان مرشحا عن قائمة أو حزب–، وبشطب الجملة الشرطية التي تحتها الخط فُهم ضمنيا أن الترشح للرئاسة فقط من خلال الأحزاب أو القوائم الانتخابية، واعتبر هذا التعديل خطير، لحرمانه المستقلين من الترشح للانتخابات الرئاسية[129].

ولا زالت الذكورية سائدة في الأحزاب السياسية، ولا زالت نسبة النساء في اعلى هيئة قيادية للأحزاب السياسية تقل عن 20%، ولا يوجد حاليا امرأة واحدة ترأس حزبا سياسيا، وبالتالي لن تجد الدعم الكافي داخل حزبها أو قائمتها المستقلة للترشح للرئاسة، وبالتالي من المستبعد ترشح امرأة للرئاسة، ولا توجد فرصة لترشح مستقلات كما حصل في الانتخابات الرئاسية الأولى بسبب تعديل البند المذكور أعلاه.

تتفق المشاركات مع أهمية الكوتا للنساء، بشكل عام باستثناء مشاركة واحدة، وتتفق النساء أيضا على ضرورة رفع نسبة الكوتا الى 30% وفقا لقرار المجلس المركزي، ويتم رفعها تدريجيا لتصل الى 50%، أي بنسب متساوية للنساء والرجال، والوصول الى

---

[126] . العَوارُ لغةً، هو العيبُ في العين، كالعقارِ ونحوه، وهو مشتقٌ من العَور لما يصيبُ العين البشريّة المُبصرة من رمدٍ وغيره فيعطّل عملها. وهو في الاصطلاح القانوني، عدم استيفاء النصوص التشريعيّة لأوضاعها الشكليّة والموضوعيّة، ومخالفتها لقاعدةٍ أو أكثر في القانون الأساسي للدولة/ الدستور. موقع قانون العرب، 2014. العَوار الدستوري في التشريعات والنُظم. https://www.law-arab.com/2014/11/constitutional-legislation-regulations.html

[127]. رشاد توام، 28 شباط 2022. العوار الدستوري في تقييد ترشح المستقلين للانتخابات الرئاسية الفلسطينية. وكالة معا الإخبارية. https://www.maannews.net/articles/2033829.html

[128]. المرجع السابق.

المساواة التامة وفقا لما ورد في القانون الأساسي الفلسطيني. ومن ناحية أخرى تنتقد الأحزاب السياسية لعدم تجاوز نسبة الكوتا لصالح النساء وتمكين عدد أكبر من النساء للوصول الى المجلس التشريعي.

المرأة في الهيئات المحلية[130]

جرت الانتخابات المحلية في الضفة الغربية على مرحلتين، الانتخابات وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم (18/123) لسنة 2021، بتاريخ 2021/9/6. جاءت المرحلة الأولى بتاريخ 2021/12/11، حيث وصلت 154 هيئة محلية لمرحلة الاقتراع، فيما تم الاتفاق في 162 هيئة محلية، التي ترشحت فيها قائمة واحدة، على تشكيل المجالس المحلية بالتزكية، وهناك 62 هيئة محلية لم تترشح فيها قوائم، أو رشحت قوائم غير مكتملة. فيما منعت حركة حماس اجرائها في قطاع غزة. وجرت الانتخابات في المرحلة الثانية بتاريخ 2022/3/26 في 50 هيئة محلية في الضفة الغربية[131].

بلغت نسبة النساء المتقدمات للترشح خلال الانتخابات المحلية في مرحلتها الأولى 25%، بينما شكلت النساء اللواتي فزن 20.5% من القوائم الانتخابية التي تنافست على مقاعد البلديات والمجالس القروية. وبلغت نسبة النساء اللواتي تسلمن مقاعدهن بالتزكية 23%، وهذا يدلل على أن النساء احتفظن بالحدود الدنيا لنسبة الكوتا وهي 21.8% من القوائم الانتخابية[132].

انتقدت المشاركات نتائج الانتخابات المحلية الأخيرة حيث لم تتجاوز النساء نسبة الكوتا، وتعتقد المشاركات أن هناك أسبابا لضعف تواجد النساء في الهيئات المحلية، منها الخلل في النظام الانتخابي الذي حدد ترتيب النساء في القوائم الانتخابية، أضعف إمكانية فوزها. بالإضافة لضعف الأطر النسوية وبعدها عن القاعدة الجماهيرية، وطالبن برفع نسبة الكوتا والالتزام بقرار المجلس المركزي، وضمان مواقع متقدمة للنساء في القوائم تضمن لهن الفوز. تؤكد احدى المشاركات: ان المشكلة في النظام الانتخابي وهو سبب من اسباب الحد من مشاركة النساء، (مشاركة في المجموعات البؤرية). وترى مشاركة أخرى: أن الأطر النسوية أيضا تتحمل مسؤولية في هذا الموضوع، لدينا مشكلة في الاطر النسوية وهو ابتعادنا عن القاعدة المجتمعية والنساء، يوجد قيادات نسويه لم يوافقن على ترشيح أنفسهن، (مشارك في المجموعات البؤرية). تضيف مشاركة أخرى: تراجع الوضع السياسي يؤثر على المشاركة السياسية، (مشاركة في المجموعات البؤرية).

وفي قطاع غزة، حيث لم تجري الانتخابات، تحدثت المشاركات بلغة نقدية حول هذه الانتخابات، تقول هويدا: قبل سنتين أو ثلاث كان هناك حديث عن انتخابات البلديات وكان يرد ذكر أسماء ضمن القوائم ولكنهن نساء أخريات غير النساء اللواتي لهن باع طويل في العمل السياسي، وكانت القيادات النسائية ترى نفسها أكبر من البلديات، بالإضافة إلى عدم وجود الصف الثاني الذي يستطيع خوض تجربة المجالس المحلية، (هويدا الدريملي). تضيف عزة رزق: في غزة تم استبدال النساء بنساء غير فاعلات لم نلمس نتيجة وجودهن في المجالس واعتقد ان وجودهن كان من باب الديكور أكثر منه من باب الفعل (عزة رزق). وتضيف

---

130. لم تجري الانتخابات المحلية في قطاع غزة بسبب الانقسام السياسي.

131. لجنة الانتخابات المركزية–فلسطين. https://www.elections.ps/tabid/1166/language/ar-PS/Default.aspx

132. مؤسسة مفتاح، 2021. ورقة حقائق: *"الانتخابات المحلية في مرحلتها الأولى 'حضور النساء في القوائم والدعاية الانتخابية'."*

وسام رغم أهمية انتخابات البلديات، ولكن اهتمام النساء بها كان ضعيفا وفي المحصلة النهائية أفرزت الانتخابات وجود شكلي للمرأة، (وسام جودة).

وشهدت المرحلة الثانية فوز 19% فقط من النساء من خلال التزكية والاقتراع، بواقع 18% بالاقتراع، و21% تزكية، في تراجع عن المرحلة الأولى التي شهدت فوز النساء بنسبة 20.5% من خلال الاقتراع، و21.8% بالإجمالي "اقتراع وتزكية"، ما يعني أن هذه النسب بمجملها تؤكد على ان تواجد النساء في الهيئات المحلية حافظ عليه وجود الكوتا فقط، وأن الالتزام بها كان هو الكفيل الوحيد لتواجد النساء في القوائم الانتخابية بشكل عام. ترأست النساء 9 قوائم في المرحلة الأولى، وترأست 8 قوائم في المرحلة الثانية، وشغلت 3% من المرشحات المقعد الثاني في القوائم الانتخابية، فيما 30% من المرشحات شغلت المقعد الخامس [133]. ترأست النساء 9 قوائم في المرحلة الأولى، وترأست 8 قوائم في المرحلة الثانية، وشغلت 3% من المرشحات المقعد الثاني في القوائم الانتخابية، فيما 30% من المرشحات شغلت المقعد الخامس[134].

وهنا تستذكر المشاركات انتخابات البلديات في العام 1976، وهي الانتخابات الوحيدة في ظل الاستعمار الاستيطاني، والمرة الأولى التي تشارك فيها النساء بالانتخابات (شاركت بالانتخاب فقط)، وسجلت حضورا قويا في هذه الانتخابات، كانت النساء لا تتمتع بحق المشاركة، بالترشح أو بالتصويت، والحركة الوطنية استغلت هذه الفرصة، حيث راهن الاحتلال على فوز روابط القرى، ولعبت النساء دورا كبيرا في فوز قوائم منظمة التحرير الفلسطيني، مشاركة في المجموعات البؤرية.

وصلت النساء للهيئات المحلية سواء بالانتخاب أو التعيين أحينا لاستكمال العدد المطلوب فقط، وهي تنتقد أداء المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، كما جاء في مقابلة احدى المشاركات "واقع المجالس القروية غير مرضي، وعدم تفعيل أية رقابة على اجتماعات الهيئات، أو تقديم الخدمات المطلوبة، صدمت من واقع المجلس ولم يتحقق هدفي من خدمة المجتمع، يهمني أن تصل الخدمة للناس، النساء تحتاج لمظلة داعمة، وزارة شؤون المرأة قدمت تدريبات للمدافعات في لجان الاسناد واعطونا صورة وردية ولكنهم قطعونا، وصلونا لنص الطريق وتركونا نتساءل ماذا بعد، أيضا وزارة الحكم المحلي لم تساعدنا، ولا يوجد ثقة بين الوزارات والمجتمع المدني"[135].

تعزيز مشاركة النساء في صنع السياسات المحلية، والتي تتلامس بشكل مباشر مع حياتهن وحياة أسرهن يساهم في تحسين نوعية الحياة في هذه المجتمعات من ناحية، وتمكين النساء سياسيا من ناحية أخرى، ومشاركة النساء في السياسات المحلية بالمعنى الواسع، سواء كان رسميا على مستوى المجالس المنتخبة، أو على مستوى مؤسسات المجتمع المدني المحلية، يساهم في حدوث تحول نوعي في المشاركة السياسية للنساء من مجرد التمثيل إلى التمكين ثم إلى التأثير.

[133]. مؤسسة مفتاح، 2022. حقائق وأرقام: *"الانتخابات المحلية في مرحلتها الثانية 'حضور النساء والشباب في القوائم والدعاية الانتخابية'.*

[134] . لمزيد من المعلومات يمكن مراجعة المرجعين السابقين.

[135]. سائدة أبو شقرا. مرجع سابق.

قصص النجاح من منظور المشاركات

طرحت المشركات العديد من قصص النجاح لنساء خضن الانتخابات البلدية بنجاح، وتركن بصمة واضحة في أدارة مدنهن وبلداتهن وقراهن، من هذه الأسماء في الضفة الغربية: جانيت خوري أول امرأة تفوز برئاسة بلدية رام الله في العام 2005، فيرا بابون أول امرأة تفوز برئاسة بلدية بيت لحم في العام 2012. بالإضافة الى عائشة نمر رئيسة مجلس قروي قيرة سابقا، وأريج عاصي رئيس بلدية بيت لقيا سابقا، وسماح الخاروف عضو مجلس بلدية نابلس سابقا، وروضة أشقر عضو مجلس قروي صيدا سابقا. وفي قطاع غزة: زهيرة كمال كأمين عام لحزب، دكتورة آمال حمد كوزيرة للمرأة، دكتورة ليلى غنام المرأة الوحيدة في موقع محافظ، ابتسام الزعانين في تجربة الانتخابات البلدية في قطاع غزة، ميرفت البيطار في المجال الرياضي.

تجاوزت المشاركات قصص نجاح المرأة في مجال الحكم المحلي لتمتد الى مجالات سياسية واجتماعية أخرى كانت كالتالي: المرحومة سميحة خليل المرأة الفلسطينية التي نافست في الانتخابات الرئاسية، بالإضافة لدورها الريادي في العمل الوطني والاجتماعي، المرحومة أمنة الريماوي كأول امرأة نقابية، القيادات الشابة المشاركة في المجموعات البؤرية، العضوات الأوائل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في الداخل والخارج. وأجمعت المجموعات البؤرية على ان كافة المشاركات في هذه الدراسة هن قصص نجاح في مجالاتهن. وفي قطاع غزة سجلت المشاركات قصص نجاح لمؤسسات اعتبرتها رائدة في موضوع التمكين السياسي للنساء مثل طاقم شئون المرأة ومركز شئون المرأة والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

وفي سياق متصل اعتبر جزء من المشاركات ان الواقع الحالي للمشاركة السياسية للنساء محفز بالرغم من كل الأرقام والنسب المتدنية!!! ولكن بمقاربة أخرى اعتمدت التفاؤل من جهة والمسؤولية التاريخية من جهة أخرى، وبشكل أكثر وضوحا، تفاؤل لأن ما تم تحقيقه حتى الأن تحقق بجهود فاعلات من الحركة النسوية ومؤسسات المجتمع المدني، من خلال النضال النسوي والمؤسسي، وهذا يعني مع استمرار هذه الجهود سيكون الواقع أفضل. وهذا يلقي عليهن المسؤولية لاستكمال النضال لتحسين الواقع. تقول احدى المشاركات: لو لم يكن الواقع محفزا، لما وجدتينا نتحدث ونجيب على الأسئلة.

وفي قطاع غزة لدى نسائها من المعيقات ما يكفي بدفع النساء أبعد ما يكون عن كافة أشكال المشاركة وليس المشاركة السياسية فقط، ولكن نساء غزة لسن كأي نساء، وعليه فالمعيقات جمة في كل المجالات وعلى كل المستويات، وهذا بحد ذاته يشكل الدافع للنساء للمشاركة والمطالبة بمزيد من المشاركة لعلهن يتمكن من تغيير هذا الواقع. فهناك المعيقات العامة للنساء في فلسطين كالتشريعات، والأبوية والثقافة المجتمعية، والواقع الاقتصادي والبطالة والفقر والعنف، وتغول المستعمر، هموم مشتركة للمرأة الفلسطينية، وحتى نكون منصفين، فبالرغم من شمولية هذه العوائق، فهي أكثر حدة وعمقا في قطاع غزة مما هي عليه في الضفة الغربية، والأمر لم ينتهي هنا، فغزة تنفرد بحصارها، وغزة ينفرد بها من قسمها.

تعبر احدى المشاركات: "الواقع محفز وأرضية خصبة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية رغم كل العراقيل والتحديات الموجودة، لكننا بطبيعتنا كفلسطينيين/ ات واقعنا الفلسطيني يفرض علينا جميعا ذلك، هنا سأعطي مثالاً، فاستمرار حالة الانقسام تتطلب فتح

مساحة واسعة من أجل مشاركة المرأة لإنهاء هذا العبث، ومن جهة أخرى استمراره يعيق مشاركتها وتطوير أدائها السياسي"[136]. وترى مشاركات أخريات غير ذلك، "الواقع الحالي معيق خاصة الواقع الاقتصادي للنساء الذي يشكل أهم العوائق أمام النساء في المشاركة السياسية، فالاحتياجات الأساسية غائبة وجهد النساء منصب حول تأمين الاحتياجات الأساسية لها ولأسرتها فكيف تفكر في السياسة، وعدم امكانية تصرف المرأة بملكيتها وتبعيتها للرجل في أمور الملكية، التشريعات والثقافة المجتمعية الذكورية والنظرة الدونية للمرأة من المعيقات الرئيسية المؤثرة على النساء في شطري الوطن" [137].

المرأة في المنظمات والاتحادات النقابية

تتمتع فلسطين بالتعددية النقابية، –وهي بشكل عام– ظاهرة صحية، وهناك عددا من الاجسام النقابية (الاتحادات)، منها على سبيل المثال لا الحصر، الاتحاد العام لعمال فلسطين، والاتحاد العام لنقابات العمال، اتحاد النقابات العمالية الفلسطينية الجديدة، والاتحاد العام الفلسطيني للنقابات العمالية المستقلة، واتحاد العمال الفلسطيني في قطاع غزة، الذي تم تأسيسه بعد الانقسام، ونقابة الوظيفة العمومية التي ينتسب لها جيش من الموظفين العموميين والتي تم حلها من قبل السلطة، بالإضافة للنقابات المهنية. ولكن سمة التعدد التي من المفترض أن تكون سمة إيجابية، في الواقع الفلسطيني زادت من واقع الشرذمة للحركة النقابية الفلسطينية، في ظل غياب الديمقراطية، وضعف البرامج الخدماتية التي انطلقت النقابات العمالية لتحقيقها.

وفي هذا السياق، لا بد من التأكيد على صعوبة فصل العمل النقابي عن العمل الوطني، وهذا ما يشهده التاريخ الفلسطيني، ففي ظل استمرار وجود الاحتلال لا يمكن فصل التوجهات الحزبية والفصائلية للأفراد والعمال وقادة النقابات والاتحادات العمالية[138]. وهذا الأمر مفهوم في السياق الفلسطيني، كما النضال النسوي المتقاطع مع النضال الوطني، بشرط ألا يطغى على الهدف الذي أنشئت من أجله هذه الاتحادات، فالتوازن والتقاطع مطلوبان.

هنا من الضروري التطرق لسوق العمل ووضعية النساء فيه لانعكاس ذلك بشكل كبير على مشاركة النساء النقابية فضعف سوق العمل وهشاشته، الى جانب ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 17.2% للعام 2021، مقابل 42.9% في البطالة وارتفعت نسبة مشاركة النساء الى 18% في الربع الثاني للعام 2022، مقابل معدل بطالة بنسبة 38% لنفس الفترة[139]. وكون المشاركة في سوق العمل تعني العاملات والباحثات عن عمل، فالنسبة الحقيقة للنساء العاملات قد تصل الى نصف النسبة المذكورة، وبحدها الأقصى 10% من النساء تعمل.

---

[136]. مقابلة وسام جودة. مرجع سابق.

[137]. مقابلة هويدا الدريملي. وسماهر المصري. مرجع سابق.

[138]. مركز مسارات، 2019. *نحو سياسات فاعلة لمعالجة ضعف وتشرذم العمل النقابي.*
https://www.masarat.ps/ar_print.php?id=4e7272y5141106Y4e7272

[139] . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. *مسح القوى العاملة الفلسطينية: الربع الثاني دورة (نيسان–حزيران 2022). رام الله – فلسطين.*
https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4293#:~:text=%D8%A7%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%B6%20%D8%B9%D8%AF%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%86%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B

علاوة على تركز عمل النساء في الاقتصاد غير المنظم كعمالة غير منظمة[140]. وتشير التقديرات الى أن نسبة لا تقل عن 55 %من العاملات هي عمالة غير منظمة[141]. وقد أشار مسح القطاع غير المنظم أن 60% من النساء في سوق العمل هي عمالة غير منظمة، ويؤكد المسح أيضا أن 90% من مجمل العاملات بشكل غير منظم تعمل بدون أجر[142]. وبالنظر الي تعريف العمالة المنظمة أدناه فهي عمالة تفتقر لكافة أنواع الحماية.

ويتسم سوق العمل الفلسطيني بالذكورية كما تصفه بعض الدراسات، وبالتالي يفضل تشغيل الذكور على الإناث بسبب تكلفة تشغيلهن المتعلقة بالأمومة وساعات الرضاعة، بالإضافة لقصور النظام الاقتصادي الذي يديره، والذي يعلي رأس المال الاقتصادي على رأس المال الاجتماعي، وهذا ما يفسر قصوره في توفير فرص العمل للنساء[143]. وترتبط هذه الذكورية، وهذا القصور في توفير فرص عمل للنساء، بمنظور المجتمع لأدوار النوع الاجتماعي المنوطة بالمرأة، فهي لا تراها في الدور الإنتاجي، كون الذكور هم كاسبي الرزق، فيما ينحصر دور النساء في الدور الانجابي. وفي الواقع تفسر 46.8% من النساء وجودها خارج القوى العاملة بتفرغها للأعمال المنزلية[144]. لا تنكر الباحثة أعباء الدور الإنجابي والدور الرعائي، الأعباء المنزلية التي تحملها النساء الى جانب الدور الإنتاجي في حالة مشاركتها في سوق العمل، وتعتقد الباحثة أن سوق العمل غير مفروش بالورود للنساء نتيجة النظر الذكورية، وتعتقد أن هذه الإجابة من النساء، ناتجة عن الإحباط الذي تعانيه النساء من طول فترة البحث والانتظار لفرصة العمل. لا سيما أعلى نسبة للمشاركات في سوق العمل من النساء 57.2% هن فئة المتزوجات، تليها فئة اللواتي لم

3%D9%88%D9%82,%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%A7%D8%B6%20%D8%B9%D8%AF%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%86%20%D9%81%D9%8A%20%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%B7

[140] . **العمالة غير المنظمة:** العدد الإجمالي للوظائف غير المنظمة، سواء كانت في منشآت القطاع المنظم أو منشآت القطاع غير المنظم أو الأسر المعيشية. وتشمل: العاملون المستقلون وأصحاب العمل الذين يعملون في منشآتهم الخاصة في القطاع غير المنظم العمال. المساهمون من أفراد الأسرة، بغض النظر عما إذا كانوا يعملون في منشآت في القطاع المنظم أو غير المنظم، الموظفون في وظائف غير منظمة، سواء كانوا يعملون في منشآت القطاع المنظم أو غير المنظم، أو كعمال منزليين مستخدمين لدى الأسر المعيشية، أعضاء تعاونيات المنتجين غير المنظمين، والعاملون المستقلون الذين ينتجون سلعاً للاستخدام النهائي لأسرهم المعيشية حصرياً، وهي العمالة التي تفتقر للحماية الاجتماعية.

مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٣. ٢٠١٤. *الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم*. مكتب العمل الدولي جنيف. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_218456.pdf

[141]. سلامة أبو زعيتر، 2021. النساء في سوق العمل غير الرسمي والتشغيل الذاتي في فلسطين. الحوار المتمدن–العدد: 6855 – 2021 / 3 / 31. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=713984

[142] . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2014. *مسح القطاع غير المنظم والعمالة غير المنظم: النتائج الأساسية 2008.* *https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1760.pdf*

[143] . الكفري، صالح وخديجة حسين، 2011. *واقع التمييز في سوق العمل الفلسطينية من منظور النوع الإجتماعي نحو مستقبل يضمن المساواة بين الجنسين.* رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

[144] . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2021. رام الله– فلسطين. https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2605.pdf

يتزوجن أبدا بنسبة 38%[145]. وهذا يعني أن النساء تتحمل أعباء الدور الإنتاجي الى جانب دورها الإنجابي والرعائي وعبء الأعمال المنزلية في حال توفر فرص العمل.

عمليا ضعف وجود النساء في سوق العمل، ينعكس على التمكين الاقتصادي للنساء وأسرهن، وبالتالي ينعكس على المشاركة السياسية والاجتماعية، ومن المتوقع تأثيره في زيادة العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتضطر النساء للسكوت على العنف لعدم وجود مصدر دخل آخر غير دخل الشريك المعنِف. وتحد هذه الأعباء، وقد تمنع، ممارسة النساء للدور السياسي والمجتمعي الطوعي، حيث 30.8% من العاملات منتسبات للنقابات[146]، وينخفض وجودهن في المناصب القيادية للنقابة نتيجة لأدوار النوع الاجتماعي، وعدم توفر الوقت للجهود الطوعية وغياب الثقة بقدرات النساء.

تعبر احدى المشاركات: "العمل النقابي تم إضعافه منذ فترة طويلة وتحول إلى أجسام بلا فعل حقيقي على الأرض، كان من الممكن أن يكون للنساء دور مهم في العمل النقابي لو كانت الظروف السياسية العامة أفضل وأوضاع النساء والناس عامة من الناحية الاقتصادية أقوى" (مشاركة في المجموعة البؤرية). وتضيف مشاركة أخرى: "ينطبق عليه ما ينطبق على جميع الحالات من ضعف وتهميش نحن بحاجة إلى نهضة عميقة لاستعادة دورنا" (مشاركة في المجموعة البؤرية).

وتوضح مشاركات أخرى بالقول: "الحزب السياسي يطغى على العمل النقابي، وجود المرأة في كل هذا التعدد النقابي ضعيف جدا، وذلك لأسباب متعددة، منها العقلية الذكورية، والاستبعاد وعدم اخذ المرأة على محمل الجد. والمرأة على مستوى الاجسام الوسيطة ما بين الهيئة العامة والمستوى الأول في النقابات امرأة أو اثنتين فقط، وعلى مستوى الفروع يوجد عدد من النساء، ولكن المرأة لا تقود. النساء موجودة في الهيئات العامة، وبشكل محدود في الهيئات الوسطى للنقابات" (نقابية مشاركة في المجموعات البؤرية). وتضيف مشاركة أخرى: "أعتقد لا وجود لمثل هذه المشاركات وإن وجدت لا نلمس تأثيرها المباشر على النساء العاملات. المرأة تحضر الاجتماعات ولكن لا تشارك في رسم السياسات" (مشاركة في المجموعة البؤرية).

ترأس النساء نقابات فرعية تعتبر امتدادا لدورها النمطي، حيث تعبر احدى المشاركات: "بالإضافة لنقابة البتروكيماويات، ترأس النساء ثلاث نقابات فرعية؛ نقابة الغزل والنسيج، ونقابة رياض الأطفال، ونقابة الخدمات العامة، وهي نقابات تعتبر امتدادا لدور النساء النمطي. النساء دائما مطلوب منها أن تناضل حتى يسمع الجميع صوتها وهذا يتطلب جهدا وإرادة وما زال الشوط بعيدا لنرى نتائج حقيقية على الأرض" (مشاركة في المجموعات البؤرية).

مؤخرا، تضيف احدى المشاركات: "صادق المؤتمر السادس لاتحاد نقابات عمل فلسطين، 2021، على رفع نسبة تمثيل المرأة في كافة هيئات الاتحاد، بما لا يقل عن 30.%، وانتخبت 4 نساء في الأمانة العامة، و8 نساء في اللجنة التنفيذية لاتحاد نقابات عمل فلسطين، وهو الجسم النقابي الأبرز في فلسطين" (مشاركة في المجموعات البؤرية). وتضيف مشاركة أخرى "يتم رفض

[145]. المرجع السابق.
[146]. المرجع السابق.

دخول النقابيين لتوعية العمال/ات بحقوقهم.، وتفتقر النساء لأدنى معرفة بحقوقهن القانونية في العمل، علاوة على تدني الرواتب عن الحد الأدنى للأجور، وتخاف النساء من تقديم الشكاوى للنقابة، حتى لا يتم فصلها من العمل.

تاريخيا النساء غائبات أو مغيبات عن الموقع الأول للاتحادات النقابية (موقع الأمين العام)، وهذا ينسحب على النقابات المهنية، حيث تغيب النساء عن موقع النقيب، باستثناء الاختراق الذي حققته المهندسة نادية حبش بفوزها بمنصب نقيب المهندسين في الانتخابات الأخيرة العام 2021. ما يقارب 75% من المهندسين المنتسبين للنقابة هم من الرجال مقابل25 % للنساء في فلسطين في عام 2018، وبلغت هذه النسب في الضفة الغربية 75% للرجال مقابل 25% للنساء، وفي قطاع غزة 82% مقابل 18% للرجال والنساء على التوالي[147].

74% تقريبا من المحامين مزاولي المهنة هم من الرجال، مقابل % 26 من النساء في فلسطين، بواقع71 % للرجال و29% للنساء في الضفة الغربية، في حين كانت النسبة 81% للرجال مقابل18 % للنساء في قطاع غزة للعام 2018 [148].

وفي الانتخابات الأخيرة لنقابة المحامين في العام 2022 فازت محاميتين في عضوية مجلس النقابة، احداهما في الضفة الغربية والثانية في قطاع غزة. علما أنه تاريخيا لم تصل اية امرأة الى عضوية مجلس نقابة المحامين سابقا.

انخفاض نسبة النساء في مجالس النقابات المهنية والعمالية، يؤدي الى ضعف منظور النوع الاجتماعي في السياسات العامة، والاستراتيجيات لهذه النقابات، وبالتالي تعميق التمييز وعدم المساواة، وضعف تقدير احتياجات النساء العضوات في هذه النقابات، وما يواجهن من انتهاكات في كافة المجالات.

المرأة في المؤسسات الرسمية (السلطة الفلسطينية)

بالرغم من أهمية الكوتا والمحاصة العددية في المشاركة السياسية للمرأة، الا أن المشكلة لا تكمن في العدد فقط، بل المهم أيضا أين توجد النساء وفي أي المستويات، فهن غالبا موجودات في قاعدة الهرم للمؤسسات السياسية والاقتصادية والمالية والاستراتيجية، وتتكدس النساء في المنطقة السفلى للسقف الزجاجي غير المرئي، الذي يفصل القاعدة عن المستويات العليا في القيادة والإدارة. المرأة ليست رئيس مجلس تشريعي أو أحد نواب الرئيس، وهي ليست رئيس مجلس وزراء أو نائبه، وليست رئيسا، أو من مستشاري الرئيس المقربين الذين يتم استشارتهم، وبالتالي غير مشاركات في القرارات العليا المتعلقة بالسيادة. "عالميا عند تقدير موقع المرأة في مساحة اتخاذ القرار، كانت المرأة في قاعدة الهرم وكان الذكور في قمة الهرم ويفصل بينهما سقف زجاجي لتتمكن المرأة من النظر خلاله ورؤية أصحاب القرار في قمة الهرم ولا تتمكن من اختراق السقف الزجاجي لتصل الى قمة الهرم"[149].

---

[147]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. *مسح القوى العاملة الفلسطينية: الربع الثاني دورة (نيسان–حزيران 2022). رام الله – فلسطين.*

[148] . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. *مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2021. رام الله – فلسطين.*
https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2605.pdf

[149]. د. فيرا بابون مرجع سابق.

الإحصاءات تؤكد وجود فجوات واسعة في مشاركة النساء في مواقع صنع القرار الرسمية، إذ بلغت نسبة النساء العضوات في مجلس الوزراء حوالي 14% مقابل حوالي % 86 للرجال للعام 2019. ونسبة تمثيل منخفضة للنساء في السلك الدبلوماسي، إذ بلغت هذه النسبة حوالي 11% فقط لنفس العام[150].

ووفقا لبيانات ديوان الموظفين العام حتى شهر شباط 2022 فقد بلغت مساهمة النساء في القطاع المدني 47% من مجموع الموظفين، وتبرز الفجوة في نسبة الحاصلات على درجة مدير عام فأعلى، حيث بلغت 14% للنساء مقابل 86% للرجال.[151] القضاء الشرعي هو الجهة المسؤولة للبت في قضايا الأسرة نساءً ورجالا وأطفالا، بدءاً من الزواج والطلاق، والحضانة والنفقة والميراث ...الخ، ومع ذلك نجد أن نسبة القاضيات الشرعيات حوالي 8% فقط في الضفة الغربية مقابل 92 % للرجال، والملفت أيضا عدم وجود قاضيات في محكمة قاضي القضاة، وترتفع النسبة للنساء كعضوات في النيابة الشرعية لتبلغ 71% مقابل 29% للرجال للعام 2019 [152].

في العام 2018 حوالي 25 % من وكلاء النيابة في الضفة الغربية هن من النساء، في حين أن 12 % من رؤساء النيابة من النساء، ومن الملفت للنظر الى أنه لا يوجد أي امرأة في منصب مساعد النائب العام أو منصب النائب العام. في العام 2018 بلغت نسبة القاضيات العاملات في المحاكم في فلسطين18 % وقد بلغت نسبة القاضيات في محكمة الصلح حوالي 27%، لا يوجد قاضيات في محكمة جرائم الفساد[153].

في حين أن النساء هن أكثر ضحايا الفساد، هن الأكثر محاربة للفساد، وبحسب دراسة للبنك الدولي بعنوان "الفساد والمرأة في الحكومة"، فإن لدى النساء معايير أعلى في السلوك الأخلاقي، ويبدو أنهن أكثر اهتماما بالصالح العام، حيث خلصت الدراسة إلى أن ارتفاع معدلات مشاركة الإناث في الحكومة يرتبط بمستويات منخفضة من الفساد، ومن ثم فإن زيادة أعداد النساء في السلطة يأتي بفوائد مجتمعية أكبر[154]. وفي فلسطين لا يوجد قاضيات في محكمة الفساد، بينما نسبة القاضيات في مجلس القضاء الأعلى 18%، كذلك 12% فقط من رؤساء النيابة نساء، ولا يوجد نساء في الوظائف العليا للنيابة (النائب العام والنواب المساعدين) علما أن هذه الوظائف هي الأحوج للشفافية والتصدي للفساد. وقد يكون الادعاء بأن النساء أقل عرضة للفساد من

---

[150] . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة شؤون المرأة 2020. *المرأة في مواقع صنع القرار*. رام الله – فلسطين.
https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2536.pdf

[151]. الجهاز العام للإحصاء المركزي، 2022. *المساواة بين الجنسين اليوم من أجل غد مستدام*.
https://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4187

[152] . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة شؤون المرأة 2020. *المرأة في مواقع صنع القرار*. رام الله – فلسطين.
https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2536.pdf

[153]. المصدر السابق.

[154] . قناة الجزيرة البث الحي، آب 2019. العلم يحسم الجدل.. هل المرأة أقل فسادا في السياسة من الرجل؟
https://www.aljazeera.net/news/women/2019/8/24/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AD%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%84-%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A3%D9%82%D9%84-%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%A7-%D9%85%D9%86

الرجال مثار جدل كبير، ومع ذلك لا جدال في أن زيادة مشاركة المرأة أمر ضروري لحل المشكلة، لأن البحث في الصلة بين المساواة بين الجنسين والفساد أمر ضروري لإيجاد سياسات وممارسات تقضي عليه[155].

لم تختلف المؤشرات، والواقع متشابه في وضعية النساء في كافة أماكن صنع القرار، فقضايا المرأة تحتاج لإرادة سياسية من صانعي القرار التنفيذين. تؤكد احدى المشاركات أن مؤشرات التعليم توضح ان أعداد خريجات الجامعات يفوق اعداد الخريجين الذكور، وبالرغم من تفوق الإناث على الذكور في الثانوية العامة والجامعات، كذلك التطور الهائل في بناء القدرات للمرأة الفلسطينية، تمنح الوظائف والترقيات للذكور (مشاركة في المجموعات البؤرية)، وهذا أيضا ما عبرت عنه المشاركات التي جاءت اجاباتها متشابهة، بالقول، تمثيل المرأة ضعيف في كل المناصب والأطر والمؤسسات ولا يتناسب مع دور المرأة ولا يعكس توجهات إيجابية للسلطة نحو تعزيز وجود المرأة في المناصب السياسية والوظيفية العليا وهذا أثر بشكل كبير على فعالية مشاركتها السياسية، (مشاركة في المجموعات البؤرية). وتضيف أخرى، هناك تمييز على أساس الجنس ولا يتناسب مطلقا مع ما قدمته المرأة طوال مسيرتها النضالية (مشاركة في المجموعة). وتضيف مشاركة أخرى، أعتقد أن الفكر الذكوري يهيمن على توجهات الحكومة فهناك أيضا يوجد تمييز ونظرة معينة لدور النساء، (مشاركة في المجموعة البؤرية).

هذه المؤشرات الخطيرة تنعكس على مساهمة النساء في صنع السياسات وإدارة الشأن العام، والشفافية ومكافحة الفساد، وتنعكس أيضا على فروقات الدخل، بين النساء والرجال، وما تسببه من ضعف التمكين الاقتصادي للنساء، والافقار بشكل أدق. وبالتالي ينعكس على مشاركتها السياسية والاجتماعية. وفي هذا السياق عبرت المشاركات بشكل مقتضب عن عدم رضاهن عن الواقع الذكوري في مواقع صنع القرار في القطاع الرسمي.

مؤشرات المرأة في قطاع الاعمال

لا يختلف واقع هذا القطاع عن الاقطاعات الأخرى، بل هو أكثر ذكورية وطبقية من المجالات الاخرى، لارتباطه مجتمعيا بالدور الإنتاجي الذي يعتبر دورا ذكوريا، وبشكل أدق يرتبط برأس المال الذي يسيطر عليه عمليا الذكور، فلا توجد نساء في منصب رئيس بنك أو منصب رئيس مجلس إدارة بنك من البنوك المسجلة في سلطة النقد. وحوالي 11 % من أعضاء مجالس الادارة الاقليمية للبنوك في فلسطين من النساء مقارنة بحوالي 89% للرجال خلال العام 2018، وأشارت بيانات هيئة سوق رأس المال الفلسطينية أن نسبة الاناث العاملات في الهيئة قد بلغت 35 % من إجمالي العاملين فيها مقابل 65% للرجال – المواقع الوظيفية للنساء والرجال– وتشكل نسبة النساء الأعضاء في مجلس إدارة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين حوالي8 % فقط، مقابل 92% رجال، كما تشكل نسبة النساء المفوضات في التوقيع حوالي11 % مقابل 89% للرجال[156]. وبلغت نسبة النساء المسجلات في الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية 4.3% بالمقارنة مع من الذكور 95.7%. فقط 1% من

[155] . المصدر السابق.

[156] . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة شؤون المرأة 2020. *المرأة في مواقع صنع القرار*. رام الله – فلسطين. https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2536.pdf

إدارة مجلس الغرف التجارية الصناعية الزراعية في َ فلسطين من النساء مقابل 99% من الرجال، مع عدم وجود نساء في ادارة المجلس في قطاع غزة[157].

لا يصل الى هذه المواقع الا كبار المساهمين في الشركات الكبرى، وكبار أصحاب رؤوس الأموال، باختصار شديد من يملك المال يملك القرار، وهي مقولة متداولة، بدءاُ من قرار الأسرة وانتهاءً بقرار الوطن والشعب بأكمله، خاصة في النظام النيوليبرالي السائد في فلسطين. وبالتالي من المؤكد ان لهذه الفئة التأثير الأكبر على السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم مصالحهم وتنعكس بشكل واضح وجلي في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني. وما نسب البطالة المرتفعة للنساء، وزيادة نسبة الفقر بشكل عام، وفي الاسر التي ترأسها نساء، وانخفاض نسب الأمن الغذائي لهذه الأسر، الا نتاج سياسات اقتصادية غير عادلة يتقاطع فيها رأس المال مع الذكورية المطلقة، والنساء أكبر ضحاياها، وجزء من هذه النتائج هو انكاس لعدم وجود النساء في صنع هذه السياسات.

دور النساء في جهود الوحدة الفلسطينية وإنهاء الانقسام الفلسطيني

لم يتم اشراك النساء بل تم تغييبهن خلال الستة عشر عاما من عمر الانقسام ومحاولات المصالحة. يمكن القول باطمئنان إن النساء جميعا حزبيات ومستقلات غيبن عن اتفاقات المصالحة ولقاءاتها الرسمية، والحقا بلجانها التي لا تعمل وبالرغم من أن بدء الحوارات في القاهرة قد شهد مشاركة عدد من النساء الفلسطينيات مثل: ماجدة المصري، فيحاء عبد الهادي، مريم أبو دقة، راوية الشوا، فوزية جودة، لمرات عدة؛ إلا أنه تم اعتبار هذه المشاركة شكلية. وليس مهما عدد مرات المشاركة، لأن غياب المرأة الشكلاني لحقه غياب وجهة نظرها وهمومهاً وطموحها في إنهاء الانقسام. ولاحقا جميعا غابت ليس فقط مشاركة النساء، بل مشاركة كل فصائل العمل الوطني، والشباب، والمجتمع المدني، في تفرد واضح من قبل حركتي حماس وفتح، على اعتبار أنهما تمتلكان السلطة في قطاع غزة والضفة الغربية على التوالي[158]. فيما شاركت 3 نساء فقط ممثلات لأحزابهن في الحوار الأخير الذي عقد قبل الانتخابات التي كان من المفترض عقدها في أيار 2021[159].

وعن حالة التعقيدات والمعوقات الي أصابت المجتمع الفلسطيني بعد الانقسام، وعجز معظم الشعب الفلسطيني عن التعبير عن سخطه، وتحديدا النساء اللواتي يعتبرهن المجتمع ضحايا وتقع عليهن آثار آنية ومستقبلية لكل ما يجري، تصف هديل قزاز قائلة:

> والتفت أيدي الانقسام وكل آثاره على أعناق شبابنا وشاباتنا وكل أفراد المجتمع الفلسطيني لتشكل مزيدا من التعقيدات والمعوقات في سبيل التحرر من جبروت الاحتلال، وتضع العراقيل في سبيل نيل الحرية وتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء الدولة، وفي ذات الوقت يقف السواد الأعظم من الشعب الفلسطيني

---

157 . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2021. المرأة والرجل في فلسطين- قضايا وإحصاءات، 2021. رام الله – فلسطين.

158. وفاء عبد الرحمن مرجع سابق.

159. مركز مسارات،2022. *تأكيد أهمية المشاركة السياسية والمجتمعية للشباب والمرأة والدعوة إلى تشكيل جسم شبابي ونسوي ضاغط.*

مسلوب الحرية والإرادة عاجزا عن التعبير عن سخطه وغضبه، ورغم كافة المحاولات التي دارت وما زالت، فإن آثار الانقسام وندوبه بلغت جسد المجتمع وروحه، ومسته في مسيرته، فغدا جسدا متهالكا بحاجة إلى من يسنده، وهذا زاد من العبء والمسؤولية على أفراده، وتحديدا النساء الفلسطينيات اللواتي يعتبرهن المجتمع ضحايا وتقع عليهن آثار آنية ومستقبلية لكل ما يجري[160].

الى جانب الجهود الرسمية أطلقت العديد من المبادرات منها مبادرة الأسرى في سجون الاحتلال ومبادرة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والأطر النسوية ومؤسسات المجتمع المدني، ومبادرات من حراكات نسوية وشبابية، ومبادرات من الأحزاب السياسية، وأيضا حراكات شعبية، حملات ووقفات أسبوعية في قطاع غزة استمرت لأكثر من سنة متواصلة، والكثير من المؤتمرات واللقاءات الحوارية، في محاولة للضغط لإنهاء الانقسام، بدون تحقيق نتائج.

أجمعت المشاركات في القطاع، أن دور المرأة في إنهاء الانقسام يشهد الجميع ويسطر في التاريخ بكل فخر، ونحن نعتز بهذا الدور ولكن للأسف الشديد ما زال الانقسام موجود، ووقفة يوم الثلاثاء انتهت. شاركت المرأة في الكثير من الفعاليات للوصول للوحدة الفلسطينية وإنهاء الانقسام منها وقفة الثلاثاء من كل أسبوع كما كانت تشارك في الفعاليات الجماهيرية ولكن على مستوى لجان إنهاء الانقسام لا يوجد نساء ضمن العديد من اللجان (مشاركات في المجموعات البؤرية).

بالنتيجة تتحدث النساء في القطاع عن مشاركة فعالة للنساء في انهاء الانقسام، وجاءت هذه المساهمة من خلال الوقفات الأسبوعية التي بادر لها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وهذا الوضع المعروف لمشاركة النساء على الأرض، وتعرضن الى الاعتداءات والقمع واستمرت الوقفات لما يزيد عن عام كامل للضغط على الطرفين لإنهاء الانقسام، النساء لم تشارك في الحوارات ونقاش الأسس التي يمكن على أساسها انهاء الانقسام، وتفاعلت بكل مصداقية لوضع حد للانقسام، وهذا يؤكد ان المرأة قامت بالدور المسموح لها، الدور الشعبي التقليدي كما هو الحال في كل مشاركاتها (مشاركات في المجموعات البؤرية).

تفاعلت المشاركات ايجابا مع قضية مشاركة النساء في جهود المصالحة وانهاء الانقسام، والبعض عبرت عن عدم جدية القضية بأكملها. المجموعة الأولى تعتقد انه يتوجب على النساء المشاركة في هذه الجهود والعمل على انهاء الانقسام، ولكنها ترى أن الأحزاب المشاركة في عملية المفاوضات، لم تعطي النساء دورا في جهود المصالحة، والحركة النسوية هي امتداد للأحزاب السياسية، وبالتالي كان على الأحزاب تكليف النساء المنتمية لها بالمشاركة في لقاءات المصالحة. وعلاوة على ذلك ترى هذه المجموعة أيضا غياب الحراكات الضاغطة في الشارع لإجبار طرفي الانقسام على المصالحة من أجل المصلحة العامة، وتعتقد ان النساء لم تمارس دورا فاعلا في هذا المجال. وعن الجهود المتواضعة للنساء، شاركت 3 نساء فقط في جهود انهاء الانقسام

[160]. هديل قزاز، كما وثقت في هداية شمعون، 2017. تطوير مشاركة المرأة في المصالحة المجتمعية والعدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني بعد تسع سنوات من الانقسام الداخلي. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات).
https://www.masarat.ps/files/content_files/ktb_lmr_wfq_lmtbw_0.pdf

بشكل منفصل في مراحل مختلفة من المفاوضات، ومعظم مراحل المفاوضات لم تشارك فيها نساء. وبالتالي صوت النساء غير مسموع وغير حاضر (مشاركات في المجموعات البؤرية).

وتعتقد هذه المجموعة أن الطرفين متمسكان بموقفهما. وعلى المستوى الشعبي والمؤسساتي كان صوت المرأة ومجموعة المستقلين جاهز وبذل الكثير من الجهود لإنهاء الانقسام، وكانت النساء موجودة، وبذلت جهود من النساء والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والمؤسسات. ولكن إذا كانت إرادة أصحاب الشأن غير متوفرة، سيكون الموضوع أكبر من الكل الفلسطيني. وتنتقد المجموعة المرأة الفلسطينية على عدم قدرتها على تشكيل حركة ضاغطة حقيقية في القضايا العامة ومنها جهود المصالحة، وغير قادرة على جعل الأحزاب تحمل قضايا المرأة والمجتمع، (مشاركات في المجموعات البؤرية).

هذا بالإضافة لدور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة بتنظيم وقفة كل يوم ثلاثاء ضد الانقسام والمطالبة بالوحدة الوطنية، مع العلم ان هؤلاء النساء تم قمعهن، ولكن استمرت الوقفة لسنة كاملة تقريبا، ولكنها مشاركات ضعيفة وخجولة جدا، (مشاركات في المجموعات البؤرية).

البعض لا يرى ضرورة أو أهمية لهذه المشاركة، انهاء الانقسام لا اقتنع بمشاركة النساء والمشاركة عبثية مع انو انهاء الانقسام أساسي وضروري. جهود الوحدة ليست جديده لا يوجد محاوله جاده أو شراكة جادة للنساء[161].

ضعف وجود النساء في كافة مواقع صنع القرار ومن ضمنها الأحزاب السياسية، ينعكس بشكل سلبي على دورها وتأثيرها في القضايا الوطنية والاجتماعية في مجتمعاتهن. وانهاء الانقسام على طريق تحقيق الوحدة، هي كبرى القضايا الوطنية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية ونفسية، للشعب الفلسطيني بأكمله، وبالتالي فإن حجم تأثيرات هذه القضية تستدعي اشراك النساء بشكل أكبر وأوضح للعب دور في انهاء الانقسام البغيض وتحقيق الوحدة الوطنية، وعدم اقتصاره على الساسة من الذكور في الأحزاب، فمعارك السلم توازي معارك الحرب، وهذا يتطلب تعبئة كافة الطاقات والجهود لتحقيق النتيجة المطلوبة.

الشابات والمشاركة السياسية

تشير مؤشرات مسح الشباب في فلسطين لعام 2015، ان المجتمع الفلسطيني لا زال فتيا، حيث بلغ عدد الافراد (15–29) المقدر في منتصف العام 2015 في فلسطين 1.404، مليون نسمة، وبنسبة 30% من سكان فلسطين. ونسبة الجنس 1.4 ذكورا لكل 100 أنثى في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة بلغت النسبة 1.3.0 ذكور لكل 100 أنثى. فيما بلغت نسبة من هم أقل من 15 سنة لنفس العام 39.4% من اجمالي سكان فلسطين[162].

[161]. حنان قاعود مرجع سابق.

[162] . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. مسح الشباب الفلسطيني وا2015، النتائج الرئيسية. رام الله - فلسطين. https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2605.pdf

هذا يعني ان حوالي 70% من سكان فلسطين هم دون عمر 30 عاما، 30% منهم بعمر الشباب مرشحون للزيادة المضطردة من خلال الفئة العمرية التي تقل عن 15 عاما. وبالتالي يمكن القول إن المجتمع الفلسطيني مجتمع شاب بامتياز، وبالعودة للتاريخ القريب، نستذكر أن الشباب هم من فجر الانتفاضتين الأولى والثانية، وهم من قادها وكانوا وقودها.

ولا زالت وحشية الاستعمار التي فجرت الانتفاضتين السابقتين تزداد صلافة وعنصرية تنعكس على كافة مناحي حياة الفلسطيني، وهذا بحد ذاته يرفع الوعي السياسي للمجتمع الفلسطيني، وللشباب بشكل خاص، الأمر الذي يوجههم للنضال ضد الاستعمار الاستيطاني. لكن هذا الوعي السياسي والدور النضالي للشباب/ات لم يعكس نفسه على الدور السياسي ومشاركتهم السياسية حتى الأن.

ويواجه الشباب الفلسطيني ظروفا قاسية وإقصائية على كافة المستويات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية تصل حد الاقصاء والتهميش، فعدم افساح المجال وتهيئة الفرصة أمام الشباب للمشاركة في صنع القرار، سواء على مستوى هيئات منظمة التحرير الفلسطينية، او الهيئات العليا للأحزاب، والهيئات المحلية والمجلس التشريعي، بالإضافة للجهاز التنفيذي والقضائي والإداري، سينعكس على الشباب بشكل مدمر، ويحرم المجتمع من الاستفادة من طاقتهم وقدراتهم.

المشاركة السياسية للشباب متدنية جدا، وساهم الانقسام الفلسطيني والفئوية في هذا الضعف، ولم يعطى الشباب الفرصة الحقيقية لممارسة الدور السياسي الذي يوازي وعيهم وثقافتهم السياسية. حيث تشير المؤشرات الإحصائية أن 1.4% فقط من الفئة العمرية 15–29 سنة، نسبة الشباب الأعضاء في الأحزاب والحركات السياسية (0.9% ضفة غربية و2.4% قطاع غزة)، وأقل من 1% من الشباب يعمل في مراكز صنع القرار، بواقع (8.0 %في الضفة الغربية، و7.0% في قطاع غزة) وتبقى التجربة السياسية المتاحة امام الشباب مقتصرة على مجالس الطلبة في الجامعات حيث بلغت نسب المشاركة كالتالي، 4.3% فقط من رؤساء مجالس الطلبة في الجامعات َ في فلسطين هن إناث مقابل 95.7% من الذكور، علما أن 32.8% من أعضاء مجلس الطلبة في جامعات فلسطين من الاناث مقابل 68.2% من الذكور[163].

ارتفاع البطالة ونقص فرص العمل سيد الموقف، فقد بلغت نسبة البطالة للفئة العمرية 15–24 سنة لكلا الجنسين 41.7% بواقع 37.2% للذكور و64.5% للإناث[164]. والجدير بالذكر ان أكثر من ربع الشباب حوالي 30% فقراء (14% في الضفة الغربية و56% في قطاع غزة)، فيما بلغت نسبة الفقر المدقع بين الشباب17% (6% في الضفة الغربية و35% في قطاع غزة) عام 2017[165].

---

[163]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2021. *المرأة والرجل في فلسطين– قضايا وإحصاءات، 2021*. رام الله – فلسطين.
https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2586.pdf

[164]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. *مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2021*.رام الله فلسطين.
https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2605.pdf

[165] . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020.*واقع الشباب في فلسطين 2007، 2017*.
https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2605.pdf

تؤكد احدى المشاركات: "لا يوجد تمكين للشباب فهم مغيبون ومتغيبون، الظروف الاقتصادية تغيب الشباب عن المشاركة السياسية في الجامعات معظمهم يعملون اثناء الدراسة لتوفير احتياجاتهم الأساسية وجزء من اقساطهم" (مشاركات في المجموعة البؤرية).

مؤشرات الشباب والمشاركة الاجتماعية والسياسية

تشير دراسة بعنوان واقع الشباب في فلسطين 2007، 2017، الى مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالمشاركة الاجتماعية والسياسية للشباب خلال السنة الأخيرة قبل مسح الشباب في 2015، وهي كالتالي: 20% من الشباب شاركوا في أعمال تطوعية، 26% ذكور و13% اناث. 6.3% فقط من الشباب أعضاء في نوادي/ مراكز رياضية (2% إناث مقابل 11% ذكور)، 3% أعضاء في اتحادات مدنية وثقافية وغير حكومية (2% إناث مقابل 4% ذكور)، والجدير ذكره ان نسبة مشاركة الشباب في قطاع غزة تفوقت عن الضفة الغربية[166].

وعبر 40% من الشباب عن رغبتهم في المشاركة في الانتخابات العامة، (57% قطاع غزة و29% ضفة غربية). 29% عبروا عن احتمال المشاركة، 18% أكدوا بشكل قاطع عدم المشاركة. مظاهر ضعف مشاركة الشباب هذه، وبذات الوقت وجود نسبة عالية نسبيا من الشباب التي ترغب في المشاركة في الانتخابات من (40–69%) تجعل من الانتخابات العامة فرصة كبيرة لتعزيز وتفعيل مشاركة الشباب في العملية السياسية والمدنية وللتأثير على صناع القرار من أجل إعطاء مزيد من الاهتمام أو الأولوية لقضايا وهموم الشباب، ما يساهم في استمرار حالة التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي يعيشها الشباب الفلسطيني هو حالة الشلل التي أصابت "العملية الديمقراطية في فلسطين منذ حصول الانقسام الداخلي في عام 2007 [167].

أقل من 1% من الشباب يعمل في مراكز صنع القرار. حوالي ربع الشباب في فلسطين (24%) يرغبون في الهجرة خارج الوطن، العوامل الاقتصادية ظروف المعيشة الصعبة، ونقص فرص العمل، في مقدمة أسباب هذه الظاهرة. 79% من الشباب يعتقدون ان انهاء الاحتلال وبناء دولة فلسطينية يجب ان يكون الأولوية الأولى للفلسطينيين[168].

هذه النسب لمشاركة الشباب أكثر من صادمة، وقد يكون لها ما يبررها، فالواقع الاستعماري الاستيطاني الذي تعيشه فلسطين (وهذا ليس شماعة)، وهذا التغول على الشعب الفلسطيني وأرضه ومياهه وكافة موارده، بالإضافة لحالة الانقسام الداخلي الفلسطيني في عام 2007، والحصار المدمر لقطاع غزة أدت الى استفحال حالة التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي يعيشها الشباب الفلسطيني ذكورا وإناثا، وفئات أخرى كالنساء وذوي الإعاقة. وهناك من الأسباب المباشرة ما لا يقل أهمية عن هذا السبب.

وتلمس المشاركات في الدراسة أن هناك عزوف لدى الشباب عن المشاركة، كلما زاد بهم العمر. تعبر احدى المشاركات بالقول "الشباب قيادة مرحلة فقط، حيث تتعامل الأحزاب مع الشباب (فزعة). ويتركز اهتمامهم في الأندية التخصصية الجامعات أكثر

[167]. المرجع السابق.

[168]. المرجع السابق.

من المشاركة السياسية العامة، وهذا درس للأحزاب السياسية للتفكير بالتغيير، انسداد الأفق السياسي، وانعدام التغير، ووجود نفس الأشخاص في القمة، وبعد القيادة عن القاعدة، والتمييز في الحقوق، وبالتالي فقد الشباب المصداقية، فالشباب وقود للأحزاب[169].

الواقع الاقتصادي صعب واغلب الجامعات ربحية، العمل اثناء الدراسة في الجامعة، نسبة مرتفعة في الجامعات محبطة من الوضع العام ويتوجهون للجامعة من أجل العائلة والمجتمع، بسبب ما يعانيه الخريجين من ارتفاع البطالة، والتعيينات غير العادلة، ارتفاع التكاليف للزواج وتجهيز المنزل، وبالتالي يتوجهون للعمل عند العدو ولسان حالهم يقول (انا ما بكره البلد بس البلد بتكرهني)[170].

مشاركة الشابات انخفضت في الفترة الأخيرة، والاسباب ليست ارادية من الشابات، بل من الملاحقات الأمنية والابتزاز والضغط الذي تتعرض له نتيجة مشاركتها في التحركات والفعاليات للتعبير عن رأيها، (مشاركة في المجموعات البؤرية). وتضيف أحدا المشاركات: المؤسسات ترفع المعارف لدى الشباب والنساء ولكنها لا تمكنها، التمكين الحقيقي يكون بالقدرة على اتخاذ القرار. المؤسسات ترفع معرفتهم وتضعهم في قضايا محددة لمحاولة تحديد التحديات ولكن المؤسسات تأخذ هذه التحديات الى صناع القرار في جلسة صياغة سياسات، وتتصدر المؤسسات الموقف، فطالما المؤسسة دربت ورفعت المعرفة لماذا لا يشارك الشباب في هذه الاجتماعات[171].

يواجه الشباب الإحباط المطلق، فجيل الشباب لا يبني قواعد سلوكية صحيحة، والأمور خارجة عن سيطرة الأسرة، ويتم تفهيمهم حقوقهم والتزاماتهم وواجباتهم بطريقه خاطئة، كذلك تأثروا بوسائل التواصل الاجتماعي، ولا يتقبلوا خبرات الجيل السابق، الشباب يشعرون الضياع، مطلوب مساعدتهم وتوجيههم[172]. تضيف مشاركات في المجموعات البؤرية: الطاقات الشبابية موجودة، لكنها لا تجد من يوجهها وأكثر الطاقات الشبابية في الجامعة ولا يوجد حاضنة. يوجد تراجع في دور الجامعات بسبب الانقسام وجائحة كورونا، خاصة جامعة القدس المفتوحة حيث عدد الطلاب ضخم، وتم تجميد الانتخابات حتى لا تسبب احتكاكات بين الفئات المختلفة من الطلبة، هذا بدوره أضعف الحركة الطلابية وسيطرت عليها الفصائلية بدل التوجه الوطني وسيطرت ثقافة الردح بدل البرامج. اختلفت الاهتمامات لدى الشباب والطلبة وليس لديهم اهتمامات سياسية واقتصادية، وحاليا لا تشكل الجامعات حاضنة وطنية كالسابق، وهذا التراجع بحاجة لدراسة وتفكير بالتخصصات والبطالة في سوق العمل، (مشاركات في المجموعات البؤرية).

وتؤكد بعض المشاركات في المجموعات البؤرية أن "الشباب يشكل ثلث المجتمع الفلسطيني، وهذ الثلث مهمش ويتعرض للتهميش، كما المرأة، وبدون الالتفات الى معالجة قضايا الشباب كالبطالة والفقر، بالإضافة لإشراكهم في الحياة العامة، يتعرض الشباب

---

169. مقابلة جنان (وجنات). مرجع سابق.

170. المرجع السابق.

171. حنان قاعود. مرجع سابق.

172. زهرة الواوي. مرجع سابق.

للعديد من المخاطر كالهجرة غير الأمنة، والانهيار القيمي والعنف المجتمعي وغيرها من المخاطر، التي تتجاوزهم لتنعكس على أسرهم ومحيطهم والمجتمع بشكل عام" (مشاركات في المجموعات البؤرية).

لدى العديد من المؤسسات والمراكز برامج متعددة لتدريب الشباب وتمكينهم، ولكنها غير كافية، لاستيعاب هذه الاعداد من الشباب، بالإضافة لمركزية عملها وتركزه في المدن الرئيسية. ودعت جلسة حوارية في مركز مسارات الى "تعزيز المشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة والشباب، بما في ذلك حوارات المصالحة وقضايا السلام والأمن في السياق الفلسطيني"[173].

هذه المؤسسات والمراكز، على أهمية دورها، لا تكفي، وبرامج التشغيل على البطالة، والعمل مقابل الغذاء أيضا لا تكفي، فنحن لا نتحدث عن فئة خاصة محدودة العدد والتأثير، بل عن ثلث المجتمع. الشباب يحتاج الى سياسات عامة، قادرة على استيعابهم ومعالجة قضاياهم وتوفير فرص العمل، واشراكهم في الحياة العامة، واعدادهم كقادة للمستقبل.

المجالات التي يمكن ان يشارك بها الشباب

ترى المشاركات، ضرورة اشراك الشباب في كل المجالات المجتمعية، وكون الشباب فئة واسعة فهم يحتاجون للتمكيين الاقتصادي والدعم في الريادية، والأندية الرياضية. "من المهم إعادة تفعيل اللجان الشبابية ومجالس الشباب التي كانت فعالة في مراحل سابق، والعمل على بناء وتمكين الشباب من خلال أنشطة وفعاليات هادفة ومدروسة"[174]. وتضيف مشاركة أخرى "اعطاء الشباب المعرفة وتدريبهم وإتاحة المجال لهم لممارسة ما تدريبهم علية في المؤسسات التي وفرت لهم التدريبات من خلال أنشطة الضغط والمناصرة"[175].

طرق زيادة مشاركة الشباب في المشاركة السياسية.

تعتقد إحدى المشاركات أن المطلوب "سياسات جديده للشباب تبدأ من المدارس ثم الجامعات واندية هادفة ذات رؤية، لتطوير ملامح شخصيتهم للمستقبل حتى لا نخسر هذا الجيل. في الجامعة الوضع أصعب بسبب اختلاف الثقافات، لكل طالب رؤيته الخاصة وتوجهه الخاص. يمكن جمع نخبة الانشطة النقابية والثقافية ضمن ضوابط اخلاقية ومعايير وطنية واخلاقية ونجمع الشباب في نفس البيئة نصنع منهم ناس خلاقيين في المجتمع، ليتمكنوا من إيصال صوتهم لأصحاب القرار خلاص بكفي، احنا بنصير وقود للأحزاب، يعني كأنه انتهى دوري هون في الجامعة ومع السلامة، انا عندي صف اول قيادي بس ما عندي صف ثاني"[176].

---

[173]. مركز مسارات، 2022. تأكيد أهمية المشاركة السياسية والمجتمعية للشباب والمرأة والدعوة إلى تشكيل جسم شبابي ونسوي ضاغط.

[174]. فيرا بابون مرجع سابق.

[175]. حنان قاعود مرجع سابق..

[176]. زهرة الواوي. مرجع سابق.

وترى إحدى المشاركات "ضرورة اعداد البرامج الخاصة للشباب والشابات، مجموعات ضاغطة للتطبيق القوانين والاتفاقيات الدولية، كذلك مطلوب للشباب البناء والتنشئة من الصغر وتأسيس مراكز للطفل لهذه الغاية، وفي المرحلة الحالية التمكين الاقتصادي[177]. "مطلوب إقرار كوتا خاصة بالشباب؛ استخدام منابر الاعلام لإيصال صوتنا؛ نحن بحاجة لمجالس شبابية ولجان عشان تقدم مسائلات للمسؤولين؛ تمثيل الشباب في مواقع صنع القرار؛ ضغط ومناصرة تتعلق بتطبيق القوانين؛ أن نكون مراقبين لدور المجتمع المدني في توعية الشباب" (مشاركات في المجموعات البؤرية).

تعتقد حنان: "أن المفروض توجيه الشباب نحو التعلم المهني والتقني الذي يمكن ان يحولهم لأصحاب مهن، وأصحاب مشاريع، وبالتالي يضمن لهم دخل، وبذلك يمكن ان يتمكن الشباب من الوصول لمواقع صنع القرار، ويمكن تمكينهم بدون المؤسسات. انا وأعتقد ان العمل الإنتاجي للشباب لا يبدأ بالجامعات وانما في العمر الوسط، يمكن فرزهم للتعليم العام أو التقني ويمكن ان يجد فرصة ويعمل في سوق العمل، هناك تحديات، ولكن يجب توجيه الطلاب لأن سوق العمل مضمون لخريجي التدريب المهني والتقني، وتتراوح فرص العمل لهؤلاء الخريجين من 94-96% وهذا من المهم توجيه الشباب له، بالإضافة لإحياء العمل التطوعي"[178].

جاء تشخيص الشابات المشاركات في الدراسة للتحديات التي يواجهها الشباب أكثر عمقا، فقد طالت البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الفلسطيني. ولكن ما طرحته الشابات من حلول غير كافية لملامسة الاحتياجات التي شخصتها، واقترحت الشابات تحديد كوتا خاصة بالشباب في المشاركة السياسية، برامج إعلامية لإيصال صوت الشباب. وجاء تشخيص القيادات النسوية أكثر ملامسة لحياة الشباب، وبالتالي جاءت مقترحات الحلول عملية تلامس الاحتياجات التربوية والثقافية وجزئيا الاقتصادية، ومساعدة الشباب في ممارسة ما تعلموه من معارف. وعلى المستوى الجغرافي لا يوجد مشاركات شابات في قطاع غزة.

ختاما، المؤشرات السابقة تثير الجدل والعديد من التساؤلات بشأن نسب مشاركة المرأة والشابة ومستوى ادائها وكيفيته، ومدى قدرتها على التأثير في الشأن العام على كافة المستويات المنتخبة وغير المنتخبة؛ السياسية والنقابية وفي مؤسسات العدالة، والمؤسسات الرسمية للسلطة الفلسطينية، وقطاع الأعمال. فهل فلسطين تنتج كل هذا الفكر الذكوري الذي يُحيد دور النساء في صنع القرار؟ أم أن النظم التعليمية والتربوية غير قادرة على ترسيخ الحقوق الأساسية للنساء كحقوق إنسان؟ أم أن النساء المقهورات اقتصاديا واجتماعيا وقانونيا وسياسيا لا يمكن أن تنتج الا فكرا ذكوريا تسلطيا؟ أم أن ما يطرح بخصوص العدالة والمساواة، ليس أكثر من قشرة مصطنعة تخفي فكرا ذكوريا تسويقيا ومتساوقا وأحيانا فكرا أصوليا؟ هذا أيضا يتطلب التفكير مليا في مدى صلة النساء بالنضال القائم من أجل الحريات العامة وحقوق الإنسان في المجتمع.

تعتقد الباحثة أن الإجابة على هذه التساؤلات تحتاج لمزيد من البحث والدراسة. علاوة على أن واقع مشاركة الشباب السياسية

---

177. نادية يوسف. مرجع سابق.

178حنان قاعود. مرجع سابق.

تحتاج لدراسة أكثر عمقا.

ومع أن النساء عددا تمثل نصف من يحق لهم الانتخاب، فهل يمكن أن يتم حشد وتنظيم وتأطير النساء لتصبح نصف الهيئة الناخبة حقيقة؟ ومن ناحية أخرى هل يمكن العمل والتأطير للرجال المؤمنين بحقوق النساء بشكل عام، وحقها في المشاركة في أدارة الشأن العام، لإحداث الفرق والتغيير في منظور المجتمع لأهمية فائدة نصف المجتمع، في التنمية بشكل عام، والتي بالضرورة تشكل رافعة لمساندة وزياد المشاركة السياسية وصنع القرار.

بالتأكيد أن هناك تحديات وعقبات تواجه النساء متعلقة بما سبق ذكره من واقع المجتمع ونظمه وثقافته، وهذا لا ينفي وجود عقبات وتحديات ذات صلة بالمرأة ذاتها، كالاطلاع والمعرفة بالواقع المحيط، والاندماج في خدمة مجتمعها من خلال العمل الطوعي، والتعليم والثقافة العامة، الثقة بقدراتها، وعليها العمل على تجاوزها إذا ما ارادت العمل والنجاح في المشاركة في الشأن والعمل العام.

الفصل الرابع: واقع مشاركة المرأة في الأحزاب والقوى السياسية

سيناقش هذا الفصل، المرأة في هيئات منظمة التحرير، واقع مشاركة المرأة السياسية في الأحزاب والقوى السياسية، من منظور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

المرأة في هيئات منظمة التحرير

منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية لم تُمثل المرأة في لجنتها التنفيذية حتى عام 2009 حيث فازت السيدة حنان عشراوي في الانتخابات التكميلية للجنة التنفيذية، وكانت المرأة الأولى في اللجنة التنفيذية حتى استقالتها في نهاية عام 2020. وخالدة جرار من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أول امرأة والوحيدة حتى الأن، تمثل حزبها في اللجنة التنفيذية. بلغت نسبة النساء في المجلس الوطني الفلسطيني 11%، وفي المجلس المركزي حوالي 5% حتى العام 2018، وتم رفع هذه النسبة في شباط 2022 الى 25%، ووصل عدد العضوات في المجلس المركزي الى 41 عضوة[179]. علما ان المجلس المركزي في دورته 27 في العام 2015، أصدر توصية بضرورة تحقيق المساواة الكاملة للمرأة وتعزيز مشاركتها في كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين، والا تقل نسبة مشاركتها في هذه المؤسسات عن 30%، وبذلك يكون المجلس المركزي أول من خالف توصيته[180]. ويخلو مكتب رئاسة المجلس المكون من خمس أعضاء: الرئيس ونائباه، والمدير العام، وأمين السر من أي تواجد نسوي، وأظهرت رئاسة لجان المجلس الوطني التسعة رئاسة ذكورية مطلقة الى ما قبل انعقاد دورته الأخيرة (الدورة 23) سنة 2018[181].

---

[179]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة شؤون المرأة 2020. *المرأة في مواقع صنع القرار*. رام الله – فلسطين.
https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2536.pdf

[180]. المصدر السابق.

[181]. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، 2022.ورقة *تحليل سياسات نحو تعزيز دور وتمثيل المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار في منظمة التحرير*.

وبعد الدورة الأخيرة تشكلت لجان المجلس الوطني سنة 2018، وعددها (13) لجنة، هناك امرأة واحدة، (دلال سلامة)، ترأس لجنة شؤون المرأة والطفولة، مقابل ثمانية لجان يرأسها ذكور، فيما هناك أربعة لجان لا زال موقع الرئيس فيها شاغرا حتى الأن. وهناك أيضا (2) من النساء مقررات في لجنتين مقابل (8) من الذكور مقرري اللجان، ولا زال موقع المقرر شاغرا في (3) من اللجان حتى الان.[182]

تشير هذه النسب المتدنية لمشاركة النساء السياسية في أعلى مرجعية سياسية للشعب الفلسطيني، الى الذكورية والأبوية، وما تمليه من إقصاء وتهميش للمرأة وأدوارها المتعددة، وتشير أيضا الى كيفية النظر لقضية تخصيص مقاعد للنساء، وهل هو مجرد إجراء لاستكمال ترتيبات دستورية أم خطوة في إطار رؤية متكاملة تتعامل مع كافة جوانب قضية المساواة بين النساء والرجال، وما يعنيه ذلك، وما يتطلبه أيضا، من فحص كافة المعوقات والتحديات، ما يتعلق منها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والقيود الثقافية، التي تحد من المشاركة السياسية وصنع القرار.

وتمثيل المرأة في هيئات منظمة التحرير له انعكاسات على دور المرأة في صناعة القرارات المصيرية المتعلقة بالقضية الوطنية الشاملة لأطياف الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، فالمرأة مغيبة في الجهة التمثيلية الأعلى على المستوى الوطني.

وبالرغم مما تشكله الأحزاب والقوى السياسية كصمام أمان بالنسبة للقضية الوطنية، وهي أيضا من تشكل منظمة التحرير، وهي كما يفرضه المنطق، الطليعة السياسية لهذا الشعب، فهي تتحمل مسؤولية هذا الغياب فلماذا لا تثق الأحزاب والقوى السياسية بالنساء المنضوية في صفوفها لتمثلها في هيئات منظمة التحرير لتغيير التركيبة الذكورية الحالية للمنظمة، ورفدها بطاقات جديدة شابة نوعا ما[183]؟

المرأة في الأحزاب والقوى السياسية

سعت الأحزاب السياسية الى استقطاب النساء في قاعدتها الحزبية، واهتمت النساء مبكرا بالانضمام الى عضوية الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية، وناضلت في صفوف الأحزاب في مختلف الأشكال النضالية، وهذا لم يعكس نفسه على نسب تمثيل/ تواجد النساء في هيئاتها القيادية، او مواقع صنع القرار فيها.

تكمن أهمية واقع المرأة في الأحزاب والقوى السياسية، في كونه ينعكس سلبا أو إيجابا، على مشاركتها في كافة مواقع صنع القرار السياسي، بدءا بالمواقع التمثيلية والمنتخبة، سواء هيئات منظمة التحرير، أو الانتخابات التشريعية والهيئات المحلية، بالإضافة للمؤسسات والأطر والمراكز التنموية والبحثية المرتبطة بهذه الأحزاب.

وتشير دراسة لأيمن عبد المجيد، أن المشاركة السياسية والنقابية للنساء في فلسطين تزامنا مع الثورات العربية الى: "أن موضوع المرأة ليس مركزيا بالنسبة إلى الأحزاب وربما هذا يفسر جانباً مهماً من أسباب انحسار نشاط المرأة الفلسطينية في ظل المرحلة

[182]. المجلس الوطني الفلسطيني، الموقع الرسمي، 2017.اللجان.

[183]. الاستثناء الوحيد حتى الان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

الحالية، خصوصا في ظل غياب استراتيجية واضحة لدى الاحزاب حول وضع المرأة الفلسطينية، وعدم تحديد رؤية واضحة لكل حزب على حدة وتحديد موقفه من المرأة وتحويل هذا الموقف الى برامج وأجندات عمل على أرض الواقع"[184].

"وهناك تراجع عن المشاركة منذ قدوم السلطة حتى اليوم، حيث تعاملت السلطة مع منظمة التحرير كشيء تابع وليس كشريك، وهذا أدى الى تهميش الاحزاب السياسية ... وأول المتأثرين بهذا الواقع النساء الفلسطينيات، من جانبين: الأول من الوضع العام كونهن نساء محكومات بالعادات والتقاليد/ الموروث الاجتماعي والثقافي، كما أن التمويل الدولي لم يكن يعمل ضمن منظور يعزز مشاركة النساء باتجاه التغيير على مستوى القاعدة، بل كان تحت عناوين معينة وله أجندة واضحة باتجاه افراغ العمل التنظيمي والنقابي والسياسي من مضمونه بشكل ممنهج وهو سبب لا يقل أهمية عن السبب الأول"[185].

سياسات الأحزاب السياسية اتجاه المشاركة السياسية للنساء

لم تختلف كثيرا وجهة نظر النساء الحزبيات اللواتي تم مقابلتهن عما سبق، في موضوع تراجع مشاركة النساء، وضعف ترجمة السياسات الى واقع، وان كان هناك بعض التباينات في أسباب هذا التراجع. تؤكد دلال سلامة أن "سياسات الحركة قبل المؤتمر السادس في 2009 لم تتناول قضايا المرأة، بل كانت تسلط الضوء على القضايا السياسية، وان أُعتبرت خطابات القادة (كلماتهم الجماهيرية) تشيد بدور المرأة وتعززه، باعتبارها صمام الأمان بعد النكبة، حيث تمكنت من انشاء مجتمع قابل للحياة وحمايته أيضا. وتم الالتفات لقضايا المرأة منذ المؤتمر الخامس عام 1985، وكانت ام جهاد/ انتصار الوزير أول عضوة في اللجنة المركزية، وبدأت نظهر بعض ترجمات السياسات في المؤتمر السادس والسابع" [186].

في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، "هناك تشجيع دائم لمشاركة المرأة، ولا زال في التجربة فكر ذكوري، ولكن المرأة تنتزع حقها في المشاركة، أمثال ليلى خالد، ومريم أبو دقة، ولكنها تحتاج للنضال أكثر من الذكور لتصل لهذا الحق، وهذا مختلف لدى الطلبة، فالمرأة موجودة بقوة أكبر. السياسات يضعها التنظيم عادة، وضعف التنظيم يضعف السياسات، ويصعب ترجمتها على الأرض، خاصة انه لا يوجد تركيم للتجربة بسبب الاعتقالات، ورغم ذلك النساء فرضت نفسها، والوضع الأمني عائق، والمعيق الرئيسي هو الاحتلال"[187].

وفي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، "انطلاقا من الفكر الماركسي الثوري، يُنظر للمرأة كقضية مساواة ومواطنة، تدخل في كل السياسات، وأعطيت كافة الحقوق. وفي المرحلة السابقة والحالية قادت النساء فروع، منهن نهاية محمد في سوريا وزهيرة كمال

---

[184]. سهام النجار، 2014. *الدراسة الجامعة الموحدة للدراسات الوطنية المتعلقة بمشروع تعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض للمشاركة السياسية والعامة للنساء*. https://www.rdflwomen.org/archives/691

[185] . المرجع السابق.

[186]مقابلة دلال سلامة عضو اللجنة المركزية لحركة فتح. تم مقابلتها بتاريخ 2022/6/28.

[187]. مقابلة قيادية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. تم مقابلتها بتاريخ 2022/6/30.

في الضفة –قبل التحول لحزب لفدا–، وأنا حاليا أمينة سر القيادة في الضفة الغربية، وكنت وزيرة، وبالرغم من محاولات محاربة الذكورية، تبقى لها بعض التجليات"[188].

وأحيانا يتم تحميل المرأة في الاحزاب السياسية مسؤولية تعزيز دورها في الأحزاب، والنهوض بواقع النساء في القاعدة الحزبية، في مجتمع ذكوري أبوي، يحتاج الى تفكيك البنية الذكورية، وكسر لعلاقات القوة المتحكمة في المجتمع، ولا زالت أيضا موجودة في بنية الأحزاب وهياكلها وهيئاتها القيادية، وفي هذا الصدد يضيف القيادي في حزب الشعب الفلسطيني: "نحن فرضنا كوتا على الهيئات القيادية العليا في الحزب بنسبة 25% وأصبحت مثبتة في النظام الداخلي، على الرغم من أن العضوية العامة للنساء في الحزب تتراوح بين 7–10%. هذه الكوتا التي أقرت في عام 2008 كان يجب أن تكون نموذجا ومحفزاً للنساء لتعزيز وجودهن في الحزب"[189].

وتشدد القيادية في حزب الاتحاد الفلسطيني "فدا" على سياسات الحزب تجاه المرأة قائلة: الحزب يدعم بشدة وصول النساء للهيئات القيادية العليا داخل الحزب، ونسبة تمثيل النساء لدينا هي الأعلى على مستوى الأحزاب الفلسطينية، ونسعى دائما لتعزيز وجودهن داخل الهيئات المختلفة سواء القاعدية أو على مستوى النخبة"[190].

مدى جدية الاحزاب تجاه دعم وصول النساء لمواقع صناعة القرار ومؤشرات الجدية

أجمعت القيادات الحزبية التي تم مقابلتها من الأحزاب، على الجدية في العمل لوصول المرأة لمواقع صنع القرار في الأحزاب السياسية، وتراوح مؤشر الجدية لدى فتح والجبهتين الشعبية والديمقراطية ما بين 6 –7 من 10. وعلاوة على ذلك، لا زالت النساء تواجه فكرا ذكوريا داخل الأحزاب.

النساء تواجه فكرا ذكوريا وعدم تقبل لقيادة المرأة التي تجد نفسها مضطرة للنضال أكثر من الذكور للوصول الى مواقع صنع القرار في التنظيمات، علاوة على تحميل النساء مسؤولية استقطاب النساء في الحزب. بالإضافة لكون الظرف الموضوعي غير مشجع لليسار في ظل تنامي قوة الأطر والتيارات الإسلامية من جهة والملاحقات الأمنية من جهة أخرى.

وتضيف ماجدة المصري: "هناك تراجع في نسبة وجود النساء في الأطر القيادية عن المرحلة السابقة في الجبهة الديمقراطية، نسبة النساء في اللجنة المركزية حاليا 19% فيما كانت في مرحلة سابقة 24% بالرغم من عدم وجود كوتا محددة، ولكن هناك توجيهات داخلية، ونسبة النساء في الحزب 18 – 20%، وبعض الفروع أكثر، في لبنان تصل نسبة النساء الى 30% من مجموع التنظيم".

---

[188]. مقابلة ماجدة المصري عضو المكتب السياسي في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وأمينة سر القيادة الضفة الغربية. تم مقابلتها بتاريخ 2022/6/20.

[189]. مقابلة وليد العوض عضو المكتب السياسي لحزب الشعب. تم مقابلته بتاريخ 2022/6/20.

[190]. مقابلة هدى عليان عضوة اللجنة المركزية في حزب الاتحاد الفلسطيني "فدا" عضو مكتب سياسي سابق. تم مقابلتها بتاريخ 2022/6/20.

وتتحدث دلال سلامة عن محطات نضال النساء داخل حركة فتح قائلة: "قدمت النساء ورقة رؤية في المؤتمر السادس للحركة تنص على أن النساء جزء أساسي من هيئات الحركة، وضرورة اعتماد الكوتا في النظام بنسبة 20% في هيئات الحركة، المؤتمر تبنى الورقة، وترك اعتمادها لاجتماع المجلس الثوري، الذي اعتمد الكوتا في الحركة 20% ولكن ليس في الهيئات العليا. المؤتمر السابع لم يطبق نسبة الكوتا، وأنا ترشحت للجنة المركزية وفزت بدون الكوتا. وتم تطوير ورقة الرؤية وتضمينها في نظام الحركة بنسبة كوتا 30% في جميع الهيئات، ولم يقر النظام في المؤتمر السابع أيضا وتم اقراره في المجلس الثوري، وننتظر المؤتمر القادم لاختبار تطبيق النظام أو مخالفته".

يؤكد وليد العوض أن: حزب الشعب، فرض كوتا على الهيئات القيادية العليا في الحزب بنسبة 25%. وللتأكيد على الجدية يضيف العوض، يناقش الحزب حاليا، ونحن على أبواب المؤتمر رفع نسبة النساء في الهيئات القيادية العليا إلى 30%، لكن للأسف إن نسبة وجود النساء في الحزب حتى الآن تراوح مكانها بنسبة 7-10%".

بالنظر الى أعداد ونسب مشاركة النساء في الهيئات القيادية للأحزاب فهي لم تصل مستوى نسبة الكوتا في اعلى هيئة قيادية، وفي أحسن أحوالها وصلت أو تجاوزت قليلا نسبة (الكوتا المقرة سابقا بنسبة 20%) في الهيئة القيادية الثانية. وهذا له انعكاس على الرؤى السياسات العامة والخطط الاستراتيجية، التي تتبناها الأحزاب، وأثرها على النساء الحزبيات، وتبني هذه السياسات والخطط لمنظور النوع الاجتماعي في خدمة النساء الحزبيات من جهة، ومن جهة أخرى أثر هذه السياسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتبني الحزب للقوانين العادلة التي تراعي المساواة بين الجنسين عند التصويت عليها.

مؤشرات مشاركة النساء في الهيئات العليا في الأحزاب

تؤكد الإحصاءات والأرقام بوضوح ضعف تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار في الأحزاب وهي كالتالي:

في حركة فتح، تمثيل النساء في اللجنة المركزية امرأة واحدة من أصل (21) عضوًا بنسبة 4.8 %، وفي المجلس الثوري توجد (11) امرأة من أصل 80 بنسبة 13.8%.[191] في المكاتب الإقليمية تمثل النساء بنسبة 25%، وفي المكاتب الحركية هناك محاولة للوصول من 18% -20%[192]. وفي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، هناك ثلاثة نساء في المكتب السياسي من أصل (18) عضوًا بنسبة 16.7%، وفي اللجنة المركزية هناك (18) امرأة من أصل (75) عضوًا بنسبة 24%[193]، "وهناك رفيقات تقود ساحات تنظيمية"[194].

[191] . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة شؤون المرأة 2020. *المرأة في مواقع صنع القرار*. رام الله – فلسطين. https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2536.pdf

[192]. مقابلة دلال سلامة، مرجع سابق.

[193]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة شؤون المرأة 2020. مرجع سابق.

[194]. مقابلة قيادية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. مرجع سابق.

وفي الجبهة الديمقراطية نسبة المرأة في المكتب السياسي 16.6%، وفي اللجنة المركزية بلغت النسبة 23%، والنساء أيضا تقود فروع[195]. "نسبة النساء في الهيئات القيادية تختلف حسب الفروع وقد تصل الى 30% في بعض الفروع. وهناك رفيقات قادت وتقود فروع"[196]. وفي حزب الشعب توجد (4) نساء من أصل (19) عضوًا في المكتب السياسي بنسبة 21%، أما اللجنة المركزية فوصل العدد إلى (11) امرأة من أصل 37 عضوًا بنسبة 29.7%[197].

في الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، تراجع تمثيل النساء في المكتب السياسي إلى (4) من أصل (21) بنسبة 17%، مقارنة بمؤتمر العام 2011 حيث مثلت (6) نساء من أصل (21) في المكتب السياسي بنسبة (28.6%). أما في اللجنة المركزية فقد تراجع تمثيل النساء من (30) من أصل (75) عضوًا بنسبة 40% إلى (27) امرأة من أصل (92) بنسبة 29%.[198]

يمكن التأكيد أن هناك انسجام فيما أفصحت عنه الأحزاب السياسية، وما ورد في الإحصاءات الرسمية، فيما يخص تمثيل النساء في الهيئات القيادية للأحزاب، ومن المؤسف أن يؤكد هذا الانسجام من خلال المصدرين المذكورين على ضعف هذا التمثيل، ومن المؤسف أيضا التراجع الملموس في تمثيل النساء في الهيئات القيادية لدى جميع الأحزاب التي تم مقابلتها، باستثناء حركة فتح (لضعف التمثيل أصلا). وضعف التمثيل يقودنا للتساؤل عن قدرة وامكانيات النساء على المساهمة والتأثير في صياغة توجهات الحزب وسياساته اتجاه القضايا الوطنية العامة، التحررية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن جهة أخرى المساهمة والتأثير في تضمين قضايا النساء في المجالات المختلفة، في توجهات وسياسات الأحزاب .

نسب تمثيل النساء في الهيئات القيادية للأحزاب السياسية التي لم يتسنى لنا مقابلتها كانت كالتالي

جبهة النضال الشعبي الأخير بلغت نسبة تمثيل المرأة في المكتب السياسي 17% (3 من أصل 18)، وهذا التشكيل الأول الذي يضم في عضويته نساء منذ انطلاقة الجبهة، أما اللجنة المركزية فضمت (27 من أصل 113) أي بنسبة 23.9%، حيث ارتفعت النسبة عن المؤتمر الذي سبقه في 2005 (6 من أصل 43) بنسبة 14%.

جبهة التحرير العربية لم تمثل المرأة في القيادة القطرية التي تتكون من (15) عضوًا، أما اللجنة المركزية ففيها امرأة واحدة من أصل (18) بنسبة 5.6%. الجبهة العربية الفلسطينية نسبة تواجد النساء في المكتب السياسي (2) من أصل (10) بنسبة 20%، أما في اللجنة المركزية فتوجد (4) نساء من أصل (27) عضوًا بنسبة 14.8% .

---

[195] . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة شؤون المرأة 2020. مرجع سابق.

[196] مقابلة ماجدة المصري عضو المكتب السياسي في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وأمينة سر القيادة الضفة الغربية.

[197] . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة شؤون المرأة 2020. *المرأة في مواقع صنع القرار*. رام الله – فلسطين.
https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2536.pdf

[198]. المرجع السابق.

حركة المبادرة الوطنية قبل مؤتمرها الوحيد في العام 2017 اختيار القيادة اخذ طابع التزكية، وتتفاوت النسبة بحدود 15–20 %، وفي العام 2017 انتخبت امرأة واحدة في هيئة المكتب من أصل (7) بنسبة 28.6%، أما في اللجنة المركزية فتوجد امرأتان اثنتان في الهيئة القيادية من أصل 17 عضوًا بنسبة 11.8%[199].

تبلورت دائرة خاصة بالعمل النسائي داخل حركة الجهاد الإسلامي في العام 2010، إلا أن المنسق لها كان رجلًا، وهو من يمثلها في قيادة الساحة. أما في آخر انتخابات 2019–2020 فتطورت الدائرة لتصبح الإطار النسوي ومسؤولته ونائبتها عضوتان في الهيئة العليا (المستوى القيادي الثاني) من أصل (11) عضوًا بنسبة 18%، إلا أن المكتب السياسي يفتقر إلى وجود النساء[200].

عُقد مؤتمر حركة حماس الأخير في العام 2020، وشكل نقلة نوعية لتمثيل المرأة في المكتب السياسي بواقع امرأتين اثنتين من أصل (16) عضوًا بنسبة 12.5 %، بعد أن كان لا وجود لها في هذا المستوى القيادي، أما في مجلس الشورى (الإطار القيادي الثاني)، فقد وصل في آخر ثلاث دورات انتخابية فوصل تمثيل النساء إلى (11) امرأة من أصل (81) عضوا بنسبة 13.6%[201].

مدى التزام الأحزاب والقوى السياسية بميثاق الشرف لتعزيز مشاركة النساء في صنع القرار

أكدت القياديات في الأحزاب على احترام توقيعاتهم على ميثاق الشرف، تقول دلال سلامة: "نحترم توقيعنا وهذا مفيد من أجل خلق حوار داخلي وبلورة إرادة سياسية حول سبل وأليات للالتزام، ومن المهم ان نبدأ بأنفسنا لتنفيذ التزام شاركناه مع أخرين. وتستكمل سلامة بقولها، أهمية الميثاق تكمن في خلق سياسات دافعة لما ورد فيه ويؤثر إيجابا عند اتخاذ القرارات وتعديل النظام الداخلي".

وتضيف المصري "القناعة تامة بما ورد في الميثاق، والمشاركة فيها خروقات، خاصة في الحكم المحلي، العقلية الذكورية في أحد المواقع رفضت وضع صور النساء المرشحات في القائمة، وبعد عدة محاولات للإقناع، أخذ الحزب قرار بعدم وضع الصور على القائمة للذكور والاناث معا، وفي الترشح للتشريعي التزمنا بنسبة 30%". وتجيب قيادية في الجبهة الشعبية "لا يكفي الحديث عن العدد، نركز على النوعية، وعلى طبيعة ونوعية النضال النسوي، اذن مطلوب فحص النضال الذي نراه تقاطعيا – النضال النسوي عميق الفكر والرؤيا، والنضال ضد الاستعمار، والنضال ضد الأبوية – للنساء والرجال، وبهذه النوعية من النضال، الاستعمار هو العائق الرئيسي لمشاركة النساء السياسية".

السياسات والتوجهات والتدابير التي اتخذتها الاحزاب لزيادة نسبة المشاركة السياسية للنساء

---

[199] . المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، 2022.ورقة *تحليل سياسات نحو تعزيز دور وتمثيل المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار في منظمة التحرير.*

[200] . المصدر السابق.

[201] . المصدر السابق.

لا بد من التأكيد على ان التعددية الحزبية – أو يجب أن تكون – من أهم ركائز المواطنة والديمقراطية وبالتالي من أهم الجهات الفاعلة في مناصرة النساء وتطوير مشاركتهن في كافة مجالات الشأن العام لا سيما السياسية، وتأطيرهن لخدمة مجتمعاتهن وقضاياها الرئيسية، وخدمة مصالحهن والمطالبة بحقوقهن.

التدابير والإجراءات المحددة والواضحة هي الضمانة لمتابعة تنفيذ السياسات والقرارات الحزبية، بعيدا عن المماطلة والتسويف الذكوري، وفي الحالة الفلسطينية تحت الاستعمار تبرز التحديات والعقبات التي تعيق تراكم الخبرات والتجارب وسهولة التنفيذ الدقيق للوثائق التي يلزم الحزب نفسه بها. وتتمثل هذه المعيقات وفقا لممثلات الأحزاب في؛ شراسة المستعمِر، وانسداد الأفق السياسي، والواقع العشائري المتحكم في الكثير من المفاصل المجتمعية، والواقع الاقتصادي المتردي، وازدياد نسب البطالة، والتوجه الاستهلاكي، كل ذلك أدى الى عزوف مختلف الفئات، الرجال والنساء والشباب، عن المشاركة في الشأن العام، بالإضافة الى التدابير والإجراءات التي يمكن أن تنسفها ولو مؤقتا اجراءات المستعمِر. وبالرغم من كون الأحزاب والحركات السياسية تمثل طليعة شعوبها، الا أن طبيعة المرحلة وضعت من التعقيدات والتحديات والعقبات، ما ساهم في اضعاف وعرقلة مهمة الأحزاب.

وتبقى التشريعات الملزمة هي الأقدر على الحد من الذكورية والأبوية، وإحقاق المواطنة بمفهومها الشامل وما تعنيه من حق المشاركة المتساوية للمواطنين والمواطنات في الشأن العام. هذا لا يعني اعفاء النساء من النضال لانتزاع حقوقها والمطالبة بكافة الحقوق المتساوية، التي أقرتها كافة المرجعيات الوطنية؛ وثيقة الاستقلال؛ القانون الأساسي المعدل؛ وثيقة حقوق المرأة، وهذه الوثائق ليست ديكورا تكميليا، يتحكم بها ويديرها نصف المجتمع دون النصف الآخر. والمفترض أن تؤخذ قضايا المرأة الفلسطينية على محمل الجد ولا تبقى من مسؤوليات المرأة فقط. وتنفيذ ما ورد في هذه الوثائق، يجعل النساء أكثر قدرة على حمل المسؤولية المجتمعية الناجمة عن مشاركتها في الشأن العام الى جانب ما يقع على عاتقها من أعباء مركبة.

وبهذه المقاربة المرتكزة على الحقوق القانونية وتنفيذ ما ورد في نصوص القانون الأساسي المعدل، يجب أن يتجه النضال النسوي والشعبي بمساندة الأحزاب والقوى الديمقراطية في المجتمع، الى المطالبة بتنفيذ ما نص عليه القانون الأساسي كاملا وغير منقوصا.

وتستمر محاولات الأحزاب والقوى السياسية، وبالأخص النساء في هذه الأحزاب، في السعي لزيادة المشاركة السياسية للنساء، ففي حركة فتح، وفقا لدلال سلامة، "تم ترشيح امرأة على رأس قائمة الحركة في طولكرم، بالإضافة لزيادة عدد المرشحات في القوائم الانتخابية. علاوة على ذلك، خلق جيل من الشابات على قدر من الوعي، وقد لا تكون المسائلة قوية، ولكن هناك طاقة كامنة ودافعة في هذا الاتجاه". وفي الجبهة الشعبية، هناك دفع للنساء الى الهيئات العليا، وهنا الرهان دائما على ساحة الداخل، وهناك ضعف أحيانا في الجدية، ولكن النساء فرضت نفسها، والاجيال الجديدة قادرة على فرض نفسها، والفكر الذكوري ليس العائق الأكبر، الوضع الأمني العائق الرئيسي في هذه المرحلة". وفي الجبهة الديمقراطية وفقا لماجدة المصري، "أيضا تم اتخاذ بعض الإجراءات لزيادة المشاركة للنساء، وإدخال تعديلات إيجابية على النظام الداخلي، بالإضافة الى التوجيه وتسليط الضوء

على قضايا النساء". وفي حزب الشعب بخصوص زيادة مشاركة النساء، يجيب العوض: "لدينا في الحزب جمعية تنمية المرأة الريفية ويوجد فيها 85 نادي للمرأة الريفية في الضفة وغزة، من الذي يمنعهم من تنظيم أدواتهم"؟

علاوة على ذلك اتخذت الأحزاب بعض التدابير لزيادة مشاركة النساء السياسية، ففي حركة فتح، "ونتيجة لعزوف الشابات عن المشاركة في الأنشطة والفعاليات المختلطة بوجود الشباب الذكور، تم تشكيل ما يسمى (أخوات دلال) لتشجيع الشابات على المشاركة، وحاليا نحن بصدد تقييم هذه الخطوة". كذلك في الجبهة الشعبية "هناك تشجيع دائم للنساء بالمشاركة السياسية، وإعطاء النساء أدوارا متعددة في قيادة أوضاع داخل الحزب، ولا تقتصر النساء على قيادة أوضاع النساء فقط". وفي الجبهة الديمقراطية أيضا "اتخذت بعض الإجراءات، لن تقبل نتائج أي انتخابات إذا حصل فيها أي خلل، هذا طبعا في ظل وجود منظمة نسوية قوية ورفيقات قويات".

مدى الرضا عن تقلد النساء لمواقع قيادية داخل الأحزاب السياسية

أجمعت الأحزاب على عدم الرضا لدى الذكور في الاحزاب عن قيادة النساء، ففي الجبهة الشعبية: "في السابق كان هناك امتعاض من قيادة المرأة، حاليا الامتعاض أقل بكثير، ومواجهة الفكر الذكوري يحتاج لمواجهة المنظومة بأكملها، ومواجهة الفكر الذكوري من النساء أيضا".

وفي حركة فتح وفقا لسلامة، "لم يطبق نظام الحركة كما يجب، عدد النساء في المواقع القيادية قليل، نوعية المهام الموكلة للمرأة تقليدية، المطلوب مهام متنوعة في لجان متعددة". وفي الجبهة الديمقراطية ترى المصري "الموضوع ليس سهلا، بل يتأثر ببيئة الرفيقات وقناعاتهن الخاصة إذا كانت تحمل فكرا ذكوريا، وهذا يواجه بامتعاض من الرفاق".

وبخصوص تضمين النظم الداخلية للأحزاب مواد تنص على نسب تمثيل النساء في الهيئات القيادية، يمكن القول هنا أن الفكر الذكوري يعتبر أن كل مكان قيادي تشغله امرأة، يشكل خسارة للذكور يجب محاربته، أو تأجيله ما أمكن، وبالتالي يحتاج الأمر لنضال أعمق وأقوى وأطول من النساء. تبنى المؤتمر السادس لحركة فتح عام 2009 ورقة رؤية لاعتماد الكوتا للنساء، في نظام الحركة دون وصولها للهيئات القيادية، وفي المؤتمر السابع لم يتم تطبيق الكوتا، وقدمت ورقة رؤية أخرى تؤكد على كوتا 30%، ولم يعتمدها المؤتمر وتم ترحيلها للمجلس الثوري، الذي وافق على باب خاص بالمرأة وآخر للشباب ويطالب بتطبيق الكوتا في كل أطر الحركة، وبالتالي ستنتظر النساء للمؤتمر القادم لاختبار تطبيق هذه الرؤية.

دلال سلامة، التي شرحت تفاصيل هذه العملية تقول: "أحيانا العامل الموضوعي والاحتلال يغلب على قضية مشاركة النساء، وأحيانا يغيب الربط بين الاجتماعي والسياسي". في الجبهة الديمقراطية تؤكد المصري: ان التعديلات التي تضمنها النظام الداخلي تركز على التوجيه وتسليط الضوء وليس الكوتا". في الجبهة الشعبية لا يوجد كوتا في النظام. في حزب الشعب "نسبة الكوتا 25% وأصبحت مثبتة في النظام الداخلي ويتم النقاش لرفعها الى 30%". وفي حزب فدا، "وصلت إلى أكثر من 39% في اللجنة المركزية والمكتب السياسي، والأمين العام للحزب 2011 – 2019 كانت امرأة، وشاركت امرأتين كوزيرات في الحكومات السابقة".

مغادرة النساء الأحزاب السياسية الى فضاء المجتمع المدني

وعند السؤال عن أسباب مغادرة النساء الأحزاب السياسية الى فضاء المجتمع المدني، ترى سلامة، "أن هناك أهمية للمجتمع المدني والأطر والأحزاب والنقابات والاتحادات والبلديات، وتستكمل سلامة بالقول: هذا التوجه شهدته فصائل أكثر من غيرها، وليس حركة فتح، وتضيف، ان المجتمع المدني أكثر نظامية يعمل على برامج وأهداف محددة، ويمكنه الاستقطاب من الأحزاب، أيضا استهداف المجتمع الدولي لفلسطين شكل إغراء للبعض، المغادرة موجودة أيضا في فتح لدى اللذين يعتقدون أنه يمكنهم خدمة المجتمع المحلي من خلال العمل الأهلي". وترى المصري أن هذه المغادرة جاءت في سياق وطني وسياسي بعد مرحلة أسلو وتوافقت مع العولمة ونظرته للعالم الثالث، وتضيف، البعض من المنتمين للأحزاب رأى أنه آن الأوان ان ينتبهوا لأنفسهم والذهاب الى المجتمع المدني، وبالتالي الإغراق في الميل لنزع ما هو سياسي، الأمر الذي أدى لانحسار القاعدة الجماهيري". وتنتقد المصري تحول الأطر النسوية من إطار نسوي الى مؤسسات غير حكومية مسجلة. وترى الجبهة الشعبية، "أن هذه المسألة تشمل الرجال والنساء وليست مقتصرة على النساء، وارتبطت هذه المسألة بمرحلة تراجعية من مراحل القضية الفلسطينية، ودائما تتضرر النساء بشكل أكبر".

تجارب وخبرات الاحزاب في مجال المشاركة السياسية للنساء

تؤكد الأحزاب السياسية على ايجابية تجارب وخبرات الأحزاب في المشاركة السياسية، تتحدث سلامة قائلة: "هناك العديد من الخبرات والتجارب وقصص النجاح على مستوى الحكم المحلي، منها سماح الخاروف عضو بلدية نابلس سابقا، وعايشه نمر رئيسة مجلس قروي قيره سابقا، ورئيسة بلدية بيت لقيا". وفي الجبهة الشعبية، "هناك العديد من الخبرات والتجارب وقصص النجاح لنساء خاضت تجارب في المشاركة السياسية، على مستوى البلديات والنقابات أمثال جانيت ميخائيل أول رئيسة لبلدية رام الله، ونادية حبش أول امرأة نقيب لنقابة المهندسين، وعضوة مجلس بلدية رام الله سابقا. بالإضافة لنقابات العاملين في الجمعات كجامعة بير زيت".

حزب الشعب أيضا، في الحديث عن التجارب والخبرات في المشاركة السياسية، يرى العوض، "أن الأحزاب منذ أوسلو وقعت في مأزق تبهيت هويتها الفكرية والسياسية والطبقية، ويضيف لدينا في الحزب جمعية تنمية المرأة الريفية ويوجد فيها 85 نادي للمرأة الريفية في الضفة وغزة تجدين النساء فيها نشيطات فقط في الجوانب الاستهلاكية، بينما الكادر النسائي الواعي المثقف الذي من المفترض ان يستفيد من هذا الوعاء وهذا الفضاء لا يستطيع القيام بدوره أو أنه غير موجود في الحزب. ويستكمل العوض بالقول، يوجد في غزة 8 أندية نسوية المنتسبات لهذه الأندية يحجمن عن الانتماء للحزب، بمعنى أنهن يفضلن الانتماء للجمعية على الانتماء للحزب، وأنا شخصيا أعترف تماما أن هذا قصور حزب ولا يعود للنساء فحسب". واعتبرت المصري "إن اقدام النساء على رئاسة قوائم انتخابية في واقع ذكوري، هذا بحد ذاته قصة نجاح، وتضيف: مجرد اقدام امرأة (سناء شبيطه) على ترؤس قائمة انتخابية في مدينة نابلس في ظل التنافس الشديد بين القوى السياسية الكبيرة، فهي قصة نجاح، حتى وأن لم تنجح التجربة". وتعتقد هدى عليان، أن "جميع الأحزاب لديها أزمة في الكادر النسوي المؤهل، ولكن في المقابل تعطل الحياة التشريعية والانتخابية ساهم في عدم تحقيق قصص نجاح وخلق نماذج للنساء".

السياقات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية تحد من مشاركة النساء السياسية

أجمعت الأحزاب أن السياقات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تنظم حياة المجتمع والنساء في العمق منه، مرتبطة معا وتعيق درجة التمكين للنساء لدخول معمعان الحياة السياسة، ولها آثارا جمة على المشاركة السياسية، فالسياق الاجتماعي يعزز العشائرية والأبوية/ والفكر الذكوري، وهي منظومة مرتبطة معا، ومؤثرة بشكل كبير على مشاركة النساء. ويرى العوض ان "واقع مشاركة المرأة بين سياقين، الأول سياق المجتمع الذكوري المهيمن، والسياق الثاني عدم تقدم المرأة نفسها لمواجهة هذا التحدّي الذكوري بشكل أكثر تنظيما. وهنا يعود العوض لتحميل المسؤولية للنساء قائلا، في كثير من الصراعات الحزبية كانت النساء تصطف في مواجهة بعضها البعض وليس مع بعضها البعض، وهذا مكن العقلية الذكورية من السيطرة ويعتقد أيضا، أن النساء لم تقم بالدفاع عن مكانتها بما ينسجم مع عطائها، وأصبحت أسيرة للسياق العام الذي تضعه العقلية الذكورية".

وفي السياق الاقتصادي، ضعف الاقتصاد الفلسطيني المحاصر، والنظام الاقتصادي (اقتصاد السوق)، وانعدام التنمية، وضعف النمو، وارتفاع نسب البطالة لا سيما للنساء، وعدم توفر تسهيلات للنساء العاملات كل ذلك في ظل استعمار لا يحتجز التطور الاقتصادي للشعب الفلسطيني فقط، بل يسلب الارض والمياه وكافة الموارد الفلسطينية.

تضيف عليان "في سياق غزة المحاصر، تتعطل أوجه الحياة كافة في السياسة والاقتصاد، ويخلق سياق اجتماعي محبط وحالة ركود نعيشها جميعا ونرى آثارها السلبية في كل مكان".

وفي السياق القانوني، ترى المصري ان "التشريعات معيقة وفيها قصور اتجاه المرأة، التشريعات قديمة ولا زالت غير فلسطينية، وتجميد قوانين ذات أهمية مثل الضمان الاجتماعي". ووفقا للجبهة الشعبية "التشريعات التي تعزز اقتصاد السوق على حساب حقوق العمال/ات، ويتم التضحية بالتشريعات الاجتماعية لمصالح وتوازنات سياسية، بالتأكيد تشكل عائق".

فيما ترى سلامة ان "التشريعات هي التي تنظم علاقة المواطن بالنظام السياسي، ومن الطبيعي ان تؤثر على المرأة والرجل، ومنظومة التشريعات الخاصة بالمشاركة السياسية تؤثر إيجابا على المرأة، وهناك أيضا القوانين التي تحد من تطورها الاقتصادي، والاجتماعي تشكل عائقا، وتضيف أيضا أن درجة التمكين للنساء خارج دائرة العنف، للدخول لمعترك الحياة السياسية، والتنمر الذي تواجهه النساء، كل ذلك يؤثر سلبا على مشاركة النساء". ويضيف العوض "السياق القانوني يشكل عائق كبير، وتعطل المجلس التشريعي وامتداد أمد الانقسام لعب دورا كبيرا في عدم تحقيق تقدم في ملف التشريعات العادلة للمرأة وللجميع".

الواقع العشائري والموروث الاجتماعي في فلسطين يحد من مشاركة المرأة السياسية

تتفق الأحزاب السياسية أن الواقع العشائري والموروث الاجتماعي يحد من مشاركة المرأة السياسية "العشيرة تفضل ان يمثلها الذكور وليس النساء" وفقا لدلال سلامة. "طبعا العشيرة هيمنة ذكورية لمن يملك، وبالتالي يجري سحق النساء في العشيرة" وفقا لممثلة الجبهة الشعبية.

وتتفق المصري أيضا في دور العشيرة في الحد من مشاركة النساء قائلة "اكيد العشيرة تحد من مشاركة النساء، والكوتا حسنت الوضع قليلا، وهي كإجراء مؤقت، لتعويد المجتمع على مشاركة المرأة، والتأثير لا زال موجودا، وتراجع سلطة القانون يقوي سلطة العشائر". ويؤكد العوض أيضا على تأثير العشائر بالقول "مازال الفكر الذكوري والعادات والتقاليد تهيمن على توجهات المجتمع

نحو مشاركة النساء السياسية حتى داخل الأحزاب مازال الفكر الذكوري يهمن على مشاركة النساء". وتضيف عليان "نحن كنساء وكأحزاب لا نختلف على ذلك مطلقا ولدينا شواهد متعددة غير داعمة للنساء سواء في المجتمع بما يحمله من فكر ذكوري وعادات وثقافة عشائرية مسيطرة، وفي داخل الأحزاب لا يختلف الوضع كثيرا".

عمليا نقص التشريعات والمنظومة التشريعية الناظمة لحقوق الإنسان على كافة المستويات، وتعثر التنفيذ العملي للتشريعات القائمة يشكل تحديا أمام النساء، وتهدر الحقوق والحريات في إطار ما تطالب به النساء من العدالة الاجتماعية والمساواة، علاوة على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافة المجتمعية السلبية، كل ذلك يعزز العشائرية والموروث الاجتماعي أمام تمكين النساء ووصولهن لحقوقهن.

عزوف النساء عن المشاركة السياسية

أكدت مقابلات الأحزاب أن هناك عزوف لدى النساء والشباب بشكل عام عن المشاركة السياسية، يؤكد العوض "هناك عزوف كبير للنساء وأوضاع أحزابنا اليسارية ونسب النساء فيها والإحجام عن الانتساب للأحزاب رغم وجودها في مؤسسات تتبع الحزب مؤشرات قوية على حالة التراجع". وتضيف عليان "هناك عزوف بسب عوامل كثيرة متشابكة أهمها الانقسام والوضع الاقتصادي الصعب للنساء، والسياق العام محبط وعدم تجديد الانتخابات أفقد الكثير من النساء الأمل في التغيير".

وترى المصري ان "أسباب عزوف النساء والشباب عن المشاركة، تكمن في تعطل الانتخابات، وانغلاق الأفق السياسي، وهناك صعوبة لدى أحزاب اليسار بسبب الاستقطاب بين فتح وحماس".

عزوف النساء ليس لسبب ذاتي بقدر ما هو نتيجة لواقع الأبوية والعشائرية والظروف الأمنية، بالإضافة للأعباء الضاغطة التي تحملها المرأة، ونقص الخدمات المساندة، والدعم اقتصادي، وبالتالي تصبح المشاركة السياسية عبئا إضافيا على النساء. هذا يعيدنا لمقاربة (المشاركة تعني المواطنة)، متى يمكن الاعتراف بالمواطنة الكاملة غير المنقوصة للنساء؟ ومتى يمكن ان يعالج الاجتماعي والسياسي بنفس المنظور ونفس الأهمية؟ والى متى ستبقى النساء تقود المعارك تلو المعارك تنتظر الإقرار والمصادقة ثم التنفيذ الذي قد يأتي وقد لا يأتي، أو يتم المساومة عليه؟ تمكين وتقوية النساء يساعدها في انتزاع حقوقها ونضالها لتمكين نفسها، في إطار منظومة سياسية واجتماعية واقتصادية غير داعمة، بل معيقة، يغيب فيها الربط بين السياسي والاجتماعي. لماذا لا تصل الكوتا لنسبة 50% وتطبق في جميع المجالات؟

منظور المؤسسات السياساتية للمشاركة السياسية للمرأة

العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تعمل بشكل أو بأخر على برامج لتقوية وتمكين النساء لخوض غمار المشاركة السياسية في المجالين التشريعي والمحلي، لذا تشتمل استراتيجيات هذه المؤسسات وخططها أهدافا استراتيجية، وسياسات وتدابير خاصة بتمكين النساء ودعمهن في مجال المشاركة السياسية لا سيما في الحكم المحلي، لتعزيز المشاركة السياسية للنساء، وتحسين أدائهن. في هذا الجزء من الدراسة سنستكشف سياسات وإجراءات عددا من هذه المؤسسات.

السياسات والإجراءات/ التدابير المؤسسية اتجاه المشاركة السياسية للمرأة

تتحدث ممثلة وزارة شؤون المرأة عن سياسات الوزارة قائلة "اهتمت سياسات وزارة شؤون المرأة بتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، فكانت المشاركة السياسية أحد أهداف الاستراتيجية عبر القطاعية للمرأة، والمأسسة احدى السياسات الاساسية في الوزارة، وذلك من خلال تشكيل التحالفات، وتشكيل اللجان الخاصة بقضايا النساء من خلال مجلس الوزراء، كلجنة 1325، هذا يقوي ويدعم دور الوزارة في العمل على المشاركة السياسية. وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية بشكل خاص ليس لدى الوزارة أي قرار من مجلس الوزراء، هناك إجراءات اتخذتها الوزارة، أو تدخلات، كاستراتيجية المشاركة السياسية للمرأة، وهي احدى اهم السياسات التي اتبعتها الوزارة"[202].

وفي النقابات المهنية تتحدث نقيب المهندسين ناديا حبش قائلة "عمليا لا يوجد أية سياسات لدى نقابة المهندسين، اتجاه مشاركة النساء في مواقع صنع القرار، لجان الفروع دائما فيها نساء، اما رئاسة الفروع فلا تصل اليها النساء، وأجرت النقابة عملية تدقيق في النوع الاجتماعي، اكدت النتائج ان نسبة النساء أكثر من الذكور في الكادر الوظيفي، لكنها موجودة فقط حتى مسمى رئيس قسم وغير موجودة في الوظائف العليا كمديرات دوائر. ولم يكن هناك جدية لدى نقابة المهندسين، تجاه دعم وصول النساء لمواقع صناعة القرار، ولكن النقابة عازمة على العمل بجدية لتغيير هذا الواقع" [203].*

وفي قطاع غزة تؤكد مديرة مركز شؤون المرأة أن "قضية تعزيز المشاركة السياسية للمرأة من الأولويات الهامة، وأحد أهداف المركز، ومشاركة المرأة السياسية مدمجة في كافة برامج وأقسام المركز، وقد عمل المركز على العديد من الدراسات والأبحاث المختصة بقضية المشاركة السياسية للمرأة، وهناك أكثر من مشروع خاص بالشابات ينفذ في الضفة الغربية، علاوة على حملات المناصرة والضغط. وتضيف، المركز يأخذ قضية المشاركة السياسية للمرأة على محمل الجد وتدخل ضمن أولوياته، ومؤشرات الجدية تظهر في مخرجات عمله؛ يرفد المجتمع بتقارير ودراسات تتعلق بالمشاركة السياسة موضحا المعيقات والتحديات لتساهم برسم السياسات والخطط؛ ويعمل على توعية النساء حول المشاركة السياسية وخاصة النساء العاملات والنساء في الأحزاب السياسية والناشطات والشابات"[204].

وجمعية اتحاد لجان المرأة العاملة، "لديها أيضا هدفا استراتيجيا لتمكين النساء بشكل فردي وجماعي في مشاركة النساء السياسية، وعن السياسات تضيف خريشة؛ "مساواة النساء في صنع القرار؛ تمكين النساء كأفراد ومجموعات؛ التوعية والتثقيف بمنظومة الحقوق للشعب الفلسطيني، والحق الفردي من خلال المشاركة السياسية؛ وتعزيز القدرات الذاتية ومجابهة الخطابات الظلامية

---

[202]. الهام سامي مكلفة بإدارة التأثير والاعلام. وزارة شؤون المرأة. تم مقابلتها بتاريخ 2022/8/6.

[203]. ناديا حبش. نقيب المهندسين. تم مقابلتها بتاريخ 2022/8/5.

*. ناديا حبش، المرأة الوحيدة التي وصلت لموقع النقيب في كافة النقابات المهنية، وهي المرأة الوحيدة أيضا التي وصلت سابقا لرئاسة اللجنة الفرعية للمهندسين في رام الله.

[204]. آمال صيام. مديرة مركز شؤون المرأة قطاع غزة. تم مقابلتها بتاريخ 2022/6/24.

لإعادة النساء من الحيز العام الى الحيز الخاص؛ والمساهمة في دمقرطة النظام السياسي"[205]. وعن جدية المؤسسة في دعم وصول النساء لمواقع صنع القرار تجيب خريشة، "تتجلى جدية المؤسسة من خلال برامجها، ضمن برنامج مجالس الظل، المنتشرة في 90 موقع جغرافي، قامت هذه المجالس بتنظيم أنفسهن من خلال مجلس يمثلهن، تم تنظيم النساء على اساس الوعي والاستدامة، وابدعت النساء في طرح القضايا النسوية والعامة بجرأة وشفافية".

"وركزت سياسات مؤسسة مفتاح على المستوى المحلي؛ في تلمس حاجات المجتمع المحلي في مكان سكنها لتتمكن من عكس هذه الحاجات في برنامجها الانتخابي والدعاية الانتخابية؛ الاطلالة على رزمة القوانين والإجراءات التي تمس النساء لتتمكن من عكسها في عملها؛ وهذا يلامس موضوع قدرتها على القيادة وقضية التعبير عن الشأن العام من منظور نسوي، والفصل بين انتمائها الحزبي وعملها في الشأن العام، والتحلل من العشائرية؛ والعمل أيضا على المشاركة السياسية للشباب والفتيات، للخروج من الهياكل القديمة وضخ دماء جديدة واهتمامات جديدة وقضايا جديدة تعكس 40% من مجتمعنا وهي نسبة الشباب. يستمر العمل مع المرشحات بعد انتخابها، ويتم تدريبها عل كيفية التعامل مع هياكل البلديات، والمشاركة في اللجان المشكلة في البلدية، وكيفية التعامل مع القضايا التقنية"[206].

"مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة يعمل منذ سنوات على دعم وجود المرأة في كافة مواقع صنع القرار وليس فقط في العملية الانتخابية، يقاتل المركز من أجل أن يكون للنساء وجود في كل الهياكل والبرامج الي تشرف عليها وتنفذها السلطة، ويصر على وجود ومشاركة النساء فيها ولدينا انجازات مهمة في ذلك يعرفها الجميع. وتضيف الغنيمي، المركز لديه الجدية في دعم موضوع المشاركة السياسية، وهي محور مهم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، عمل المركز في تعديل التشريعات والقوانين، وتنفيذ سياسات عادلة، والمشاركة في صياغة الاستراتيجيات الوطنية بهدف دعم وصول النساء في عمليات صنع القرار وإيصال صوتهن ومطالبهن وادماجها في أي خطط وتوجهات مستقبلية، وهذا يؤكد الجدية"[207].

"قامت الوزارة ببعض التدابير والتدخلات منها؛ بناء القدرات؛ برامج إعلامية؛ التأثير ضمن برنامج خاص يؤكد على المشاركة السياسية للنساء، وطبيعة المشاركة للنساء، والاهتمام بالقيادات الشابة، ولقاءات موسعة للشابات في المحافظات، لتعزيز الأحزاب لترشيح نساء من الشابات، ولقاءات مع المؤسسات لدعم ترشيح النساء (نساء تدعم النساء)، وذلك في معظم المدن الكبرى في الضفة الغربية. وعن جدية وزارة شؤون المرأة في دعم وصول النساء لمواقع صنع القرار، فهي 5 من 10، وفقا لممثلة الوزارة، وذلك لعدة أسباب؛ فالوزارة عملت مع أطياف محددة من المجتمع وليس مع جميع الاطياف، وأحد مؤشرات عدم الجدية ان عدد قليل من الوزارة يؤمن بمشاركة المرأة السياسية، علما أن كادر الوزارة يجب أن يكون أحد الروافع، واذا لم يتمتع بالهمة لهذا العمل، لن يكون هناك جدية؛ ليس لدى الوزارة موارد مالية لتسهيل لوجستيات العمل، ولا يوجد موازنات أو وسائل نقل؛ ولم تصدر الوزارة

---

[205]. آمال خريشة. مديرة جمعية اتحاد لجان المرأة العاملة. تم مقابلتها بتاريخ 2022/7/8.

[206]. تحرير الأعرج. المديرة التنفيذية لمؤسسة مفتاح. تم مقابلتها بتاريخ 2022/7/8.

[207]. زينب الغنيمي. مديرة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة قطاع غزة. تم مقابلتها بتاريخ 2022/6/23.

أية تعاميم أو قرارات داخلية، لتوجيه كادر الوزارة بأولوية العمل في مرحلة الانتخابات، بالإضافة لعدم وضع الخطط التنفيذية للعمل في مراحل الانتخابات؛ أيضا انعدام الحملات الإعلامية الجدية لدعم مشاركة النساء" (الهام سامي).

وتضيف تحرير الأعرج "تعمل المؤسسة على بناء قدرات النساء لخوض الانتخابات على المستويين التشريعي والهيئات المحلية؛ وتدريب النساء على مهارات القيادة؛ وبناء مهارات التعامل مع الاعلام بأشكاله المختلف؛ المتعددة الوسائط، والإعلام العادي المرئي والمسموع والمكتوب؛ والقدرة على تكوين رؤية بقضايا الشأن العام الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والقدرة على نقاشها مع الجمهور المستهدف واقناعه على انتخابها؛ والقدرة على بناء خطاب ينحاز للقضايا النسوية؛ قدرة النساء على التشبيك وبناء التحالفات وقيادة الحملة الانتخابية. وميثاق النوع الاجتماعي في الحكم المحلي، أحد التدابير التي اتخذتها مؤسسة مفتاح، والميثاق بحد ذاته اجراءات وتدابير تفصيلية للهيات المحلية يتم التوقيع عليها، تتعلق بمشاركة النساء وعكس قضاياها، ومشاركة النساء في اللجان المشكلة في المجالس المحلية".

وتضيف خريشة "تستخدم الجمعية أدوات متعددة لإنفاذ هذه الإجراءات منها، العمل المشترك والتشبيك، والاشتباك مع الاحتلال من خلال (القرارات الدولية)، المطالبة بوقف الاتجار مع المستعمر، ومقاطعة المستوطنات، وجهود لرفع قضايا المعتقلات السياسيات، وهذا جهد نسوي يضاف لجهود المجتمع المدني. لا يعقل كل الزخم الذي راكمته النساء منذ الانتداب البريطاني حتى يومنا هذا لم يحقق كوتا بنسبة 30% حتى الان، النساء تستحق نسبة مشاركة لا تقل عن 50%، وليس 30%".

يهدف منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي* الى، التأثير على السياسات ووضع تدابير لزيادة مشاركة النساء السياسية لتوعية المجتمع والضغط على المؤسسات الحكومية. وترتكز سياسات منتدى النوع الاجتماعي على؛ مساءلة الأحزاب بخصوص السياسات والإجراءات، وتطوير المساءلة للمؤسسات التي تعمل في ذات المواضيع، والاليات التي تعمل على زيادة مشاركة المرأة في الحكم المحلي، بالإضافة لإعداد أوراق تحليلية، وأوراق موقف، خاصة بمشاركة النساء في الحكم المحلي. ساهم المنتدى في جهود تعديل التشريعات، ومتابعة شكاوى عضوات المجالس المحلية، وقضايا الاستغلال. مؤشر الجدية لمنتدى النوع الاجتماعي 10/8 وفقا لمعالي برقاوي، كونه تأسس من مديرات مؤسسات لها ثقلها في المجتمع، استمرار هؤلاء الأشخاص هي جدية عالية"[208].

مؤسسات المجتمع المدني، كما المؤسسة الرسمية، تبذل جهودا في لوضع السياسات والتدابير لتعزيز مشاركة النساء السياسية، وعمليا مؤسسات المجتمع المدني أكثر تميزا في تنفيذ سياسات وتدابير مؤسساتها.

بخصوص مغادرة النساء الأحزاب لفضاء المجتمع المدني، اتفقت معظم المؤسسات على ان ضعف الأحزاب والفكر الذكوري لدى قيادتها، وتهميشها للنساء وبعدها عن النضال الوطني دفع النساء لمغادرة الأحزاب الى مؤسسات المجتمع المدني. "التحولات ما

*. منتدى النوع الاجتماعي، هو ائتلاف يتكون من 9 مؤسسات للنوع الاجتماعي، بالإضافة الى 7 مستشارات

[208]. معالي برقاوي. منسقة منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي. تم مقابلتها بتاريخ 2022/7/5.

بعد أوسلو، وتحول الأطر النسوية الى جمعيات، ولديها برامج وتمويل وموظفات ذات مواصفات محددة، وتحول العمل الجماهيري الى عمل مؤسساتي همش النساء وميز بينها. والابتعاد عن النضال الوطني والتحول للنضال الاجتماعي والحقوقي، أبعد الناس عن الأطر النسوية، والأحزاب أبعدت النساء عنها لأنها لا تحتاجها في الشارع". (الهام سامي).

"الأحزاب لا تعطي النساء مساحة للتعبير عن رأيها بحرية، بالإضافة للتمييز بين الذكور والاناث، وتبقى النساء بشكل عام غير مرئية في الأحزاب وعملها لا يلقى التقدير الكافي. بينما في المجتمع المدني تلمس التقدير من الناس، ويتاح لها إمكانية العمل بشكل أوسع وتصبح قائدة مجتمعية، وهذا غير متاح في الحزب السياسي". (تحرير الاعرج).

"الصراعات الداخلية بين الأحزاب او على المستوى الداخلي للحزب الواحد، الإرادة السياسية غائبة عن إنجاز قضايا المرأة، بالإضافة للتنمر والاحتواء لمهامها في البلدية، كانت أسبابا لمغادرة النساء الأحزاب لفضاء المجتمع المدني". (معالي برقاوي).

مدى الالتزام بميثاق الشرف الذي تم توقيعه لتعزيز مشاركة النساء في صنع القرار

الوزارة عززت ميثاق الشرف وروجت له، ولكن هذا كله من باب الدعاية، وفقا (لإلهام سامي). وترى برقاوي أن جميع المؤسسات النسوية والسياسية تنادي بما ورد في ميثاق الشرف، وجميع المؤسسات تعمل على تطبيق الميثاق، والمنتدى حمل الميثاق وذهب الى أكبر البلديات في الوطن للتذكير بالميثاق. وهذا ما أكدته مؤسسة مفتاح وجمعية المرأة العاملة كعضوات في المنتدى.

السياسات والتوجهات لزيادة نسبة المشاركة السياسية للنساء

"في نقابة المهندسين بعد التدقيق في النوع الاجتماعي، اخذت النقابة قرارا بضرورة التمييز الإيجابي لصاح تعيين امرأة كمدير دائرة في حال المنافسة على أي شاغر لمدير دائرة، وتستكمل: أخذت على نفسي شخصيا تعهدا أن يكون هناك ثلاث نساء في مجلس النقابة في الانتخابات القادمة. ولزيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في نقابة المهندسين، تعمل النقابة على زيادة نشاطات التوعوية للجنة المرأة –حيث تقود النقيب لجنة المرأة بنفسها– وتثبيت برامج التمكين في الخطط، والتوعية بالحقوق والواجبات، تمكين وبناء قدرات لا سيما –للنساء التي تكون مضطرة لمغادرة المهنة بسبب الدور الانجابي ورعاية الأطفال– بعد العودة للعمل ليتمكن من المنافسة على الوظيفة، فهذه الفئة تحتاج لإعادة الدمج في سوق العمل من خلال اكسابهن مهارات تتوائم وتطورات المهنة. النظام الداخلي للنقابة غير مستجيب للنوع الاجتماعي والنقابة حاليا بصدد تعديل وتطوير النظام الداخلي ومن ضمن القضايا المطروحة للتعديل، قضايا النوع الاجتماعي" (ناديا حبش).

"شكلت مجالس الظل حاضنة لمبادرات الظل التي عملت على تقوية وتمكين النساء بقضايا النساء والمجتمع بهدف زيادة مشاركة النساء السياسية، فقد فازت 79 امرأة في الانتخابات المحلية من مجموع 129 امرأة مجموع عضوات مجالس الظل". (آمال خريشة).

"لا يوجد لدى وزارة شؤون المرأة سياسات لزيادة مشاركة النساء، ولو وجدت السياسات لتم تدريب الشابات ضمن برنامج طويل الأمد لتطوير قائدات واعدادهن للترشح، وعدم الانتظار لموعد الانتخابات. (الهام سامي). وتقوم سياسات المنتدى على الضغط والمناصرة والتشبيك، حملات سنوية إعلامية وتوعوية في إطار نسبة الكوتا، ونفذ المنتدى 3 حملات ضاغطة بالحد الأدنى، 80% تركيز على الحكم المحلي". (معالي برقاوي).

"يستهدف مركز شؤون المرأة في القطاع تعزيز مشاركة النساء في القوى العاملة وفي الحياة العملية والعامة، ويحاول عمل اختراق لبعض الوظائف التي يحتكرها الرجال، ويرى المركز المشاركة السياسية للمرأة غير منعزلة عن المشاركة الاقتصادية والمشاركة داخل المجتمع المدني والقطاع الخاص". (آمال صيام).

عمليا مغادرة الأحزاب السياسية ليست مقتصرة على النساء، فهي تشمل الرجال والنساء، علاوة على أن ضعف الأحزاب قضية نسبية بين الأحزاب، وللإنصاف، فإن قضية ضعف الأحزاب وإن لامست بعض الأسباب الذاتية الداخلية لدى البعض، الا أن الأسباب الموضوعية أيضا لها تأثير مركزي على ضعف الأحزاب السياسية، فالأحزاب السياسية لا تعمل في مساحات مفتوحة وآمنة، فالملاحقات الأمنية من قبل الاستعمار الاستيطاني لنشطاء الأحزاب، وأحيانا اغلاق مقراتها الجماهيرية، وانعدام الحريات وتوقف العملية الديمقراطية، علاوة على انعدام الأفق السياسي للقضية الوطنية بشكل عام، وتنامي دور الإسلام السياسي، وغض الطرف عن تنامي دور وسيطرة العشائر، هذه بمجموعها تشكل تحديات رئيسيه أمام الأحزاب، وتضعف دورها.

السياقات القانونية والاجتماعية والاقتصادية معيقة لمشاركة النساء

ناقشت ممثلات مؤسسات المجتمع مختلف السياقات، القانونية والاجتماعية والاقتصادية، التي تؤثر في مشاركة النساء السياسية، لتصل نتيجة مفادها أن كافة هذه السياقات معيقة وتشكل تحدي للمشاركة السياسية للنساء. توضح آمال خريشة قائلة "السياق الاجتماعي منذ العام 1996 الى عام 2022 لم يتم احترام حقوق النساء بشكل ينعكس بمراجعة جدية من قبل السلطة الوطنية وهيئاتها المختلفة، في الضفة الغربية، أو في قطاع غزة، ولم يتم اصدار قوانين تنظم حياة النساء باستثناء قانون العمل، وكافة القوانين مبنية ليس على التمييز فقط وانما على تعذيب منهجي للنساء، (جلب النساء لبيت الطاعة) وتعديل بعض المواد هنا وهناك، ليست كافية نهائيا، خاصة في ظل منح القاضي صلاحيات لتجاوز هذه التعديلات. (آمال خريشة).

وتضيف الأعرج "يشترط قانون الانتخابات على المرشحين للانتخابات الاستقالة من عملهم، وهذا يترك أثره على النساء أكثر من الرجال، ولن تجازف النساء بالاستقالة مقابل نتيجة غير مضمونة، في ظل ارتفاع نسب البطالة للنساء في سوق العمل، علاوة على تكلفة الدعاية الانتخابية المكلفة، والمؤسسات ممنوع تقدم اية مساعدات للدعاية الانتخابية. العائلة تدعم الذكور عادة وليس النساء، والمرشحات يتم محاربتها، وأحيانا لا تعطى مساحات للدعاية الانتخابية، الفكر الذكوري، وشيطنة كل ما له صلة بالمساوة والعدالة. لا تستطيع النساء خوض الانتخابات بدون قائمة تؤمن بقدراتها وتمنحها الإمكانيات المادية. أيضا عدم تطبيق اللوائح الخاصة بقانون الانتخابات، حيث يجب ان تلغى القائمة التي تغطي فيها النساء وجوههن. القطاع الخاص لا يؤمن بالعدالة،

وبالتالي لا يدعم النساء، بالإضافة لانعكاسات السوق الحر والسياسات الاقتصادية على المشاركة السياسية. بالإضافة لبعض المعيقات الأمنية أيضا. (تحرير الأعرج).

"المعادلة أصعب في السياق الاقتصادي، والمطلوب التوجه لبناء اقتصاد مقاوم وانعتاقي. معظم الأعمال التي تقوم بها النساء تقع في الاقتصاد غير المنظم، وبالتالي خارج التغطية القانونية والحماية الاجتماعية، وخارج تطوير السياسات، وضعف النقابات التي يمكن ان تدافع عن حقوقهن، وهذا يضعف الوضعية الاقتصادية للشعب الفلسطيني وتحديدا للنساء والشباب". (آمال خريشة).

وترى ناديا حبش "السياق الاقتصادي يشكل تحدي أمام المهندسات، فيما يتعلق بالرواتب والاتعاب الهندسية في المكاتب. المكاتب الهندسية تتحايل على الرواتب، ورواتب المهندسات اقل بكثير من الاحد الأدنى للأجور في مكاتب الشمال والجنوب، وتصل الى 100 دينار. والمهندسات يرفض رفع الشكاوى، حتى لا تخسر عملها بسبب ارتفاع نسب البطالة، علاوة على ذلك تتأثر المهندسات بالسياسات الاقتصادية والوضع الاقتصادي العام. أيضا الحكومة عملت على قانون الشراء العام بحيث يتم ترسيه الشراء (العطاء) على العرض الأقل سعرا وهذا يؤثر على المهنة ودفع الرواتب يتأثر بهذه السياسات. (نادية حبش).

وتضيف ناديا "السياق الاجتماعي ليس عائقا أمام النساء عضوات نقابة المهندسين، ويكمن العائق في نقص الخدمات للمهندسات في المناطق النائية التي تساعد النساء في التحرك مثل الحضانات وان توفرت، فإن أسعارها غير مناسبة، مقارنة بالرواتب المتدنية، لا يوجد أي عوامل مساعدة مثل مطاعم لتوفير وجبات بأسعار معقولة. تضيف ناديا، العمل العام يضيف أعباء على المهندسات الناجحات، لذلك لا يحاولن الوصول لمجلس النقابة، تؤكد نادية بالقول "انا اعمل بشكل تطوعي، بالاعتماد على راتبي التقاعدي، إذا كان الفرد ما عنده اهتمام بالشأن العام، يعتبر هذه المشاركة خسارة، انا عشان عندي اهتمام بالشأن العام وعندي رسالة، وبدي اعمل تغيير، عشان هيك بقبل بهذا الوضع". السياق القانوني المتعلق بالمهنة لم يبرز كعائق أمام النساء في الوصول لمواقع صنع القرار، والسياق القانوني بشكل عام يؤثر على المهندسات كباقي النساء". (نادية حبش).

"هناك جزء من التشريعات تساهم في تحجيم مشاركة المرأة السياسية وعدم تطبيق البعض الأخر كنسبة 30% للكوتا. ونحن كمؤسسات نضع على أجندة عملنا موضوع تعديل التشريعات من منظور النوع الاجتماعي كهدف مهم ورئيس لكن ما زالت العقبات كبيرة وأهمها الانقسام الذي يعطل انعقاد المجلس التشريعي للبت في الكثير من القوانين العالقة بشأن قضايا النساء وغيرها. (زينب الغنيمي).

"السياقات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية معيقة لمشاركة النساء، رزمة الحقوق الاجتماعية والصحية والتعليم والعمل والضمان الاجتماعي، واحتياجات النساء وما يقدم لها من خدمات، تركت النساء خلف الركب. المجلس التشريعي السابق، يترك أهم قانونين لهم تأثير على حياة الاسرة –قانون الأحوال الشخصية والعقوبات– ويعطي الأولوية لقوانين اقتصادية ليبرالية، مثل قانون الاستثمار، وما يتعلق بالامتيازات الضريبية التي تمنحها القوانين للذكور فقط في الوظيفة العامة وتحرم منها النساء. السياسات الاقتصادية ساهمت في اقصاء النساء من المشاركة السياسية، وحدت من وصولها لمواقع صنع القرار". (الهام سامي).

"عدم وعي النساء بحقوقهن بما فيها الحقوق السياسية بشكل كافي، يشكل عائق كبير، كما أن الفقر يلعب دورا سلبيا وخطيرا في تعطيل قدرات النساء وانشغالهن بتلبية الاحتياجات الأساسية يحد المشاركة السياسية. علاوة على تبعيتها الاقتصادية للرجل حتى لو كانت موظفة، وهذا يسمح له بالتحكم بدخل الاسرة. الفكر الذكوري التي تحمله بعض النساء يعيد انتاج الفكر الذكوري لأجيال المستقبل. القانون الأساسي الفلسطيني ينص على المساواة، لكن على مستوى الواقع والقوانين الأخرى فالوضع مختلف، قانون الانتخابات وقرار المجلس المركزي بتطبيق الكوتا بنسبة 30%، وهذا لم يحدث ما يعني أننا بحاجة إلى تعديل القوانين". (آمال صيام).

الواقع العشائري والموروث الاجتماعي في فلسطين يحد من مشاركة المرأة السياسية

أجمعت ممثلات مؤسسات المجتمع المدني أن الواقع العشائري والموروث الاجتماعي يحد بل يستبعد النساء من المشاركة السياسية والاجتماعية، ويعيق تطور المجتمع بشكل عام، ويرى البعض أن تراجع دور الأحزاب ساهم في تقوية دور العشائر.

"تقوية الدور العشائري، وخطابات الإسلام الاصولي، وتأثيرات الاستعمار وممارساته بحق الشعب الفلسطيني بشكل عام والذكور بشكل خاص، علاوة على تقوية التحالف بين راس المال الذي جار عليه تغييرات باتجاه التطور الى البرجوازية البيروقراطية، كل ذلك يلعب دورا في استبعاد النساء عن مواقع اتخاذ القرار ويضعف النساء ويجذر العقلية الاقصائية والذكورية، وتؤدي الى أزمة الهوية الذكورية وتدفعها لممارسة القوة والعنف، وتصل النساء للدفاع عن هذا العنف وتبريره". (أمال خريشة).

"العشائر موجودة دائما وتراجع الأحزاب أعطاها الفرصة، حاليا الناس قوتها في العائلة وبرستيجها في الأحزاب، العائلة هي التي تحكم حاليا وليس الأحزاب" (الهام سامي). "الواقع العشائري لا يرى النساء أكثر من ربات بيوت في الحيز الخاص، وهم أوصياء على حياتها". (تحرير الاعرج).

"الواقع العشائري يلعب دورا سلبيا باتجاه مشاركة النساء السياسية، لكن المؤسسات النسوية أخذت بعين الاعتبار هذا الواقع واشتغلنا مطولا وكثيرا على تغيير هذه الثقافة. ونجحت في كثير من المواقف، لكن ما زال الطريق طويلا لنتحول من مجتمع عشائري إلى مجتمع مدني يحترم جميع المواطنين والمواطنات انطلاقا من مبدأ تحيق العدالة وسيادة القانون". (زينب الغنيمي).
"هناك حاجة للعمل على تغيير الثقافة المجتمعية المرتبطة بالموروث العشائري الذي يحد من مشاركة المرأة بالترافق مع تعزيز سيادة القانون. ولابد من العمل بشكل جدي على تنحية الفكر العشائري من البت في قضايا النساء، وأعتقد أن المؤسسات النسوية حدت من هيمنة العشائر في تولي قضايا النساء". (آمال صيام).

عزوف النساء عن المشاركة السياسية

السياقات الاجتماعية والقانونية والاقتصادية، التي تحدثت عنها الدراسة سابقا، وتجلياتها من خلال كافة أشكال العنف السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وانكشاف النساء من أي حماية قانونية، والانتقاص من مواطنة النساء، وعلى النساء تحمل كافة افرازات

الفكر الذكوري، ثم يطلب منها تجييش عشرات الآلاف من النساء في الشارع للمطالبة لإقرار قانون حماية الأسرة من العنف، كل ذلك وأكثر، جدير بدفع النساء للعزوف عن المشاركة السياسية.

وتؤكد بعض الدراسات ان عزوف المرأة عن المشاركة السياسية، ليس مقتصرا على المرأة الفلسطينية، وانما يشمل المرأة العربية بشكل عام. "المشكلة تتعدى وجود قوانين أو التصديق على توصيات ومعاهدات دولية، والمشكلة الأكبر تكمن في أنماط السلوك التقليدية والعقلية التقليدية السائدة والمسيطرة على البنيات الاجتماعية العربية"[209].

"هناك تراجع وعزوف للنساء عن المشاركة السياسية، مرتبط بالحالة العامة في القطاع، وهيمن الانقسام على تفاصيل الحياة السياسية والاجتماعية، لا توجد عوامل محفزة للنساء للمشاركة رغم كل محاولات المؤسسات النسوية لدعم مشاركة المرأة في كل المجالات ولكن السياق العام المحيط مليء بالتعقيدات". (زينب الغنيمي). "تجارب النساء في المشاركة السياسية أحيانا تكون غير مشجعة، خروج النساء القياديات من الأحزاب على سبيل المثال، وجود بعض الممارسات السلبية تجاه المشاركة السياسية ونتائجها تشكل سببا لعزوف أخريات". (آمال صيام).

"المؤشرات واضحة على عزوف النساء لأنهن لا يثقن بالأحزاب. (آمال خريشة). لأننا لم تتمكن من الإضاءة على نضالات النساء في الحكم المحلي وانتزاعها لقرارات مهمة تتعلق بعملها، منها الاجتماع النهاري وفي يوم العطلة الرسمية" (الهام سامي).

"الناشطات والمدافعات عن حقوق النساء يُتركن بدون حماية، عمليا كانت هذه النساء تعمل في الأحزاب، وبالتالي تشعر بالحماية، ومع تحول النساء للعمل المدني والحقوقي، لا يلجأن للعائلة أو العشيرة. هل تترك النساء فريسة للنظم العشائرية وأصحاب الفكر الظلامي؟ والسؤال هنا على من تقع حماية هؤلاء النساء؟ وفعلا تعرضت الناشطات للتهديدات، وقدمت المؤسسات النسوية، والمؤسسات الحقوقية، شكوى للنائب العام، وحتى الأن لم نتلقى ردا على الشكوى. منظومة العدالة، ونقابة المحامين جزء منها، فمثلا 300 محامي من المنتسبين للنقابة يوقعون على عريضة تعارض اتفاقية سيداو، وهذا يعني انهم ضد المرأة، بالتالي كيف لا يكون هناك عزوف من النساء عن المشاركة السياسية". (تحرير الاعرج).

"هناك عزوف عن الوصول للمواقع العليا في نقابة المهندسين، لأن هذه المواقع تحتاج الى وقت وجهد شخصي ويتم النظر له كهدر للوقت والجهد وخسارة مالية. هناك مهندسات قويات ومتمكنات ورائعات تحتل مواقع قيادية لكنها ترفض الترشح لرئاسة أي فرع. (ناديا حبش). النساء عازفات عن المشاركة بسب عدم وجود قوانين حامية وهذا يؤثر بشكل سلبي على شعور النساء بعدم الحماية". (زينب الغنيمي).

غياب الحريات وتعطل الحياة الديمقراطية داخل المجتمع الفلسطيني انعكس على الأحزاب والمؤسسات الفلسطينية، وأدى الى تكريس الذكورية –أحيانا كثيرة– داخل الأحزاب السياسية، واستبعاد المرأة من المشاركة الفاعلة في صناعة القرار على المستويين

---

[209]. اكرام عدنني، 2021. *المشاركة السياسية للمرأة: عوائق وتحديات.*
https://pomed.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%B9%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A/

الحزبي والمؤسساتي، وهو ما أدى بدوره الى عزوف جماهيري عن المشاركة الفاعلة في مجالات صنع القرار، وعزز النمطية والتقليدية، وغيب القيادات الشابة عن دوائر صنع القرار الحزبي والمجتمعي[210]. علاوة على الاستعمار وصلافته وعنصريته، الانقسام الداخلي وتجلياته المختلفة، والحصار على قطاع غزة، وانسداد الأفق السياسي، هذه السياقات مجتمعة، أضعفت الأحزاب السياسية الفلسطينية وقدرتها وامكاناتها على خدمة الجمهور الفلسطيني، وبالتالي ضعف منظمة التحرير الفلسطينية. ولذلك انعكاسات متعددة على السياقات المختلفة للواقع الفلسطيني؛ وطنيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وأمنيا. وهذا انعكس على فئات الشعب الفلسطيني كافة وفي المقدمة منها المرأة والشباب، وبالتالي تراجع هاتين الفئتين الى حد ما من المشهد العام الفلسطيني، والمشهد السياسي بشكل خاص.

مؤسسات المجتمع المدني غير كافية –لا من حيث العدد ولا من حيث التمويل أو شمولية تدخلاتها– لاستنهاض واقع مشاركة النساء السياسية، التي تتأثر، بل وتعتمد على المشاركة العامة للنساء؛ الاجتماعية والاقتصادية. مسؤولية استنهاض واقع النساء هي مسؤولية دولة بالدرجة الأولى، من حيث إعداد وإقرار التشريعات العادلة، وإعداد أدوات تنفيذها وإقرار موازنات تكلفة تنفيذها، ثم وضعها موضع التنفيذ، وعدم انتظار النساء لفرض تنفيذها، ويمكن أن تساهم الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في هذه العملية بالتوعية والتثقيف والتدريب.

الفصل الخامس: الاستنتاجات – التوصيات

الاستنتاجات

على مستوى التشريعات والسياسات

- القانون الأساسي الفلسطيني شكل رافعة قانونية في حماية حقوق الفلسطينيين وقاعدة يمكن الانطلاق منها في صياغة التشريعات، ولكنه لا زال يحتاج لضوابط محكمة في نصوصه تمنع تجاوزها في إعداد وإقرار القوانين والتشريعات الثانوية لهذه القوانين.
- تعارض وعدم انسجام العديد من التشريعات مع القانون الأساسي سواء ما صدر منها قبل إقراره، أو بعض القوانين التي صدرت بعده، والتي تتوائم شكلا معه وتترك التفاصيل للتشريعات الثانوية من أنظمة ولوائح، والتي بمعظمها تتعارض مع روح القانون الأساسي من حيث المساواة بين المواطنين، وتقييد الحريات بما فيها حرية الرأي والتعبير. وهذا يؤثر بشكل كبير في ترسيخ الثقافة النمطية والأبوية التي تحد من العدالة والمساواة بين الجنسين.
- بالرغم من إقرار السلطة الفلسطينية لعدد كبير من القوانين لتحل محل القوانين القديمة المتعددة المنشأ (العثماني، والبريطاني، والأردني، والمصري، والقرارات العسكرية للمستعمر "الإسرائيلي")، التي كانت سائدة ومنفذة في فلسطين، لا زال الإطار

[210]. طاقم شؤون المرأة، 2015. *تقرير حملة المناصرة: مشروع تمكين النشطاء المجتمعيين، من أجل تحقيق السلام العادل والمساواة بين الجنسين.*

التشريعي الفلسطيني غير مكتمل ولا زالت التشريعات غير موحد بالكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا زالت تشريعات قديمة وغير فلسطينية المنشأ تطبق في فلسطين، أهمها قانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على النساء، حتى في ظل تعديل بعض المواد، في كلا القانونين، وهذا يؤثر على حياة النساء وقرارهن المستقل والمتعلق بكافة الحقوق وأهمها تعزيز مشاركتهن بالحياة العامة والسياسية.

- عدم إقرار قانون حماية الأسرة من العنف، الأمر الذي يحقق حماية للمرأة من العنف الاسري الممارس عليها، الذي يحد من مشاركتها السياسية.
- انشاء المحكمة الدستورية في العام 2016، وصلاحياتها في تفسير النصوص القانونية والبت في دستورية القوانين أو دستورية مواد محددة فيها، وهذا بحد ذاته إيجابي، ومن الأهمية بمكان توعية النساء – أفرادا وجماعات – بضرورة الطعن بدستورية المواد القانونية التي تميز بحقهن في الحق بالمساواة وفقا لنصوص القانون الأساسي، ومنها ما يتعلق بالمشاركة السياسية.
- وقعت فلسطين على اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة بدون تحفظات، ووقعت على البروتوكول الاختياري الملحق بها، بالإضافة للتوقيع على حوالي 120 من الاتفاقيات والمعاهدات وإعلانات حقوق الانسان، من ضمنها كافة المواثيق والاتفاقيات التي تحمي وتصون حقوق الانسان بما فيها حقوق المرأة. وهذا بحد ذاته خطوة إيجابية بالاتجاه الصحيح على طريق حماية حقوق النساء كحقوق إنسان وحرية الرأي والتعبير والمشاركة الاجتماعية والمجتمعية والسياسية والاقتصادية. وشكلت الحكومة لجنة لموائمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها، وعملت اللجنة على موائمة بعض القوانين وتم رفعها لمجلس الوزراء، ولم يتم المصادقة على القوانين التي تم موائمتها.
- أخفقت السلطة التنفيذية بالالتزام بقرار المجلس المركزي الذي حدد نسبة كوتا للنساء لا تقل عن 30%، في كافة مؤسسات منظمة التحرير، ومؤسسات السلطة الفلسطينية. وصدر القرار بقانون رقم (1) لسنة 2021 المعدل للقرار بقانون رقم (1) لسنة 7 بشأن الانتخابات العامة. وجاء التعديل بتغيير ترتيب النساء في القوائم فقط، والذي يمكن أن يرفع نسبة الكوتا الى 26% فقط.
- طورت فلسطين أجندة السياسات الوطنية للفترة 2017 – 2022، التي اشتملت على العدالة الاجتماعية وسيادة القانون، والمساواة والاهتمام بمراعاة قضايا المساواة بين الجنسين، بالإضافة للالتزام بأهداف التنمية المستدامة 2030، وهذا لم ينعكس في التنفيذ العملي للمساواة على أرض الواقع في الحياة السياسية وتقلد الوظائف في مواقع صنع القرار.

على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية والأحزاب السياسية

لا زالت الأبوية والعشائرية تحكم المجتمع الفلسطيني وتقلل من قدرات النساء ولا تثق بأدائها وهذا انعكس على:

- تدني مشاركة النساء في كافة هيئات منظمة التحرير الفلسطينية، في المجلس الوطني، والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية، وكذلك اللجان المنبثقة عنها.
- تدني مشاركة النساء في الهيئات العليا في الأحزاب السياسية، التي في معظمها لم تصل نسبة الكوتا 20% (المقرة في العام 2007) قبل التعديل الأخير سنة 2021.

على مستوى المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة الفلسطينية

- الحالة الاستعمارية التي تعيشها فلسطين هي العائق الأساسي في الحد من المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، من حيث احتجاز التطور الطبيعي للمجتمع الفلسطيني، والحد من تطور السياقات التي تؤثر في المشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة. الانقسام السياسي وعدم القدرة على انجاز المصالحة الوطنية على مدار سنوات طويلة، والذي ترافق مع الحصار الشامل لقطاع غزة، الأبوية والذكورية المفرطة وتنامي دور العشائر، جميعها شكلت الوصاية على النساء وتدفع بالنساء الى مغادرة الحيز العام والعودة الى الحيز الخاص. علاوة على مؤثرات انسداد الأفق السياسي وما يولده من إحباط للنساء والشباب، جميع ما سبق شكل الجذور العميقة المستعصية والمولدة لكافة التحديات والمعيقات التي تعرقل مشاركة المرأة السياسية.
- تعطيل المجلس التشريعي نتيجة الانقسام، ساهم في وضع نضال المرأة الفلسطينية أمام تحديات جديدة وتبعات سياسية واجتماعية واقتصادية ساهمت جميعا في تحجيم دورها السياسي. علاوة على غياب ثقافة العمل الديمقراطي والانتخابي، وغياب الانتخابات وعدم دوريتها. فالانقطاع وعدم انتظام العملية الانتخابية يفقد النساء فرصا لممارسة حقها كمواطنة في الترشيح والانتخاب، وبالتالي فرصة التعلم ومراكمة الخبرة حتى في حالة الفشل.
- ضعف المشاركة الاجتماعية لدى النساء، والتي تؤسس للمشاركة السياسية. إضافة لضعف المشاركة الاقتصادية وبالتالي غياب الاستقلال الاقتصادي، والقرار المستقل. وتأنيث الفقر ونسبه المرتفعة، والعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، ونسب بطالة مرتفعة للنساء والزواج المبكر في الريف الفلسطيني.
- عدم التجانس بين النساء في نفس الهيئة المحلية، للاختلافات الفكرية بين النساء التي تغلب أحيانا على المصلحة العامة ومصالح النساء، والمقاطعة المتعمدة من الذكور اثناء الاجتماعات للنساء العضوات في الهيئات المحلية، وأحيانا استخدام الفاظ غير مقبولة اثناء الاجتماعات في تحدي لوجود النساء، وهذا يتطلب جهود أكبر من النساء لإجبارهم على الاستماع، بينما الرجال في غنى عنه.
- تولي مهام غير نمطية لعضوات الهيئات المحلية يصطدم بحداثة التجربة، والتعامل مع مواضيع جديدة مختلفة عما تعاملت معه العضوات الجدد سابقا، وهذا يتطلب الكثير من الوقت للقراءة وفهم ألية عمل المجالس.
- تغييب المرأة عن المشاركة في اللجان المجتمعية على المستوى الوطني، وأهمها لجان المصالحة وانهاء الانقسام.
- حتى يؤدي نظام الكوتا الى زيادة عدد النساء في مؤسسات صنع القرار على كافة المستويات إلى تمثيل فعال للنساء، والقضاء على التمييز وعدم المساواة بين الرجال والنساء، يجب أن يصاحبه عمل جاد على تغيير المنظومة الثقافية السائدة والبنية المجتمعية والسياسية والمؤسسية التي لا زالت تعكس قيما ذكورية.
- حافظت النساء في انتخابات الهيئات المحلية الأخيرة على نسبة الكوتا سابقا وهي نسبة 20%، ولم ترتقي الى نسبة 30% التي أقرها المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو حتى النسبة التي جاء بها قانون الانتخابات المُعدَل في 2021 وكان يفترض من الأحزاب الالتزام بقرار المركزي.

- مشاركة متدنية جدا للشباب بشكل عام وللشابات بشكل خاص في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والحياة العامة.
- بالإضافة للدافع الوطني المقاوم المتصدي للاستعمار الاستيطاني، فإن معظم النشيطات السياسيات المشاركات في الدراسة في المجموعات البؤرية والمقابلات الشخصية انطلقن من خلفيات الانتماء للأحزاب والقوى الوطنية وأطرها الجماهيرية.
- العامل الذاتي لدى النساء بأهمية مشاركتها السياسية، وفهمها لدورها الفاعل في المواقع السياسية، ذا أهمية كبيرة.
- مشاركة متدنية للنساء بشكل عام، وفي مواقع صنع القرار بشكل خاص، في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والنقابية واللجان الوطنية والحياة العامة.
- مشاركة متدنية للنساء في الوظائف التنفيذية العليا على مستوى الوزيرات والسلك الدبلوماسي ومواقع صنع القرار في الوظيفة العمومية.
- لا تزال المرأة مستبعدة من بعض المناصب القضائية العليا والحساسة (كالقضاء الدستوري)، ولا يزال تمثيلها ناقصاً بشكل واضح في بعض المجالات مثل القضاء العسكري والقضاء الشرعي. وبشكل عام، يمكن القول إن تمثيل المرأة في السلك القضائي لا يزال منخفضاً.

أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة من منظور النساء

توصيات للجهات الرسمية

- أكدت المشاركات على أهمية اجراء الانتخابات التشريعية واستعادة الحياة الديمقراطية وبث الروح فيها، وإعادة الاعتبار لدور المجلس التشريعي، لاستحداث القوانين المنصفة، وموائمة الموجود منها مع متطلبات حقوق الانسان وحقوق النساء كجزء منها، وإعطاء مساحة كافية للمرأة للمشاركة في الترشح والاقتراع، وإدارة العملية الانتخابية والمراقبة عليها.
- زيادة نسبة الكوتا في الهيئات المحلية والمجلس التشريعي وفقا لمتطلبات العدالة والمساواة التي ضمنها القانون الأساسي، وتفعيل توصية المجلس المركزي برفع نسبة الكوتا على ألا تقل عن 30% وأن توضع قيد التنفيذ في مؤسسات النظام السياسي، والتدرج بالكوتا وصولا الى نسبة 50% تنفيذا لنصوص القانون الأساسي في المساواة التامة.
- وقد يكون الأنسب ان يتم تحديد نسبة مقاعد الزامية للنساء في المجلس التشريعي، وذلك على مبدأ كوتا الأديان. وحتى يؤدي نظام الكوتا الى زيادة عدد النساء في مؤسسات صنع القرار على كل المستويات وإلى تمثيل فعال للنساء، والقضاء على التمييز وعدم المساواة بين الرجال والنساء، مطلوب أن يصاحبه عمل جاد على تغيير المنظومة الثقافية السائدة والبنية المجتمعية والسياسية والمؤسسية التي ما زالت تعكس قيما ذكورية.
- مطلوب شمولية النضال النسوي، على المستوى التشريعي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي لأن كافة قضايا ومجالات المشاركة تدعم بعضها البعض.

- إقرار منظومة قانونية تحقق العدالة والمساواة للنساء، وعلى رأس هذه المنظومة؛ قانون حماية الاسرة من العنف، وقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات، لحماية النساء من العنف الواقع عليهن، وتمكينهن من ممارسة أدوارهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- موائمة كافة التشريعات الفلسطينية مع القانون الأساسي الفلسطيني، واستكمال موائمة التشريعات كافة مع الاتفاقيات الدولية الي وقعت عليها فلسطين.
- التزام المؤسسات الرسمية بتنفيذ الاستراتيجيات العامة وأهداف التنمية 2030، خاصة الهدف الخامس منها.
- استحداث كوتا خاصة بالشباب يرافقها عملية تمكين وتدريب لإعداد قادة شباب.
- رفع نسبة النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات الرسمية.
- تعزيز قضايا العدالة والمساواة في المناهج الدراسية.

توصيات لمؤسسات المجتمع المدني والأطر النسوية

- تشكيل إطارا داعما ومساندا، ومنسجما من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والأطر النسوية ومؤسسات المجتمع المدني لمتابعة عضوات الهيئات المحلية من النساء في كل المواقع، وكذلك للمجلس التشريعي في حال اجراء الانتخابات التشريعية، حيث تزيد المتابعة فاعليتهن، وبالتالي يمكن ضمان المشاركة الفعالة.
- الضغط لتفعيل قرار المجلس المركزي برفع نسبة الكوتا على ألا تقل عن 30% وأن توضع قيد التنفيذ في مؤسسات النظام السياسي، وفي الأحزاب.
- العمل مع النساء اللواتي نجحن في الانتخابات، ومساعدتهن على تطوير أدائهن الشعبي، لضمان استمرار التواصل بين الفائزات في الانتخابات والمؤسسات الشعبية والقاعدية، وتوطيد ثقة المجتمع بهن وبجدارتهن في تولي المواقع القيادية، سواء في المجالس المحلية أو في التشريعي.
- الاهتمام ببرامج التوعية، وقيام المؤسسات الأهلية بدورها في تقديم المساعدات في استخراج الأوراق الرسمية والقيود والجداول، ومساندة المرشحات في تدريب المرشحات والقيادات النسائية على مهارات ممارسة الانتخاب، والممارسة ممثلة في المجالس المحلية، لا سيما خلال فترة الترشح للمرة الأولى.
- العمل على تعميم وترويج قصص النجاح للفائزات في الانتخابات، سواء في الحكم المحلي أو التشريعي، ودعم تجاربهن والبناء عليها مع أخريات، وتعميم خبرات النساء المنتخبات وتجاربهن.
- على القيادات النسوية توحيد فكرها وخطابها النسوي، وخلق مواقف محددة مقبولة من الجميع.
- زيادة مشاركة المرأة على مستوى المؤسسات الرسمية والحكومية والأهلية، ومشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني.
- على مؤسسات المجتمع المدني بناء التحالفات والشبكات والتواصل الفعال والتقوية والتمكين للنساء.
- تفعيل الرقابة على مجالس الهيئات المحلية النائية، والعمل أيضا مع الذكور في هذه الهيئات.

- رفع الاهتمام بالتوعية والتثقيف الاجتماعي والسياسي بشكل عام، الى جانب التدريبات التقنية للإناث والذكور أعضاء المجالس المحلية.
- تعزيز الدور الايجابي للثقافة المجتمعية، وفتح المجال أمام الخبرات الجديدة من القيادات النسائية لتقديم رؤية جديدة لمشاركة النساء وأدوارهن.
- الدعوة إلى مؤتمر وطني شامل بهدف حل كافة القضايا والإشكاليات الفلسطينية الداخلية.
- تكثيف العمل والحملات الشعبية والحراكات الاجتماعية لمكافحة والقضاء على العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- ضرورة تمكين الشباب بالنهج القائم على حقوق الانسان، وتدربهم، واعطائهم الفرصة لممارسة ما تم تدريبهم عليه من خلال المؤسسات القائمة على التدريب، كحملات الضغط والمناصرة ومنح فرص للشباب المتمكن في صياغة السياسات الخاصة بالشباب.
- الاهتمام بالوعي الوطني والسياسي للجيل الصاعد من طلبة المدارس والجامعات، وتفعيل الانتخابات بالجامعات وكافة المؤسسات الأهلية، التركيز على المناهج الدراسية بإدراج قصص لنساء يمارسن العمل السياسي.
- ضرورة استكمال بذل الجهود من قبل مؤسسات المجتمع المدني والأطر النسوية في تمكين النساء، على المستوى التشريعي والاجتماعي والاقتصادي.
- من المهم إجراء دراسة أكثر عمقا تختص بواقع مشاركة الشباب/ات السياسية.
- أوصت بعض المشاركات بتوثيق دور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في الخارج.

توصيات موجهة للأحزاب السياسية

- ضرورة العمل على انهاء الانقسام الداخلي، واستعادة الوحدة الوطنية، وإطلاق طاقات النساء والشباب، في قطاع غزة وإتاحة الفرص أمامهم للمشاركة السياسية، والاجتماعية حتى نتمكن من المضي قدما في نضالنا الاجتماعي والسياسي كنساء ومواطنات وشابات في المجتمع.
- تمثيل النساء في أي حوارات قادمة للمصالحة وفرض وجودهن للمساهمة في عملية تحقيق المصالحة. وتفعيل لجان إعادة الاعمار في قطاع غزة وتعزيز ووجود المرأة فيها، وهذا ينطبق على جميع اللجان الوطنية أو لجان الطوارئ أو أي لجان متعلقة بوضع قوانين أو سياسات عامة.
- التزام الأحزاب بتطبيق التشريعات التي تمكن المرأة سياسيا والاهتمام بالكوادر الشابة داخل الأحزاب لتكون أدوات تغيير في أحزابها وتمكين النساء اقتصاديا كمدخل للتمكين السياسي وإشراكهن في أي جهود للمصالحة والاعتمار والطوارئ وغيرها.
- على الأحزاب السياسية التقدمية ان تقود الاشتباك السياسي مع الاجتماعي والاقتصادي. بالإضافة لوضوح الخطاب الاجتماعي وعكسه على قضايا النساء، والدفاع عنها، وعكس فكرهم على تمثيل النساء في الهيئات العليا في الأحزاب.

- على الأحزاب السياسية أن تعيد بناء نفسها والعمل على التحالفات، وضرورة تحديث المعايير التي على أساسها يتم تقييم النساء في الأحزاب، مع أهمية العمل مع الذكور أيضا في الأحزاب.
- لا بد ان تعمل الأحزاب بشكل عام والاحزاب اليسارية بشكل خاص على استعادة هويتها الفكرية والطبقية وأن تسعى لبناء جسم جديد تحت مسمى اليسار تستعيد كل الفئات الاجتماعية وفي مقدمتها النساء دورها الحقيقي التنويري وليس الاستهلاكي.
- التزام الأحزاب السياسية بفرض الكوتا النسوية بنسبة 30% في كل الهيئات القيادية في الحزب الواحد

قائمة المراجع

الإعلان العالمي لحقوق الانسان م (20، 21).

الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي. *اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979.*

https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women

الإتلاف النسوي الأهلي، 2020. *العنف ضدا لنساء والفتيات في فترة كوفيد-19 في دولة فلسطين.* */http://www.plo.ps/article/53543*

بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2020. *التهجير القصري للسكان – الحالة الفلسطينية: الفصل العنصري والتجزئة والعزل.* *https://www.badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/research/working-papers/ara/WP23-SFI-ar.pdf*

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والاتلاف النسوي الأهلي لتطبيق اتفاقية "سيداو"، 2018. *وضع النساء والفتيات في دولة فلسطين.*

التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني. *مفاهيم المشاركة السياسية. بدون تاريخ.*
https://www.rdflwomen.org/%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. د. عوض، *تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2022/03/08 تحت عنوان "المساواة بين الجنسين اليوم من أجل غد مستدام".*

https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4187

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. د. عوض، *تستعرض أوضاع أطفال فلسطين بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني، 2022/4/5.*

https://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4214

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان 2022. *نسبة النساء في الحكومة أو الإدارة أو المناصب العليا في فلسطين.*

https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=1317

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. *الإحصاء الفلسطيني وصندوق الامم المتحدة للسكان يستعرضان أوضاع السكان في فلسطين.*

https://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4023

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2021. *المرأة والرجل في فلسطين- قضايا وإحصاءات، 2021*. رام الله – فلسطين.

https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2586.pdf

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة شؤون المرأة 2020. *المرأة في مواقع صنع القرار. رام الله – فلسطين.*

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020. *واقع الشباب في فلسطين 2007، 2017.*

https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2605.pdf

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. *النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019. رام الله – فلسطين .*

https://palestine.unfpa.org/stes/default/files/pub
pdf/Intyj_lwly_lmsh_lnf_fy_lmjtm_lflstyny_2019.pdf

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، 2019. *الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات، تموز/يوليو 2016 – حزيران/يونيو 2018.*

https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/social-economic-situation-palestinian-women-2016-2018-arabic.pdf

الجهاز المركزي للحصاء الفلسطيني 2020. *(في الذكرى ال 73 للنكبة يتضاعف عدد الفلسطينيين أكثر من 9 مرات. لمزيد من المعلومات أنظر/ي.* https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3984

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2014. *مسح القطاع غير المنظم والعمالة غير المنظم 2008: النتائج الأساسية (تشرين أول-كانون أول)*. رام الله فلسطين.

رلى أبو دحو، 2020. الحركة النسوية: *البدايات والمآل بين فعالية الميدان والمراوحة بالمكان*. بوابة الهدف الإخبارية.
https://hadfnews.ps/post/63726/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A2%D9%84-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D9%86-

%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%88%D8%AD%D8%A9-
%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86

سلامة أبو زعيتر، 2021. النساء في سوق العمل غير الرسمي والتشغيل الذاتي في فلسطين. الحوار المتمدن-العدد: 6855 - 31 / 3 / 2021.

شبانة، لؤي وجواد صالح. 2009. *تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة*: دراسة كمية نوعية حول مشاركة المرأة في سوق العمل. رام الله: مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق.

كتانة نزال، ريما. 30-01-2022. *التعاطي مع ميثاق الشرف وانتخابات الحكم المحلي. صحيفة الأيام.*

https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=1513a6a3y353609379Y1513a6a3

طاقم شؤون المرأة. *الحفل الختامي لمشروع، حقي في مستقبلي، لدعم مشاركة المرأة السياسية والذي استمر على مدار عامين.* لا يوجد تاريخ. *https://www.watcpal.org/posts/108*

طاقم شؤون المرأة، 2015. *واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في ظل قرار مجلس الامن 1325، 2015.*
https://www.watcpal.org/upload/921d2808fb2db95161d28f788982042d.pdf

طاقم شؤون المرأة، 2015. *تقرير حملة المناصرة: مشروع تمكين النشطاء المجتمعيين، من أجل تحقيق السالم العادل والمساواة بين الجنسين.*

عاصي، أمين. (مقابلة) كما وثق في ايمان عساف 2021. *تشغيل المرأة في الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة: التحديات والفرص.* https://www.alianzaporlasolidaridad.org/axs2020/wp-content/uploads/Women-employability_web.pdf

عبد الرحمن، وفاء. 2017. *تعزيز مشاركة المرأة في الحوارات الوطنية "بما في ذلك الحوار حول أسس الشراكة السياسية والعقد الاجتماعي بين مختلف التيارات التي تقبل بمبدأ الشراكة". في عبد الجبار الحروب (محرر)، دور المرأة في النظام السياسي والحوارات الوطنية والمصالحة المجتمعية: مائدة السلام النسوية – فلسطين 2016 ص (37-53). المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات).*

https://www.masarat.ps/files/content_files/ktb_lmr_wfq_lmtbw_0.pdf

RT عربي، 2019، *https://arabic.rt.com/middle_east/1042039-%D8%A5%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D9%87%D9%86-%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%AA-%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A7%D8%AA-11-%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%B4%D8%AD%D9%86-%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF%D9%87%D9%86/*

العكش. كما وثق في ايمان عساف، 2019. *الزراعة التصديرية في الأغوار الفلسطينية وأثرها على النساء العاملات.* الرسائل الجامعية. http://library.birzeit.edu/librarya/bzu-

فريدمان، جون. كما وثق في ايمان عساف، 2021. *تشغيل المرأة في الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة: التحديات والفرص.* https://www.alianzaporlasolidaridad.org/axs2020/wp-content/uploads/Women-employability_web.pdf

كنفاني، نعمان وزياد غيث. كما وثقت في ايمان عساف، 2019. *الزراعة التصديرية في الأغوار الفلسطينية وأثرها على النساء العاملات.* الرسائل الجامعية. http://library.birzeit.edu/librarya/bzu-

قرار بقانون رقم (1) لسنة 2021م بتعديل قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007م بشأن الانتخابات العامة. http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17403

قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007م بشأن الانتخابات العامة.

قناة الجزيرة، البث الحي، آب 2019. العلم يحسم الجدل.. هل المرأة أقل فسادا في السياسة من الرجل؟ https://www.aljazeera.net/news/women/2019/8/24/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AD%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%84-%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A3%D9%82%D9%84-%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%A7-%D9%85%D9%86

لجنة الانتخابات المركزية–فلسطين. https://www.elections.ps/tabid/1166/language/ar-PS/Default.aspx

المجلس الوطني الفلسطيني، الموقع الرسمي، 2017. اللجان. https://www.palestinepnc.org/2017-06-01-09-30-46

مجلس الوزراء، 2018. *الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.* http://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents/PNVR-Ar.pdf

مجلس الوزراء، 2016. *أجندة السياسات الوطنية 2022-2017.*

مجلس حقوق الإنسان الدورة السابعة والعشرون 2014. *تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية.* https://digitallibrary.un.org/record/777756/files/A_HRC_27_29-AR.pdf

https://palaestina.org/uploads/media/NPA_Arabic_Final_Approved_20_2_2017_Printed.pdf

معهد ماس، 2022. *نشرة الأمن الغذائي – العدد 25 , ربيع 2021.* https://mas.ps/publications/5948.html

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية (2016). *تأصيل مفهوم المشاركة السياسية.*

https://democraticac.de/?p=36026

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، *2022. ورقة تحليل سياسات نحو تعزيز دور وتمثيل المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار في منظمة التحرير.*

مركز مسارات،2022. *تأكيد أهمية المشاركة السياسية والمجتمعية للشباب والمرأة والدعوة إلى تشكيل جسم شبابي ونسوي ضاغط.*

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، 2019. *نحو سياسات فاعلة لمعالجة ضعف وتشرذم العمل النقابي.*

https://www.masarat.ps/ar_print.php?id=4e7272y5141106Y4e7272

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2022. *مخاطر محددة تواجه النساء والفتيات في فلسطين.*

https://www.ochaopt.org/ar/node/11206

مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٣. ٢٠١٤. الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. مكتب العمل الدولي جنيف. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_218456.pdf

منظمة التحرير الفلسطينية– *مركز الأبحاث. مراحل تشكل وعي الهوية عند الفلسطينيين. لا يوجد تاريخ.*

الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020. *صور المشاركة السياسية.*

https://www.politics-dz.com/%D8%B5%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-patterns-of-political-participation

مؤسسة مفتاح، 2021. *ورقة حقائق: "الانتخابات المحلية في مرحلتها الأولى 'حضور النساء في القوائم والدعاية الانتخابية'.*

مؤسسة مفتاح، 2022. *حقائق وأرقام: "الانتخابات المحلية في مرحلتها الثانية 'حضور النساء والشباب في القوائم والدعاية الانتخابية'*

مؤسسة مفتاح، 2021. *اللائحة الداخلية التنفيذية لتفعيل مأسسة ميثاق النوع الاجتماعي في المجالس المحلية، والدليل الاجرائي المساند للائحة الداخلية التنفيذية.*

مؤسسة مفتاح، 2021. *دليل مؤشرات الأداء لإدماج النوع الاجتماعي في الحكم المحلي.*

عفانة، مؤيد، 1 شباط 2022. *قِرَاءَةٌ نَقْدِيَّةٌ فِي قَانُونِ الإِنْتِخَابَات المَحَلِيَّة، موقع صحيفة الحدث.*
https://www.alhadath.ps/article/15066

هديل قزاز، كما وثقت في هداية شمعون، 2017. تطوير مشاركة المرأة في المصالحة المجتمعية والعدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني بعد تسع سنوات من الانقسام الداخلي. في عبد الجبار الحروب (محرر)، **دور المرأة في النظام السياسي والحوارات الوطنية والمصالحة المجتمعية: مائدة السلام النسوية – فلسطين مائدة السلام النسوية – فلسطين 2017 ص (59-81).** المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات).

عدلي هويدا، (مؤلف ومحرر) ومنى عزت وأحمد فوزي ود. ريهام باهى ود. مروة نظير، 2017. المشاركة السياسية للمرأة. مؤسسة فريدريش إيبرت (مكتب مصر). جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى.

وزارة شؤون المرأة، 2019. *الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.* "المحدثة عام 2019".

https://www.mowa.pna.ps/plans-strategies/strategies

يونغ، كيت. كما وثق في ايمان عساف، 2021. *تشغيل المرأة في الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة: التحديات والفرص.*
https://www.alianzaporlasolidaridad.org/axs2020/wp-content/uploads/Women-employability_web.pdf

Wolfe, Patrick. كما وثقت في ايمان عساف، 2019. *الزراعة التصديرية في الأغوار الفلسطينية وأثرها على النساء العاملات.*

http://library.birzeit.edu/librarya/bzu- الرسائل الجامعية.

Veracini, Lorenzo. كما وثقت في ايمان عساف، 2019. *الزراعة التصديرية في الأغوار الفلسطينية وأثرها على النساء العاملات.*

http://library.birzeit.edu/librarya/bzu- الرسائل الجامعية.

قوائم المشاركات في المجموعات البؤرية والمقابلات الفردية

المشاركات في المجموعات البؤرية والمقابلات الفردية

المجموعة البؤرية (1) رام الله

الرقم	الاسم	المؤسسة/الصفة	التحصيل العلمي	العمل
1	سماح حسين عيد زهران	جبهة ديمقراطية	بكالوريوس محاسبة	وزارة التنمية الاجتماعية
2	ميسون الشوامرة	جبهة نضال	توجيهي	ربة منزل
3	حنان عياد	جمعية النجدة	ماستر	تطوع
4	خولة عليان	حزب الشعب	بكالوريوس	متفرغة
5	ابتسام زيدان	اتحاد لجان كفاح المرأة	بكالوريوس	متفرغة
6	وهيبة الشمالي	اتحاد لجان المرأة الفلسطينية	ثانويةعامة	معلمة روضة
7	تهاني صلاح	اتحاد لجان المرأة الفلسطينية	دبلوم	منسقة تعاونيات
8	رغدة عطايا	اتحاد لجان المرأة الفلسطينية	بكالوريوس	منسقة مشاريع
9	ايمان عبد الرحمان	حوار للتنمية المجتمعية	دكتوراه	متطوعة/ مديرة مركز
10	ميس نصرة	جامعة بيرزيت	ماستر	متفرغة
11	هيفاء	اتحاد لجان المرآة للعمل الاجتماعي	بكالوريوس	متقاعدة
12	امل جمعة	طاقم شؤون المرآة	بكالوريوس	اعلامية
13	ندوى البرغوثي	طاقم شؤون المرآة	ماستر	لا تعمل مؤقتا

جدول (3)

المجموعة البؤرية (2) بيت لحم

الرقم	الاسم	المؤسسة/الصفة	التحصيل العلمي	العمل
1	يسرى عبد الحميد أبو عاشور	اتحاد لجان المرأة/ الجبهة العربية	توجيهي	ربة منزل

2	فايزة محمد زيادة	الجبهة العربية	توجيهي	ربة منزل
3	سوسن موسى فواغرة	الجبهة العربية	بكالوريوس	ربة منزل
4	امل مخلوف	كتلة نضال المرآة	سكرتاريا	سكرتيرة
5	سهير سرحان	مسؤولة اتحاد لجان كفاح المرآة	بكالوريوس	مديرة جمعية
6	دانا احمد عيسى	مسؤولة اتحاد لجان كفاح المرآة	بكالوريوس	متفرغة
7	رنا محمد جبر	الجبهة العربية	توجيهي	ربة منزل
8	اميرة محمد فواغرة	اتحاد لجان المرآة	العاشر	ربة منزل
9	جميلة مصطفى	اتحاد لجان العمل النسائي	اعدادي	ربة منزل
10	شيرين الياس حنانيا	اتحاد لجان المرآة الفلسطينية	جامعية	محامية
11	هيام مزهر	اتحاد لجان المرآة الفلسطينية	دبلوم تربية	ربة منزل
12	شيرين الحجل	جمعية تنمية المرآة الريفية	بكالوريوس	موظفة
13	يولا خير	المنتدى الاستشاري	ماجستير	مستشارة
14	فيرا بابون	مركز التوجيه والتدريب للأسرة والأطفال	ماجستير	مديرة المركز
15	مريم اسماعيل	متقاعدة	ماجستير	متقاعدة
16	سهير فراج	تنمية واعلام المرأة	---	مديرة الجمعية
17	احلام وحش	الاتحاد العام للمرأة	دبلوم صحافة	تعمل في الاتحاد العام للمرأة

جدول (4)

المجموعة البؤرية (3) طولكرم

الرقم	الاسم الكامل	المؤسسة/الصفة
1	ندى جابر	الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
2	سوسن عارف سلمان	اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي
3	اميرة برهم	اتحاد لجان المرأة الفلسطينية
4	ميسون شريتح	الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
5	رائدة حنون	----

6	مها حنون	المركز الثقافي لتنمية الطفل
7	روضة عزات اشقر	جمعية صيدا التعاونية
8	سوسن مصطفى شاكر	اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي
9	سحر محمد عبدو	الاتحاد العام للنقابات عمال فلسطين
10	صباح شرشير	الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
11	سوار بسام عودة	جمعية المرأة العاملة
12	حنان سليم بليدي	جمعية المركز التجريبي للمرأة
13	بهادر رزق الله	اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي

جدول رقم (5)

المجموعة البؤرية (4) قطاع غزة

	الاسم	الصفة	التحصيل العلمي	العمل/ المنصب
1	ميسون الشنباري	اكاديمية	دكتوراه	أكاديمية
2	وجيهة البيومي	الاتحاد العام للمرأة	ماجستير	رئيس فرع رفح
3	أمل أبو عيسى	جمعية رمال الخيرية	جامعية	رئيسة الجمعية
4	رسمية العرجا	جبهة التحرير الفلسطينية	جامعية	موظفة
5	ليلى خشان	اتحاد المرأة	جامعية	عضو لجنة مركزية / الشعب
6	مرفت البيطار	حركة فتح	جامعية	اتحاد لجان المرأة
7	نجاة أبو رفيع	تلفزيون فلسطين	جامعية	تلفزيون فلسطين
8	هالة الشريف	عضو مجلس نقابة المحامين	جامعية	محامية
9	شفيقة التلولي	حركة فتح	ماجستير	عسكرية

جدول رقم (6)

المجموعة البؤرية (5) قطاع غزة

	الاسم	الصفة	المؤهل العلمي	المنصب/ العمل	المنطقة/ السكن
1	سهير وافي	حزب فدا	دراسات قانونية	عضو لجنة مركزية	خان يونس
2	إيناس أبو شاويش	حركة فتح	ماجستير	عضو مكتب حركي مركزي	الوسطى
3	اعتماد أبو جلالة	اتحاد نقابات العمال	جامعية	نقابية	جباليا
4	ليلى المدلل	ملتقى إعلاميات الجنوب	ماجستير	مديرة تنفيذية	رفح
5	رندة حرارة	اتحاد لجان المرأة	جامعية	مسؤولة الشباب	غزة
6	رشا الطيب	إيحاد لجان المرأة	جامعية	أمانة السر	غزة
7	سماهر المصري	جبهة التحرير العربية	جامعية	مديرة مؤسسة العطاء	بيت حانون

جدول رقم (7)

الناشطات النسويات والحالة الدراسية قطاع غزة

	الاسم	المؤهل العلمي	السكن/ المنطقة
1	ابتسام الزعانين	----------	بيت حانون
2	هويدا الدريملي	جامعية	غزة
3	عزة رزق	ماجستير	غزة
4	د وسام جودة	دكتوراه	خان يونس
5	سماهر المصري	جامعية	بيت حانون

جدول رقم (8)

الناشطات النسويات والحالات الدراسية الضفة الغربية

الرقم	الاسم	المؤهل العلمي	العمل	السكن/ المنطقة
1	سماح الخاروف	بكالوريوس	نائب مدير مديرية الثقافة	نابلس
2	حنان قاعود	(2) ماجستير	شركة وطن الإعلامية + مستشارة	رام الله
3	نادية طميزي	بكالوريوس	مديرة برامج الطفولة	خان يونس
4	ابتسام جلامنة	ثانوية عامة	مشروع شخصي	جنين
5	عائشة نمر	ثانوية عامة	مشروع خاص	
6	جنان (وجنات) حبش	(2) بكالوريوس	تعمل لحسابها الخاص	قباطية
7	ثريا الشنطي	ماجستير	لا تعمل	قلقيلية
8	نادية يوسف	ماجستير	مدرسة	أريحا
9	سائدة أبو شقرة	دكتوراه	متطوعة في شبكات نفسية واجتماعية	عين سينيا

جدول رقم (8)

الأحزاب والمؤسسات التي تم مقابلة ممثلين/ات في الضفة الغربية وقطاع غزة

الأحزاب القوى السياسية				
الرقم	الحزب/ المؤسسة	الممثلة/ الممثل	الموقع الحزبي/ المؤسسي	الموقع الحزبي/ المؤسسي
1	حركة التحرير الفلسطيني فتح	دلال سلامة	عضوة لجنة مركزية/ عضوة المجلس التشريعي الاول	الضفة الغربية
2	الجبهة الشعبية تحرير فلسطين	قيادية في الجبهة الشعبية	----------	الضفة الغربية

3	الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	ماجدة المصري	عضوة مكتب سياسي/ مسؤولة قيادة الضفة الغربية	الضفة الغربية
4	حزب الاتحاد الفلسطيني فدا	هدى عليان	عضوة لجنة مركزية/ عضوة مكتب سياسي سابق	قطاع غزة
5	حزب الشعب الفلسطيني	وليد العوض	عضو مكتب سياسيي/ عضو مجلس مركزي	قطاع غزة
	المؤسسات			
1	وزارة شؤون المرأة	الهام سامي	الادارة العامة للتأثير والاعلام	الضفة الغربية
2	نقابة المهندسين	ناديا حبش	نقيب المهندسين	الضفة الغربية
3	جمعية المرأة العاملة	آمال خريشة	مدير عام الجمعية	الضفة الغربية
4	مؤسسة مفتاح	تحرير الأعرج	المديرة التنفيذية	الضفة الغربية
5	منتدى النوع الاجتماعي	معالي برقاوي	منسقة المنتدى	الضفة الغربية
	مديرة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة	زينب الغنيمي	مديرة المركز	قطاع غزة
	مركز شؤون المرأة	آمال صيام	مديرة المركز	قطاع غزة

جدول رقم (10)

الملحق: أسئلة المقابلات

1. أسئلة المقابلات الفردية والمجموعات المركزة

عرض فكرة الدراسة واستخداماتها، وما يتعلق بأمن المعلومات الشخصية

1. محور المعلومات الشخصية والديموغرافية
2. كيف بدأت مشوارك، هل هناك مقدمات شخصية او مهنية شجعت ودفعت باتجاه المشاركة السياسية.
3. هل العائلة كانت داعمة، هل حصلت على دعم ومساندة من جهات أو اشخاص من الخارج؟

4. أ- كيف تعرفين المشاركة السياسية؟

ب- ما هي اشكال المشاركة السياسية؟

ج- ما هي مستوياتها؟

5. ماهي المرجعيات الوطنية والدولية التي اكدت على المشاركة السياسية للمرأة وتبنتها ووقعت عليها دولة فلسطين؟

6. ما الفرق الذي تحدثه مشاركة النساء السياسية على كل المستويات؟

7. كيف تقيمين المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في المرحلة السابقة من خلال:

أ- الانتخابات التشريعية والرئاسية السابقة.

ب- انتخاب مجالس الهيئات المحلية السابقة

ت- تمثيلها على مستوى المناصب العليا في السلطة

ث- تمثيلها في الأحزاب والقوى السياسية

ج- المشاركة في الفعاليات السياسية المختلفة (مسيرات سلمية، اجتماعات عامة، مهرجانات سياسية)

ح- دورها في جهود الوحدة الفلسطينية وإنهاء الانقسام الفلسطيني

خ- المشاركة النقابية على مستوى الترشح ولانتخاب

د- تمثيلها في الأمانة العامة والهيئات الأخرى

ذ- رئاسة النقابات الفرعية

ر- المشاركة في رسم السياسات والاجتماعات العامة

ز- عضوية النقابات بشكل عام

8. أ- كيف تقيمين مشاركة الشباب ذكورا وإناثا في المشاركة السياسية؟

ب- ما هي اهم المجالات التي يمكن ان يشارب بها الشباب؟

ج- وما هي طرق زيادة مشاركة الشباب في المشاركة السياسية؟

9. من وجهة نظرك كيف تريين الواقع الحالي للمشاركة السياسية للمرأة في الضفة/ قطاع غزة؟

10. من وجهة نظرك هل تعتبري الواقع الحالي محفز أو معيق للمشاركة السياسية للمرأة؟ وما هي المؤشرات اذكريها.

11. هل يمكن لكن أن تذكرن حالة من الحالات التي تعتبر قصة نجاح خاصة بتعزيز دور المرأة في الحياة السياسية في الضفة/ قطاع غزة؟ يمكن الحديث عن دور جهة أو مؤسسة ما أو يمكن الحديث عن حالة فردية.

12. ما هي من وجهة نظركن/م التحديات والمعيقات والعراقيل التي تعترض تعزيز وتطوير المشاركة السياسية للمرأة في الحياة السياسية في الضفة/ قطاع غزة؟

13. ما مستوى تأثير السياسات التشريعية التي أصدرتها السلطة الوطنية على تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الحياة السياسية في الضفة/ قطاع غزة؟

14. كيف يمكن لنا، من وجهة نظركن، المساهمة في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الحياة السياسية في فلسطين؟
15. ما هي التوصيات المقترحة؟

أسئلة المؤسسات السياساتية والأحزاب

عرض فكرة الدراسة واستخداماتها، وما يتعلق بأمن المعلومات الشخصية؟

1. محور المعلومات الشخصية والديموغرافية؟
2. ما هي سياسات مؤسستكم/ حزبكم اتجاه المشاركة السياسية للنساء؟
3. ما مدى جدية مؤسستكم/ حزبكم تجاه دعم وصول النساء لمواقع صناعة القرار؟ (بالإمكان إعطاء مؤشر من 1 – 10، بحيث يكون الرقم 10 يشير إلى أفضل تقييم
4. نسبة المشاركة للنساء في داخل الاحزاب السياسية او المؤسسات التي سيتم مقابلتها، ومواقعهن؟
5. بمدى التزامها بميثاق الشرف الذي تم توقيعه لتعزيز مشاركة النساء في صنع القرار؟ وما هي اسباب عدم الالتزام؟
6. هل لدى مؤسستكم/ حزبكم سياسات محددة او توجهات لزيادة نسبة المشاركة السياسية للنساء؟ ما هي هذه السياسات؟ بعيدا عن الكوتا ما هي النتائج التي حققتها هذه السياسات؟
7. هل هناك تدابير محددة تم اتخاذها لتوسيع دائرة المشاركة السياسية في حزبكم؟
8. ما مدى الرضا عن تقلد النساء لمواقع قيادية داخل الأحزاب السياسية؟
9. هل يتضمن النظام الداخلي لحزبكم مواد تنص على نسب تمثيل النساء في الهيئات القيادية للحزب؟
10. برأيك لماذا غادرت النساء الأحزاب السياسية الى فضاء المجتمع المدني؟
11. ما هي تجارب وخبرات مؤسستكم/ حزبكم في مجال المشاركة السياسية للنساء؟
12. هل لديكم قصص نجاح لنساء شاركن في انتخابات البلديات؟
13. من وجهة نظرك ما هي السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي تحد من مشاركة النساء السياسية؟
14. هل تشكل التشريعات الوطنية عائقا أمام النساء في المشاركة؟
15. هل الواقع العشائري والموروث الاجتماعي في فلسطين يحد من مشاركة المرأة السياسية؟
16. هل تعتقدين ان لدى النساء عزوف عن المشاركة السياسية؟ ما مدى تقبل النساء بشكل عام لهذه المشاركة؟ ومدى تقبل المجتمع؟
17. هل هناك تحديات أخرى تواجه النساء؟
18. هل لديك مقترحات أو توصيات لزيادة مشاركة النساء؟